العقاد
نائب فى البرلمان

محمد الطويل

أهداء

إلى هدية ربنا الجميلة

إبنتى العزيزة نهى

أهدى إليك صفحة برلمانية لأحد أجدادك العظام

العقاد نائب فى البرلمان

والدك " محمد الطويل "

مقدمة

كنت فى زيارة لأستاذى المفكر الكاتب الكبير أنيس منصور فى مكتبه بالدور التاسع على كورنيش النيل فى مجلة أكتوبر بعد أسابيع من حصول الكاتب الأديب الكبير نجيب محفوظ على جائزة نوبل فى الأدب عام ١٩٨٨ والتقيت عنده بضيف إسرائيلى وهو عميد كلية الآداب فى جامعة تل أبيب لدعوته لإلقاء محاضرات فى الجامعة هناك .

وبادرنى استاذى ولفت نظرى إلى أن العميد يريد يسألنى سؤال فرحبت وسألنى الرجل عما إذا كان هناك خيار بين حصول العقاد ود. طه حسين على جائزة نوبل فأيهما اختار ؟ فأجبته على الفور : العقاد .. وعاد يسألنى عن أسباب اختيارى ؟ أجبته قائلا : إن العقاد مفكر مجدد حيث أزال الغبار وسوء فهم التراث العربى والإسلامى وأعاد ـ بفكره ـ تصحيح وتجديد تفسيره وتأويله بأسلوب معاصر وجعلنا نتعرف ونفهم هذا وذاك وأكد ان هذا التراث كان حضاريا منذ الماضى وأن ما لحق به من تأويل خاطئ وتفسير مغرض فإنه غير صحيح . كما أنه حاور المستشرقين فى مغالاتهم وتعمدهم تشويه ذلك التراث وإذا كان معيار العالمية هو الغوص فى المحلية فإن العقاد نجح فى ذلك واصبح هذا التراث حيا بيننا لا مع ببريقه وحضارته الحقيقية . كما أنه تعرض لأخطر وأهم القضايا والنظريات الحديثة على العالم المتمدين كتعرضه للشيوعية بضراوة . وتوقفت عن الحديث وهز الرجل رأسه وبدا عليه عدم الرضا عن اجاباتى ولاشك أن الرجل تصور أنه ربما يكون سبب اختيارى للعقاد تأثرا بأستاذى أنيس منصور عندما كتب رائعته الخالدة " فى صالون العقاد كانت لنا أيام " . واعتقد أن الرجل محق فى تصوره . لأننا كشباب فى ذلك الحين قد طالعنا هذا الكتاب الذى يعد أجمل وأروع وأعمق كتب

للعقاد فى تاريخه البرلمانى الذى يصل الى ست شهور فحسب . ومن هذه الأنشطة مناقشة المصاريف السرية للوزراء وسعيه لأن يكون البرلمان قوميا وغيرته على الصحافة وتشجيع الصناعة الوطنية وحفاظه على حقوق العمال وتشجيعه ومؤازرته للفنانين المصريين والفنون الجميلة وقضيته الكبيرة فى البرلمان وهى التعليم والتصدى لكل من يهاجم طه حسين فى كتابه الأدب الجاهلى وأخيرا تعرضه للملك أحمد فؤاد بسحق أكبر رأس فى الدولة إذا اعتدى على الدستور وكان ذلك آخر عهده بالبرلمان .

وقد سعينا الى توثيق كلام العقاد بعرض مقتطفات من مضابط ومحاضر الجلسات التى تحدث فيها وكذلك للتعرف على المناخ العام لقاعة البرلمان حينذاك وذلك تحقيقا لمتعة القارئ أن يعيش التاريخ والصدق ويتعرف على صفحة هذا العملاق البرلمانية ليتأكد أنه كان يعيش عصره بجوارحه وليكون نائبا لكل عصر.

محمد الطويل ـ ٣٠ مارس ٢٠٠٧

الفصل الأول

العقاد والمصاريف السرية للوزراء !؟

المصاريف السرية جزء من الأموال العامة للدولة تظهر أحيانا فى بنود الميزانية الرسمية للدولة وأحيانا لا تظهر تبعا للنظام السياسى فى الدولة وما إذا كان يسمح بذلك أم لا يسمح . وفى دستور ١٩٢٣ كان النظام السياسى برلمانى تتعاقب الحكومات وإن كان الأصل فيه أن الحكومة التى يحوز حزبها الأغلبية فى الإنتخابات النيابية هى التى تتولى مقاليد الأمور فى الدولة . ومن السمات المهمة لذلك النظام وإن كانت الحكومة تقوم بإدارة الدولة فن البرلمان يعد اقرب الى الشريك فى ذلك وتكون له قوة فى مواجهة الحكومة . وكان النظام البرلمانى القائم فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ وحتى عام١٩٥٢ فهو أقرب الى النظام السياسى الإنجليزى فى تلك الفترة وإن كان الملك فى مصر ذات سلطات ضخمة ومؤثرة إلا أن ذلك كان أقل بكثير فى انجلترا .

وللمصاريف السرية المقررة للوزراء فهى ذات سرية لطبيعة النشاط أو الإنفاق الذى يصرف فيها . وهذا نظام جارى فى كل الدولة ديمقراطية أم غير ذلك . وعندما انضم المفكر والكاتب الكبير عباس محمود العقاد الى مجلس النواب وبدأ نشاطه فى بداية يناير عام ١٩٣٠ كان له إهتمام خاص بمكافحة أو محاربة الفساد فى الحكومة . ومن أوجه هذا الفساد انفاق المال العام ممثلا فى المصاريف السرية للوزراء فى غير موضعها أو الغرض من تخصيصها وحيث انها سرية يمكن للوزراء إنفاقها ببذخ وفى غير أهداف المصلحة العامة .

وحيث كان عباس محمود العقاد نائبا وفديا ينتمى الى حزب الأغلبية الحاكم فإنه من الطبيعى أن يسعى لكشف فساد حكومة أقلية لا تمثل الشعب فى غالبيته كحزب الأغلبية الوفدية .

وقد تحين فرصة مناقشة ميزانية وزارة الداخلية فى مجلس النواب . وكان مقرر اللجنة المالية للمجلس يتحدث عن ميزانية الوزارة ووصل فى عرضه الى ملاحظات عامة منها المصاريف السرية . وقد نبهت اللجنة الى أن المصاريف السرية فى عام ١٩٢٩ بلغت ٨٣٠٠٠ وسألت عن سبب هذه الزيادة فلم تدل وزارة الداخلية بجواب فى هذا وقد بحثت لجنة المالية فى هذا الموضوع وطلبت بيانات كتابية فى هذا الخصوص فجاءها جدول من المصروفات السرية من سنة ١٩٢٢ وإلى الآن حتى يناير ١٩٣٠ حيث بلغ المنصرف ٥٦٥٥٧ جنيها لغاية يناير ١٩٣٠ كما جاء فى الكشف المرسل من الوزارة .

وفى ضوء البيانات سجلت اللجنة فى تقريرها أنه قد تبين أن الحكومات المستبدة هى التى تسرف فى المصاريف السرية وأمامنا سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٨ وسنة١٩٢٩ أمثلة حية

على ذلك وإن كان قد ظهر بعض الزيادة فى سنة ١٩٢٤ مدة الحكومة الشعبية الأولى فكلنا نعلم أنه طلب من البرلمان مبلغ كبير لمحاربة الشيوعية وغيرها من الدعايات([1]) .

وجاء تقرير اللجنة أن هناك مبلغ ٨٣٥١٣ جنيها وبالسؤال عنه أجابت الوزارة أن هناك جزء يرسل للمديريات ويوضع تحت تصرف مدير المديرية والباقى كله يوضع تحت تصرف وزير الداخلية وهناك ١٠٠٠٠ جنيه من المصاريف السرية توضع تحت تصرف سعادة حكمدار العاصمة لمكافحة المواد المخدرة .

وعندئذ وقف عباس محمود العقاد يتساءل : هل يتفضل سعادة وزير الداخلية بالنيابة بأن يبين لنا فيما يتعلق بالمصروفات السرية : أولا - هل مبلغ ٨٣٥١٥ جنيها هو ما صرف من وزارة الداخلية فقط أو صرف من إعتمادات الوزارات كلها ؟ ثانيا - هل هناك مصروفات اخذت من أبواب اخرى وصرفت فعلا فى اغراض المصروفات السرية أم لا ..؟

أجاب وزير الداخلية بالنيابة : صرف مبلغ ال ٨٣٥١٥ جنيها من وزارة الداخلية وحدها هذا فيما يتعلق بالشطر الأول . أما بالنسبة للشطر الثانى فليست لدى أية معلومات عنه . وتدخل رئيس المجلس ويصا واصف معضدا لتساؤل عباس العقاد ومتابعته وتساءل أيضا : هل لدى حضرة وكيل وزارة المالية معلومات عن هذا الموضوع .

فأجاب وكيل وزار المالية بقوله : سأبحث هذه المسألة وأجيب عنها فى جلسة مقبلة ولكن عباس محمود العقاد عاد للحديث موضحا وكاشفا مبررات أو دوافع تساؤلاته فقال : اتصل بعلمى أن هذه المصروفات تجاوزت هذا المقدار كثيرا وعلى أيا حال فإننا سننتظر حتى يقضى إلينا حضرة وكيل وزارة المالية بجلية الأمر . ولكن أقول الآن أن وزارة محمد محمود باشا محصنة يا حضرات النواب - محصنة - فعلا ولكن بالعيوب والمساوئ التى تحيط بها من جميع النواحى . أن هذه الوزارة التى لا نسميها وزارة إلا محافظة على كرامة هذا المجلس من أن تذكر باسم الذى يليق بها . قد افسدت اخلاق الأمة بواسطة المصاريف السرية الى درجة كبيرة حتى اننا لو بذلنا أضعاف هذا المبلغ لما أمكن إصلاح بعض هذا الفساد .

وهنا توقف عن الحديث لتصفيق النواب الذى قاطعه ثم عاد واستطرد قائلا: أرى أن مما يدعو إلى تشريف وزارة محمد محمود باشا أن يقتصر على انتقاد عمل واحد من أعمالها

وتحدث خليل محمود الفلكى بك وكيل وزارة المالية وقال : طلب بعض حضرات النواب المحترمين فى جلسة الثلاثاء الماضى بيانا وافيا عن المصاريف السرية فى المدة من ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وانا اجيب عن ذلك بما يأتى :

وعرض الرجل المصروفات السرية لوزارة الداخلية ووزارة الخارجية ثم رياسة مجلس الوزراء . وهنا وقف عباس محمود العقاد افندى وقال : صرفت وزارة محمد محمود باشا فى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٩ وهو الشهر الذى استقالت فيه مبلغ ٤٨٨٥ جنيها فأود أن أعلم كم صرف من هذا المبلغ فى اليوم الأول والثانى من هذا الشهر ؟

فأجابه وكيل وزارة المالية قائلا: هذا من اختصاص وزارة الداخلية فإذا أراد حضرة النائب المحترم معرفة ذلك فليتصل بهذه الوزارة .([٢])

عاد عباس العقاد يسأله . ماهو مجموع مبالغ المصاريف السرية التى صرفتها وزارة الداخلية ورياسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية .

أجابه وكيل وزارة المالية : صرفت وزارة الداخلية ١٢٢٤٩٧ جنيها ورياسة مجلس الوزراء ٩٩٦ جنيها ووزارة الخارجية ٨٤٤٨ جنيها وذلك فى المدة من ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ إلى ١٢ أكتوبر سنة١٩٢٩ فيكون المجموع ١٣١٩٤١ جنيها .

وعقب عباس محمود العقاد على ذلك بلهجة التهكم والغضب وقال : إن هذا المبلغ مضافا إليه المبالغ التى صرفت كبدل سفر ومصاريف انتقال للوفود المزيفة المكونة من العمد والأعيان الذين كانوا يستحضرون خصيصا لمقابلة محمد محمود باشا وكذلك ما صرفته المجالس البلدية والمحلية لإقامة الزينات له ومد الولائم التى كان يلتهمها محمد محمود باشا وانصاره إلتهاما وكذا الأموال التى كانت تجبى بواسطة رجال الإدارة والعمد من الأهالى الفقراء بوسائل لا تختلف عن وسائل اللصوص وقطاع الطرق كل هذه الأموال يا حضرات النواب إذا ضم بعضها الى بعض تثبت اننا لم نكن مبالغين يوم أن قدرناها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ابتز من أموال الأمة ابتزازا .

وحاز عباس محمود العقاد على أثر انتهاء كلمته بالتصفيق.

وحاز عباس محمود العقاد على أثر انتهاء كلمته بالتصفيق.

وعلى الفور سأل أحمد حمدى سيف النصر بك : أود أن أعرف هل المبالغ التى ذكرها حضرة وكيل وزارة المالية فى بيانه كانت كلها بإعتمادات اضافية أو تشمل المبالغ الواردة فى الميزانية أيضا .

أجابه وكيل وزارة المالية بقوله : إن بعض المبالغ التى ذكرتها وارد بالميزانية والبعض اعتمد بمراسيم ومن الأهمية عرض كلمة تعقيب للنائب حسن يس افندى لما لها من محل خاص كأحد الأسباب الرئيسية لإستقالة حكومة النحاس باشا فى الجلسة التاريخية التى صاح فيها عباس العقاد أن المجلس يسحق أكبررأس فى البلد تعتدى على الدستور.

فقد تحدث النائب عقب اجابة وكيل الوزارة وقال : عندما أردت أن استفسر فى أحدى الجلسات الماضية عن المصاريف السرية ولو أن ذلك لم يثبت فى المضبطة . وقلت أما لهذا المصاريف السرية من آخر ضحك بعض حضرات الأعضاء .

وقاطعه بعض الأعضاء بالضحك مرة أخرى ايضا اثناء القاء كلمته ولكنه استطرد فى حديثه قائلا : والحق انى سألت هذا السؤال لما تصفحت الأرقام الواردة بالميزانيات السابقة ووجدتها ٣٠٠٠ جنيه ثم ٣٢٠٠٠ جنيه ولم تزد على ٤٠٠٠ جنيه ولكن وجدت الرقم قد زاد فى عهد وزارة محمد محمود باشا إلى ٨٣٠٠٠ جنيه والآن وقد أجاب حضرة وكيل وزارة المالية تلك الإجابة الوافية وألقى على المجلس البيان الذى طلب منه . فكنت أود أن يكون بيننا حضرات أصحاب المعالى الوزراء جميعا لكى أخطبهم لا لأحثهم على العمل فإن حضراتهم عاملون مجدون وانما لأقول أن انتقاداتنا تكون مجرد عبث ولهو إذا لم يقدم للمجلس قانون محاكمة الوزراء فى هذه الدورة .

واستدرك يختم حديثه ونبرة صوته قد علت قليلا بشئ من الحماس قائلا : أننا نريد أن نحدد المسئوليات فإذا اعترن بأنه لا يمكن تحديدها بالنسبة للماضى قلنا فلنحدد للمستقبل وهذا خير وأجدى من أن تكون أعمالنا موضع هزؤ وسخرية وأن تنفق أموال الدولة بغير أن يحاسب العابثون بها .

وكما تبين من كلمة النائب بأنه يسير فى اتجاه عباس محمود العقاد فى مكافحة الفساد والزام حكومة حزبه ايضا بالتقدم بقانون محاكمة الوزراء ليس من أجلهم فحسب بل

والجدير بالتنويه أن عباس العقاد أشار فى حديثه أننا لو بذلنا أضعاف المبلغ الذى يفسد الأمه لما أمكن اصلاح بعض هذا الفساد وهذه المقولة طبقا للمعايير السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية فهى جدية بالتأمل لأنه من السهل الإفساد ومن الصعب اصلاحه لأنه يحتاج فترات طويلة من الوقت . إنها مقولة تعبر عن ضمير وطنى ونظرة ثاقبة وثقافة واسعة لمفكر عملاق .

الفصل الثانى

سمو البرلمان قوميا ؟!

من يتابع النشاط فى مجلس الشعب الآن فإنه يلاحظ أن أغلبية الأعضاء لهم مطالب محلية فى دوائرهم الإنتخابية . وهذا اكثر ما يبدو اثناء مناقشته برنامج الحكومة وأيضا اثناء مناقشة الموازنة العامة للدولة . كما أنه يبدو فى اقتراحات برغبة المقدمة من الأعضاء الى لجنة الإقتراحات والشكاوى والتى يبحثها المجلس ويحيلها الى اللجان المتخصصة ، ولاشك أن هذا الأمر يأخذ وقتا طويلا من نشاط المجلس على حساب بعض المسائل والمشاكل القومية أو العامة والتى تخص البلد جميعها ، ويبدو أن هذا الأمر أو هذه السمة لها جذور فى تاريخنا البرلمانى حيث أن مضابط مجلس النواب تسجل ذلك .

ولكن عباس محمود العقاد كان يهمه أن يمارس مجلس النواب مهامه القومية او العامة وأن يبتعد عن ما هو محلى فهناك جهات أخرى تختص بها . كما أنه كان يولى اهتماما خاصا بعلاقة مجلس النواب والحكومة ويحرص على أن يكون للمجلس كرامته وقوته وتأثيره على الحكومة لأن المجلس يمثل الشعب ولذلك تبدو مواقفه فى هذا الصدد متشددة حرصا على مكانة مجلس النواب فى الأمة ويصل فى ذلك سعيه لإملاء قرارات المجلس على الحكومة لأنه يعبر عن رغبات وآمال وطموحات الأمة وانه يناط به تحقيقها من خلال تنفيذ الحكومة لقرارات مجلس النواب .

وقد تجلى طموحه لتحقيق قومية البرلمان وليس محليته فى مواقف منها ما تقدم به بعض أعضاء مجلس النواب بعدد من الإقتراحات وصلت الى خمسة وأربعين اقتراحا برغبة كطلب إنشاء مدرسة أو كوبرى بين محافظتين وهى تعد من الطلبات المحلية التى لا تصل الى المستوى القومى او العام .

وقد عقب رئيس مجلس النواب ويصا واصف على ذلك بقوله : ألا ترون أن الإقتراحات المقدمة كثيرة ولا يمكن تنفيذ معظمها دفعة واحدة ؟

وعلق عباس محمود العقاد افندى قائلا : إن معظم هذه الإقتراحات تدخل فى اختصاص مجالس المديريات ومن رأيى أن كل عضو من حضرات الأعضاء يلفت نظر مجلس مديريته الى تحقيق امثال هذه المسائل المهمة أو يلجأ الى الوزارة المختصة ([٣]).

وبرر حسن يس افندى كثرة الإقتراحات بقوله : أن حضرات أعضاء المجلس لم يلجأوا الى هذا الطريق الا بعد أن أعيتهم الحيل فى الإتصال بالجهات المختصة وأضاف النائب

احمد الصاوى افندى متسائلا : إذن ما هى الطريقة المنتجة التى توصلنا الى تحقيق هذه الأغراض اذا لم نلجأ الى المجلس الموقر ؟ .

وكان النائب حسن يس افندى تقدم باقتراح بطلب اصلاح الطريق الزراعى الى طما الملحق بمديرية بنى سويف وقد اعدت لجنة المواصلات تقريرا لعرضه على مجلس النواب .

وقد وقف عباس محمود العقاد افندى معارضا لذلك بقوله : أعترض على عرض مثل هذه الإقتراحات على هيئة المجلس لأنه سبق أن لوحظ ان كل ما يتعلق بمسائل الطرق وإصلاحها يجب ان تنظره مجالس المديريات فيحسن والحالة هذه توجيه هذا الإقتراح الى تلك المجالس توفيرا لوقتنا واحتراما لإختصاص تلك الهيئات (٤).

ولكن النائب عمر محمد افندى اعترض على معارضة عباس العقاد قائلا : كان يجب ابداء هذه الملاحظة عند النظر فى تقرير لجنة الإقتراحات الخاص بهذا الإقتراح . أما وقد قررت اللجنة جواز نظره ووافقها المجلس على ذلك واحاله الى لجنة المواصلات فقد اصبحنا امام الأمر الواقع وقد بت فى المسألة .

إلا أن عباس محمود العقاد رد عليه بقوله : يريد حضرة الزميل المحترم أن يفهمنا اننا قررنا نزع اختصاص مجالس المديريات ولكن الواقع انه مهما حصل من موافقة المجلس او غير ذلك فإن هذه المسألة من اختصاص هذه المجالس وأنه لا يمكن نزع اختصاصها منها.

وتدخل وزير المواصلات محمد فهمى النقراشى باشا ليؤكد صحة ملاحظة عباس محمود العقاد واشار بقوله : أرى أن ملاحظة حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد افندى وجيهة والواقع أن هذا الإقتراح سبق أن عرض على مجلس المديرية فاقره وجمع له المال اللازم ونحن الآن فى حالة التنفيذ فقط .

ويتضح من الموقفين السابقين أن عباس العقاد لم يعترض على محتوى الإقتراحات برغبة لذاتها إنما اعتراضه يخص حجب اختصاصات وسلطات مجالس المديريات المحلية ورفعها الى مستوى مجلس النواب المنوط به المسائل والمشاكل العامة والقومية وفى ذات الوقت لا يحرم هذه المديريات من ممارسة حقوقها فى الإختصاصات والسلطات حيث أنها الأقرب للمشاكل المحلية وأعلم بها اكثر من غيرها فهى اولى ببحثها .

إلا أن هذا الأمر مازال جاريا حتى الآن . وربما كان التبرير الذى ساقه النائب حسن يس هو التفسير الواقعى لتلاحق المسائل المحلية على البرلمان بعدما اعيتهم الحيل فى الإتصال بالجهات المختصة . . ومن هنا كان العقاد له موقف برلمانى متشدد لإشارة النائب وشكوى نائب آخر بخصوص الإتصال بالجهات المختصة .

وهذا الموقف تمثل عندما وقف فى احدى الجلسات المسائية يخاطب النواب بثقة وغضب وقال : ياحضرات النواب سمعت وسمعتم حضراتكم فى هذه الليلة خبرا مدهشا جدا عن عدم مقابلة بعض كبار الموظفين فى دواوين الحكومة لحضرات النواب المحترمين . سمعتم من حضرة النائب المحترم حسن يس افندى أنه توجه لمقابلة وكيل وزارة فقيل له أن حضرة الوكيل لايسمح بمقابلة حضرات النواب الا بعد الساعة الثانية عشرة والنصف . واننى استغرب جدا أن يوجد موظف كبير أو صغير يجرأ أن يواجه نائبا بمثل هذا وأطلب ان يعمل تحقيق دقيق حتى يعلم الموظفون اننا لسنا فضوليين . أننا انما نذهب لقضاء مصالح نحن مكلفون بها ونشعر بأهميتها اكثر من الموظفين .(٥).

وهنا صفق له النواب ، ثم استدرك بصوت علت نبرته وقال : إن لوكيل اية وزارة - إذا ما توجه اليه احد النواب المحترمين بطلب غير جدى ، أن يرفع شكواه الى الوزير او الى مجلس الوزراء أما أنه يجرأ على رفض مقابلة نائب فهذا عمل تترتب عليه مسئولية خطيرة . وانى اصرح علنا بأننى لو ذهبت الى وزارة ما وطلبت مقابلة اى موظف كان ورفض مقابلتى لأقتحمت عليه مكانه لأننى أنا أدخل الى مكان الأمة لا مكان موظفين . وأنى اكرر طلبى فى وجوب اجراء تحقيق فى هذه المسألة حفظا لكرامة المجلس .

وصفق له النواب مرة ثالثة عندما انهى حديثة ووقف على الفور وزير الأشغال العمومية بالنيابة يحاول تهدئة غضب النواب والعقاد وقال : أود إذا أراد أحد حضرات النواب المحترمين التكلم فى مسألة عامة خاصة بوزارة الأشغال العمومية أو الزراعية (فيما يتعلق بى) أن يسر لمقابلتى شخصيا وأرى أن ترك الأمر بهذه الكيفية وجعل مكاتب حضرات الموظفين كبيرهم وصغيرهم لمقابلة حضرات النواب ليس فيه ما يسر حضرات النواب انفسهم ويحسن بحضراتهم أن يقابلوا الوزير كلما رأوا أية صعوبة تعترضهن عند تقديم شكاواهم.

وعقب وزير المواصلات بقولـه : أظن أن المناقشة فى هذه النقطة قد استوفت وكما بين معالى وزير الأشغال العمومية اننا مستعدون لمقابلة حضرات الشيوخ والنواب فيما يتعلق بالمسائل العامة .

وهنا نرى أنـه رغم اعتراض العقاد على بحث المسائل المحلية ويرى أنـه يمكن الإتصال بالجهات المختصة وبالتعامل معها بشكل مباشر فى مثل هذه المسائل واصطدام النواب يسوء التعامل مع موظفيها إلا أنـه انبرى لتوضيح مستوى هذا التعامل وان للنائب الحق فى مقابلة أي موظف لإنهاء مثل هذه المشاكل المحلية وانه يجب ان يدرك الموظفين الكبار ذلك .

وصفق له النواب مرتين لأنه يرفع من مكانتهم وشأنهم فى مواجهة موظفى الحكومة ووقف وزيرين يهدأون من غضبه والنواب وكأنه وقف يمثل النواب فى هذا التعامل وهذه العلاقة مؤكدا القيمة الكبرى للنواب وحقهم فى التعامل مع أى موظف كبير أم صغير لإنهاء مشاكل محلية وبالطبع امام المشاكل الكبرى التى تصطبغ بالقومية أو العامة فإن قاعة المجلس أولى بها ومجال اهتمامها الأكبر.

وقد اعترف الوزير بأنه ربما يسوء للنواب التعامل مع الموظفين ويفضل الإتصال به ومقابلته شخصيا ولا شك أن الوزير حيث منصبه سياسيا فقد نجح فى احتواء الغضب العام فى القاعة وخاصة غضب العقاد . ومن هنا فقد اكتسب العقاد شعبية بين أعضاء مجلس النواب .

الفصل الثالث
العقاد والغيرة على الصحافة

فى إحدى جلسات المجلس كان النائب حسن نافع افندى قد تحدث واشار قائلا : قرأنا فى الصحف أخيرا اخبارا سارة وهو انشاء مكتب اطلق عليه اسم " مكتب العمل والعمال" وانفردت إحدى الصحف اليوم ببيان برنامج هذا المكتب واضاف بقوله : أن وزارة المالية تتبعها عدة مصالح فيها كثير من العمال وهى بحكم اختصاصها لديها عدة شركات من ذوات الإمتياز والإحتكار عمالها يصرخون كل يوم من ظلم تلك الشركات بل وفى مصلحة التجارة نفسها عمال سواحل الغلال وهذا معلوم للمجلس من الدورات السابقة فهل يتفضل حضرة وكيل وزارة المالية فيعدنا بأن يحيل الى هذا المكتب جميع الشكايات التى تقدمت وتقدم من هؤلاء العمال لابداء رأى قاطع فيها .

رد وكيل وزارة المالية بقوله : أنى وان كنت ارجو حضرة النائب المحترم الا يعول كثيرا على ما يذكر بالصحف الا انى اقول لحضرته أن اختصاصات المكتب لم تحدد بعد وكل ما فى الأمر أنه يدرس الأن مشروع يرمى الى انشاء قسم خاص بالعمال .

ولكن عباس العقاد لم يفوت على وكيل الوزارة أن يستهين بالصحافة ورمى الصحف بأى تلميح غير لائق ولاسيما مصداقيتها فوقف يعقب بزئير قوى وقال : احتج على ما قاله حضرة وكيل وزارة المالية من أنه لايعول على ما يجئ فى الصحف واقول ان حضرته اقل بكثير من رئيس وزراء بريطانيا العظمة المستر ماكدونالد وهو الفيلسوف العظيم والخطيب القدير الذى له مذهب عالمى يعول عليه فإنه يحترم الصحافة بل ويكتب بها ويذهب الى ادارتها بنفسه وهذا دليل على أنه يحترمها ويقدر ما يكتب فيها .([١]).

وانبرى عبد الحميد البنان افندى يدافع عن وكيل الوزارة قائلا : ولكن حضرة الوكيل لم يتعرض للصحف .

وتعالت اصوات تردد : ولم يقصد اهانتها .

ولكن عباس العقادر استمر زئيره ورد عليهم قائلا : يحق لى أن أفهم ما افهم من كلام حضرة الوكيل .

وثارت ضجة اعتراضا على كلامه الا انه استمر فى حديثه وقال : وقد فهمت فعلا أن فى كلامه اشارة للصحافة يجب ان اعنى بالرد عليها . أما اذا كان ما ينشر فى الصحف غير صحيح فيرد عليه ولكن لا يقال بعدم التعويل عليها .

قام وكيل الوزارة محاولا تصحيح نفسه فقال : كلمنى اليوم تليفونيا حضرة صاحب العزة مدير الأمن العام مستفسرا عما اذا كانت مصلحة التجارة والصناعة انشأت قسما خاصا بالعمال وحددت له اختصاصات كيت وكيت فنفيت ذلك لأن الوزارة التى تشرف على مصلحة التجارة والصناعة لم يصل الى علمها شئ من ذلك ولا يمكن ان تكون قد حددت اختصاصات لهذا القسم لم تعرفها وزارة المالية ولم يعتمدها الوزير ولكنه وجه نظرى إلى ما جاء فى احدى الصحف من أن وزارة المالية أنشأت قسما للعمال وحددت له اختصاصاته وقال إن فى ذلك - ان صح - إفتئاتا على حقوق وزارة الداخلية من اجل هذا قلت أنه لا يصح التعويل كثيرا على ما يكتب فى الصحف لأنه امر واقع .

فأكد وزير المالية بالنيابة تبرير الرجل بقوله : هذا هو المقصود .

ولكن عباس العقاد وقد هدأ قليلا ورغم ذلك قال : كان يمكن أن يقال أن هذا الخبر غير صحيح ولا ننسى أن الصحف تمثل الرأى العام .

ثم تدخل رئيس المجلس ويصا واصف محاولا تصفية هذا المناخ الذى ساد الجلسة فجأة وقال :

ليس فيما قاله حضرة وكيل المالية ما يمس الصحافة .

وعاد وزير المالية يؤكد حسن قصد الوكيل فقال : ماقاله وكيل المالية جاء فى سياق الكلام عن خبر معين .

ويلاحظ من عرض الحوار السابق أن الأعضاء حاولوا التخفيف من غضب العقاد بل احتجوا عندما اصر على استمراره فى الهجوم على وكيل الوزارة وحاولوا استرضاءه حتى رئيس المجلس نفسه تدخل لذلك وذلك احتراما لمشاعره وتقديرا لدور الصحافة الوطنى.

عندما انضم عباس محمود العقاد الى مجلس النواب نائبا كانت تسبقه شهرته وقيمته الكبيرة كصحفى وكاتب ومفكر وكانت شهرته كاتبا سياسيا اكسبته شعبية واسعة حيث كان فى الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٣٠ يعتبره المثقفين حينذاك الكاتب الشعبى الأول لأنه مارسها

بقوة ومنطق ابتداء من مؤازرة سعد زغلول قبيل واثناء وبعد ثورة ١٩١٩ وكذلك من اجل الإستقلال الوطنى ووجوب حصول الشعب على دستور وطنى والتصدى لحكومات الأقلية والقصر الملكى وسياستها ثم انتقاد الملك احمد فؤاد بشدة إلا أنه اصطلح فى كتاباته السياسية على وصف او تعبير الرجعية بدلا من ذكر اسم الملك فى مقالاته التى وصلت الى الهاب المشاعر الوطنية بدرجات عالية . وكان لصيقا بالزعيم سعد زغلول والذى كان يعبر عن بعض افكاره كما اعترف بذلك . ويبدو أن كل زعيم سياسى فى حاجة دائما الى مفكر وكاتب يصيغ افكاره وأراءه الى الناس لأنه الأفضل فى ذلك ويبدو أن هذه سنة فى مصر حيث أنه بعد ثورة ١٩٥٢ كان الأستاذ محمد حسنين هيكل لسان حال الزعيم عبد الناصر والأستاذ انيس منصور لسان حال الرئيس السادات معبرا عن افكاره احيانا . وقد استفادوا هؤلاء الزعماء الثلاثة بكتابات هؤلاء الكتاب والمفكرين لما لديهم من ثقافة واسعة ولغات اجنبية وادوات مناسبة للتعبير الصحيح لأفكار هؤلاء الزعماء مع شعبيتهم التى تطغى على كتاباتهم مصداقية واقناع.

ولذلك اعتز كل منهم بالصحافة كمنبر كبير ومهم فى حياة الرأى العام وبما تنشره من مقالات تحمل الأراء والأفكار والمعلومات والبيانات والتعليقات والأخبار ومن هنا ايضا ربما يختلفوا فى حقيقة خبر ولكنهم لم ينتقدوا الصحافة او يسمحوا لغيرهم بذلك لأهميتها القصوى رغم انتشار الفضائيات إلا أنه تبقى الكلمة فى الصحافة لها اصولها وجذورها وفحواها وتأثيرها . وهآنذا نتوقف عند موقف فى صفحات مضابط مجلس النواب حيث اضطر عباس العقاد الى التصدى بمن يحاول التقليل من الصحافة وانعكاسها الشعبى وتأثيرها فى الرأى العام وعلى كبار المسئولين .

الفصل الرابع
العقاد والدفاع عن حقوق العمال

كان العقاد يمارس الرقابة البرلمانية بجدية شديدة ودقيقة . وقد ظهر ذلك فى مواقفه تحت القبة . ورغم أنه مفكر وكاتب إلا أنه لم يبتعد عن حقوق البسطاء ومنهم طبقة العمال فى ذلك الحين . وخاصة أنه يولى اهتماما بالصناعة الوطنية . ومن ثم فقد أبدى اهتمامه بالعمال وصحتهم ومعيشتهم والمحافظة عليهم وحمايتهم . ولكنه وإن كان يستمع الى كلام الوزراء فى هذا المجال إلا أنه دائما ما يلفت نظرهم حول التحرى عن الحقائق التى يعيشها العمال والتشديد على معاقبة من يهمل امرهم أو يصيبهم بضرر أو أذى ، بل أنه يصل فى ذلك الى تحرى الحقائق بنفسه حتى يمكنه ممارسة رقابته بناء على تحريه الأمر بنفسه والوصول الى بعض النتائج والتى يضعها امام المسئولين ويبنى عليها مطالبته بحقوق العمال ، وسنعرض فى السطور القادمة مثل هذا الموقف رغم أن الوزير المسئول عنه عرض لمجهودات وزارته والدولة والحكومة الإيجابية فيه الا أن ذلك لم يمنع العقاد من مواصلة البحث ومناقشة الوزير حتى يصل الى نتائج صحيحة وعرض هذا الموقف عندما تقدمت الحكومة بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الزراعة لمكافحة الجراد.

وكانت أسراب الجراد تتدفق فى شبه جزيرة سيناء آتية من جهات فلسطين وشرق الأردن وكانت غارة الجراد هذه اشد غارة منيت بها البلاد المصرية منذ زمن طويل . وقد اعلن وزير الزراعة محمد صفوت باشا فى مجلس النواب بما هو جدير بها من عناية فحشدت كل قواها وجندت العدد الكبير من انفار المعونة كما استعانت برجال الجيش وبجميع قوى الحكومة الأخرى فى مقاومة هذه الغارة وكان من نتيجة هذه المقاومة أن اصبح وادى النيل خاليا تقريبا من الجراد والبيض والفقس الا فى مديريتين او ثلاث وهى الشرقية والمنيا وقنا.

ثم استدرك الوزير بقوله : وقد ظهر أخيرا فى ١٨ مايو الحالى بالجهة الواقعة بين قنا والقصير سرب كبير من الجراد لم يرد له مثيل من قبل فقد بلغ طوله نحو الأربعين كيلومترا وقد انقسم هذا السرب الى ثلاث اسراب اتجه احدها الى اسوان فالسودان وثانيها الى كوم امبو وثالثها الى قنا وقد ابيد السربان الأخيران عن آخرهما .

أما فى سيناء فقد اشتد الخطر اشتدادا عظيما فى القسم الجنوبى منها فى الأسبوع الماضى ولكن بفضل المجهود الصادق الذى بذلته الوزارة فى المكافحة بما يتناسب مع خطورة هذه الآفة تحسنت الحالة الآن واصبحت اقرب الى الإطمئنان وعلى أية حال فخطر دخول الجراد الى داخلية البلاد وقد زال الآن . ولكى يكون لدى حضراتكم علم بما صرف فى

المكافحة اذكر بعض الأرقام لتتثبتوا منها الأوجه التى صرفت فيها : لقد بلغ حجم ما جمع من الجراد فى وادى النيل نحو ١٨٩٨٣ زكيبة أى نحو ١٣ مليونا من الآفات وما جمع من البيض نحو ١٩٥٩١ آفة وما جمع من الفقس ١٧١٧٢ آفة تقريبا . أما الكميات التى ابيدت فى سيناء فلا حصر لها لكثرتها ويبلغ عدد انفار المعونة الذين اشتغلوا فى القطر المصرى ٧٠٠٠٠ نفر تقاضى كل منهم يوميا نظير الأكل ٢٠ مليما مما كلف الحكومة نحو ١٤٠٠٠ جنيه ويوجد الآن من العمال فى سيناء نحو ٣٠٠٠ عامل منهم ٢٤٣٥ عاملا بأجرة كاملة و ٥٦٥ من انفار المعونة اخذوا من مديرية الدقهلية وتتولى غذاءهم تعيينات الحربية نظير ٣٥ مليما يوميا كما يتقاضى كل منهم ٢٥ مليما وهذا بخلاف رجال الجيش الذى يبلغ عددهم نحو ١٢٨٠ عسكريا و ٦٠ ضابطا ورجال اقسام الحدود .

ووقف عباس محمود العقاد يعلق على كلام الوزير قائلا : الظاهر أن هناك شكاوى غير قليلة من التقصير فى تدبير الطعام والمأوى للعمال وقد وصلت الى من بعض الأقاليم شكاوى من هذا القبيل . اطلعت على بعضها وزارة الزراعة وفهمت ان الأمر من اختصاص وزارة الداخلية . فتوجهت الى تلك الوزارة لطلب النظر فيها وعلمت انها بذلت كل جهد لتلافيها . والذى يهمنا الآن هو أن نبحث فى حالة من اصيبوا فعلا بسبب الذى جاء عمدا او سهوا . فإذا كانت هناك افراد أصيبوا فعلا بسبب اهمال وكان من الممكن أن يحتاط لوقايتهم قبل ذلك فأظن أن امرهم يستحق التحقيق حتى توقع الجزاءات الواجبة على من يثبت عليه الإهمال هذا ما أوجه اليه نظر وزارة الداخلية إذا كان الأمر من اختصاصها(٧) .

ولكن الوزير رد على هذا بقوله : لم يصب عامل واحد بسبب اهمال او تقصير من اخر وإن كان قد حدث فى بعض الأحيان أن أصيب بعض العمال فيرجع السبب الى انفجار القاذفات لطارئ عرضى او الى اهمال من المصابين انفسهم .

ولكن عباس العقاد وإن أبدى اقتناعه إلا أنه لم يخلو ذلك من تحفظه ايضا حيث قال : يسرنا أن نعلم أنه لم يقع ما يمكن أن يسمى اهمالا وإن كنا نرجو زيادة البحث فى الأمر.

ويلاحظ من موقف العقاد من شكاوى العمال . أنه قد أخذ الأمر على سبيل الجدية واتجه بها الى وزارة الزراعة ثم الى وزارة الداخلية ورغم ذلك فإنه قد اثار الأمر أمام الوزير فى قاعة المجلس ليؤكد له أنه سعى بجدية لمعرفة حقيقة هذه الشكاوى ولكنه وإن كان قد اطمئن ولكن الا قليلا وكأنه يضع الوزير امام مسئولياته ليستكمل ما سعى اليه . حيث أنه لم

يأخذ كلام الوزير وانتهى الأمر لديه عند هذا الحد . إنما طالب رغم ذلك استمرار ومتابعة التحقيق فى صحة وشكاوى العمال والعمل على حلها وعقاب من تسبب فى الحاق ضرر أو أذى للعمال وهو بذلك يعد نموذج برلمانى جيد يسعى للأمر بجدية إلى اقصى حد .. ويضم الوزير اليه لإستكمال الأمر حتى ينتهى .

الفصل الخامس :
العقاد وتشجيع الصناعة الوطنية

توقع بعض أعضاء لجنة الثلاثين لوضع دستور ١٩٢٣ تبريرا لعدم تحديد نوعية النشاط الإقتصادى بالدولة أنها ستكون هناك نهضة إقتصادية وبالفعل كانت النتيجة المهمة أن طلعت حرب باشا أقام بنك مصر والذى بدوره أنشا ثمانى عشرة مصنعا وكان ذلك مبعث فخر وتشجيع السياسيين المصريين . والكتاب والمفكرين وتفاءلوا أن تكون الصناعة ذات مكانة مهمة فى البلد ومن هؤلاء عباس العقاد الذى كتب فى هذا الصدد مقالات متعددة بالصحف إلا أنه عندما واتته الفرصة بصفته نائبا استمر فى تشجيع ومؤازرة الصناعة الوطنية حتى فى ابسط صورها ومراحل نموها المتنامى ايمانا منه بالمستقبل وإن كل صغير سيكبر ومن ثم لا بد من تشجيع ورعاية اى صناعة صغيرة او وليدة وربما تصيبنا الدهشة أن العقاد شجع صناعات الملابس حتى لو كانت من انتاج مصانع وطنية صغيرة او ورش لصناعة هذه الملابس بل وصل الأمر لديه اعتبار قيادة السيارات نوع من الصناعة لابد من تشجيعها وانتشارها بالإضافة الى أنها تمثل عنصرا من عناصر أمن المواطن فى الطريق فإنها صناعة مهمة توقعا وتحسبا لزيادة النشاط الصناعى والتجارى فى البلد ويكون سائقى السيارات فى هذا الصدد مؤهلين لحسن القيادة وتغطية هذا النشاط حيث ان النقل والمواصلات تعتبر شرايين مهمة فى توسيع النشاط الحضارى وبناءها فى الدولة.

وفى احدى الجلسات عندما كانت تناقش ميزانية الدولة وكان هناك وكيل وزارة المالية الذى يتصدى بالإجابة عن استفسارات واستيضاحات نواب المجلس وقد توالت حتى أن العقاد لم تقنعه إجابات الرجل فوقف يشير عباس محمود العقاد افندى بقوله : سمعنا الليلة من حضرة وكيل وزارة المالية اعتذارات كثيرة حتى يكاد أن يقابل كل اقتراح باعتذار وارى ان بعض هذه الإعتذارات ضعيف جدا خصوصا المتعلق منها بالإعتماد على المصانع الوطنية فى شراء ملابس موظفى الحكومة . ويعرج فى حديثه للرد على ما ذكره وكيل وزارة المالية فيشير بقوله أن حضره وكيل الوزارة يقول أن عدد رجال الجيش والبوليس كبير لدرجة أنه لا يمكن لهذه المصانع ان تقوم بسد حاجته وهذا صحيح ولكن لاشك فى أن هناك طوائف صغيرة العدد يمكن الإعتماد فى شراء ملابسها على المصانع التى تشتغل بالمنسوجات المصرية ومن هذه الطوائف عمال البريد والسكك الحديدية وبعض المصالح التى يلزم عمالها بارتداء ملابس خاصة . فلماذا نعتمد كثيرا على مثل هذه الإعتبارات ولا نشجع هذه المصانع تشجيعا لا يكلفنا مجهودا كبيرا مع أن المطلوب من الحكومة الا تبذل مجهودا فوق العادة فى تشجيع هذه المصانع ؟ ولهذا أرى أن تفكر وزارة المالية تفكيرا جديا فى تعيين عدد من الطوائف لا يعتمد فى شراء ملابسه على المصانع الوطنية وأظن أن هذه المصانع تكفى لسد حاجات امثال هذه

الطوائف ورد عليه وكيل وزارة المالية بقوله : فيما يختص بما قاله حضرة النائب المحترم عباس العقاد افندى عن المصانع الصغيرة فإنها عندما تتقدم فى المناقصات العامة تتقدم بأسعار عاليه جدا بالنسبة لأسعار المحلات الأخرى فلا نستطيع والحالة هذه منافسة هذه المحلات الكبيرة التى تنتج كميات عظيمة ولا تستطيع الحكومة مساعدة المصانع الصغيرة الا الى حد معين لا يتجاوز ١٠% خشية تضخم اعتمادات الميزانية الأمر الذى يتحاشاه البرلمان على أن هذا ليس معناه انه ليست لدى الحكومة وسائل اخرى للتشجيع فهناك مصلحة الصناعة والتجارة التى من شأنها البحث فى ترقية وتشجيع الصناعات الوطنية المختلفة (٨).

وكما نرى فإن العقاد حرص على الصناعات الوطنية الصغيرة ورأى ضرورة ان تعتمد عليها الحكومة لتشجيعها وكفاية احتياجاتها منها .

وفى موقف آخر اقترح النائب أحمد الصاوى انشاء مدرسة لتعليم سائقى السيارات وتدريبهم وقال فيه زيادة حوادث التصادم والأخطار مما ضج الناس منه بالشكوى وأصبحت الحالة تستدعى الإهتمام حفظا لأرواح الناس التى تستهدف كل يوم لهذا الخطر الداهم الذى منشوه فى الغالب جهل سائقى السيارات وعدم خبرتهم الخبرة المطلوبة .

ورغم قرار لجنة الداخلية بالإقتراح إلا انها رفضته حيث أن وزارة المعارف اشارت الى أنه يوجد بعض الإقسام لهذا النوع من التعليم أن تعليم قيادة السيارات فى بعض المدارس وأنها ستدرج فى تصميمه . إلا أن صاحب الإقتراح رفض رأى اللجنة مبررا ذلك بأن يعلم قيادة السيارة بوعى وفهم وخبرة وأن يحقق فرص عمل للشباب لكسب عيشهم . وقد اخذ هذا الإقتراح جدلا بين لجنة الداخلية بالمجلس ونوابه الى أن أعلن وزير المعارف العمومية وأشار إلى أنه طلب التخابر مع وزارة الداخلية للبحث فى امكان جعل الحصول على شهادة من هذه الأقسام شرطا لقبول الشخص اعتباره سائقا ويهم الوزارة جدا أن تتوسع فى هذا السبيل .
ووقف عباس محمود العقاد يشارك فى مناقشة هذا الأمر فأشار بقوله : الذى فهمته من كلام حضرة صاحب العزة وزير المعارف العمومية أن الإتفاق مع وزارة الداخلية على تقرير شهادة لقيادة السيارات هو سبب من أسباب التأخير فى تصميم هذه الصناعة فى المدارس التابعة لمجالس المديريات وغيرها والذى نراه أن قانونا يحتم على قائدى السيارات الحصول على شهادة لا يمكن اصداره قبل نشر التعليم الذى تمنح بمقتضاه هذه الشهادة .

وأضاف بقولـه : وأرى أنـه يجب أن نـبدأ مـن الآن بتعمـيم تعليم هذه الصناعة حتى نستطيع فـى المستقبل أن نجدد عددا كبيرا من الحاصلين على هذه الشهادة وعندئذ يمكننا أن نحتم على من يشتغل بقيادة السيارات الحصول عليها لذلك أرى أن السبب الذى أبداه حضرة صاحب العزة وزير المعارف العمومية من الأسباب التى تؤدى الى المبادرة فى تعميم هذه الصناعة .

فعقب الوزير : فى الواقـع أن تعليم هذه الصناعة موجود فعلا والإقبال عليه ضعيف وقد اردت بما أدلت به ضمان زيادة الإقبال على هذه الصناعية .

ومشاركة العقاد فى هذا النقاش السابق رغم بساطته الا أنـه يدخل ضمن اهتماماته بالتعليم الفنى الذى قد بدا تحمسه الشديد له وخاصة التعليم الزراعى والصناعى واعتبر أن تعليم قيادة السيارات نـوع من الصناعة هامـة وضرورية . واستطاع ان يجعل من مبررات الوزير حول هذا الأمر مبررات بداية توسيع هذا النوع من التعليم الفنى وبذلك يثبت لنا العقاد اهتمامه بابسط الأمور لأن نتائجها اكبر من بساطتها .

الفصل السادس :
العقاد والفنون الجميلة

كانت من ضمن مواهب وقدرات عباس محمود العقاد أنه أديب وشاعر وبالتالى لابد أن يكون لديه حس فنى . وهذا الإحساس الفنى يتنوع فى داخله وذوقه واحكامه وآراءه الفنيه والأدبية . وعندما انضم نائبا إلى مجلس النواب ورغم أنه كان يمارس السياسة إلا أنه لم ينس إحساسه الفنى وحرصه على الفنون بأنواعها وتشجيعها وخاصة الوطنى منها .

وتبعا لذلك تقدم باستجواب الى وزير المعارف العمومية فى ذلك الحين د.محمد بهى الدين بركات باشا بشأن سياسة الوزارة فى معاملة موظفى الفنون الجميلة إلا أن الوزير وقف بطلب تحديد مدة اسبوعين للإجابة عنه ، فوافق عباس محمود العقاد وأكد ذلك رئيس المجلس ويصا واصف (٩).

وقد تصفحنا مضابط مجلس النواب بحثا عن مناقشة وإجابة الإستجواب لم نجد ذلك . وربما يكون العقاد استرد او سحب الإستجواب باعتبار أنه وفدى وحكومته وفدية وليس من الملائم تقديمه استجواب لأنه يحمل اتهام . وربما يكون قد تجاوب معه الوزير وأوضح له ما خفى عنه أو وعده بتصحيح ما يسأل عنه وفى النهاية لم نجد لهذا الإستجواب أى صدى فى صفحات المضابط .

وإذا كان يفسر البعض أن ذلك نوعا من الإلتزام الحزبى فإن ذلك بالنسبة اليه ليس على اطلاقه لأنه لوحظ أنه يناقش ادق الأمور بلا حساسية او حرج .

ففى اثناء مناقشة الميزانية الخاصة بدار الآثار العربية التابعة لوزارة المعارف العمومية طلب عباس محمود العقادر حذف الإعتماد الخاص بحى الفنون الجميلة الى أن يتم التحقيق فى اسرار هذه المسألة لأن لها اسرار يجب أن يطلع عليها المجلس وطرحها على النواب ثم تابع حديثه قائلا : اقصد مبلغ ٩٦٠٦٥ جنيها الذى وضع فى مشروع الميزانية للمدرسة التطبيقية .

واستطرد شارحا وموضحا ما لديه من معلومات وبيانات وقال : إن مشروع حى الفنون الجميلة مشروع خطير جدا كما وصفته لجنة المالية بالبرلمان وهو يكلف عند اتمامه ما يربو على مليون من الجنيهات وأنى اصرف النظر عن لزوم هذا الحى او عدم لزومه واحصر كلامى فى الموضوع الذى اريد طرحه على حضراتكم .

ثم ارتفع صوته قائلا : ليس من حق موظف واحد وزارة واحدة بل ولا مجموعة وزارات أن تقرر انفاق مثل هذا المبلغ الكبير بدون البحث الوافى المطابق لشروط الدستور . ولكن الذى حدث ياحضرات الزملاء وهو أنه قبل أن يتقرر انشاء هذا الحى بصفة نهائية صدر امر من وكيل وزارة المعارف العمومة الى احد المهندسين المعماريين بوضع رسم لهذا الحى. وهذا الأمر خطأ تجب محاسبة الموظف عليه لأنه قد يضيع على الوزارة آلاف الجنيهات فى اجرة الرسوم المطلوبة التى نعلم أنها تقدر احيانا باعتبار بالنسبة المنوية وقد تبلغ ٢% او ٤% حسب الإتفاق . وإذا لاحظنا أن المهندس سيتقاضى اجرا على هذه النسبة فقد تخسر الوزارة هذا الأجراء إذن من المحتمل الا يوافق المجلس على إنشاء هذه المدينة والراجح الا تنشأ وربما امتد الخطأ الى اكبر من هذا . نعم ربما امتد الى توريط الوزارة فى انشاء هذا الحى كله لأنها تشعر وقد انفقت مبلغا فى رسم تخطيط المدينة انه لايصح ان تتراجع بعد ذلك حتى لا يكشف خطوها امام المجلس او الأمة . ثم ختم كلامه قائلا : لهذا نريد تحديد مسئولية الموظف المسئول عن هذا التصرف الذى اقل وصف ينطبق عليه انه غريب . ومعرفة مقدار ما وصل اليه البحث فى هذه المسألة باشراف سعادة الوزير . (١٠)

عقب مقرر لجنة المالية وقال : لقد لاحظت اللجنة ما لاحظه حضرة النائب المحترم من أن فكرة انشاء حى الفنون الجميلة لم تدرس بعد الدراسة الكافية ولاحظت أن هذا المشروع سيكلف خزانة الدولة مبلغا طائلا . لهذا رأت عدم الموافقة على المشروع حتى تنتهى الدراسة الوافية واعتمدت ٩٦٠٦٥ على شريطة ألا ينفق الا فى بناء المدرسة التطبيقية فقط . فى مدرسة للصناعات مع تغيير الإعتماد بالعنوان الآتى" إنشاء مدرسة للفنون التطبيقية بدلا من تكملة حى الفنون الجميلة فتدخل رئيس المجلس ويصا واصف مؤكدا بقوله : هذا كله واضح فى تقرير اللجنة ولكن تحدث عباس محمود العقادر مشيرا الى أن هذا ليس ما يقصده وانما المسألة أننا لا نريد حماية الأخطاء التى يقع فيها الموظف .

عاد المقرر للحديث قائلا : أنا لا أتعرض لهذا بل اشارك حضرة العضو المحترم فى وجوب التحرى والبحث فى هذا الموضوع هذا فضلا عن أن اللجنة توافق حضرته على هذه الفكرة ولذا صرفت النظر عن كل ما هو خاص بحى الفنون الجميلة . وجعلت الإعتماد قاصرا على انشاء مدرسة الفنون التطبيقية .

وعندئذ تحدث وزير المعارف العمومية محمد بهى الدين بركات باشا وقال وعندما فحصت اوراق انشاء حى الفنون الجميلة ثبت حقا أنه وقع كثير من سوء التصرف فى هذا الموضوع لذلك قد عنيت به وانا الذى اشرت على لجنة المالية بأنى اود فحص الموضوع قبل أن تقرر الإعتماد الخاص به بأكمله لأنى لا أريد أن أضع هذا المجلس امام الأمر الواقع ولا أن أحمل ميزانية الدولة مبلغا كبيرا من غير ضرورة تقتضيه وانى ما زلت فى دور البحث ولم انته منه وقبل أن اقدم اى مشروع عنه سأقدم لحضراتكم بطلب الإعتمادات وبحث السياسة الواجب اتباعها فى هذا الشأن .

ثم عرج على كلام عباس العقاد وقال : تحديد المسئولية الذى تشيرون اليه فهو نتيجة لهذا البحث وهى مترتبة عليه تماما ولذلك فإنى مرجئ النظر فى تلك المسئولية الى أن أتم بحث الموضوع الأصلى نفسه . على أنكم اذا كنتم تريدون بحث الموضوع الآن فإنى على استعداد تام لأن أطرحه امام حضراتكم غير اننى اوجه النظر الى أن اثارة الموضوع الآن فى هذه الجلسة قد لا تتفق ورغبات قسم القضايا .

وعقب النائب محمود سليمان غنام افندى بقوله : الوزير معترف بسوء التصرف وهذا كافى لتحديد المسئولية وتدخل رئيس المجلس أيضا قائلا : يفهم ما ذكره حضرة الأستاذ الوزير أنه لا يتأخر عن توقيع العقاب متى تحققت أية مسئولية .

ثم دار حوار بين الوزير وعباس العقاد الذى اشار بقوله : الخطأ ثابت بمجرد صدور الأمر من وكيل الوزارة بعمل التخطيط مهما كانت نتيجة أبحاث قسم القضايا او الوزارة وبما أن الخطأ حدث فعلا فالمسئولية واقعة لا محالة ولا ضرورة لإنتظار بحث الوزارة للمشروع او مباحث قسم القضايا .

ورد عليه الوزير قائلا : أنى لا أتأخر عن إبداء المعلومات لحضراتكم اذا أصررتم على هذا ولكنى وجهت نظركم كما قدمت الى مسألة هامة تتعلق بمصالح الدولة التى تحافظون عليها كما تثقل بالميزانية على اننى مستعد لأن أطلع من يحضر من حضراتكم الى الوزارة على كل ما يريده ولكن بحث الأمر هنا بطريقة علنية تنشر فى الجرائد قد يكون مخالفا لصالح الميزانية ذاتها .

ولكن عباس العقاد تساءل بقوله: وهل يترتب على هذا أن ينجو الموظف من المسئولية التى ترتبت على عمله فى هذا الموضوع ؟



أجابـه الوزير بالنفى وقال : بل يترتب على هذا تحديد مقدار المسئولية لأنها تتفاوت بتفاوت مقدار التصرف الذى وقع منه .

ولكن عباس العقاد لاحقه قائلا : نريد إذن تحديد هذه المسئولية وهناك مسألة أخرى تتعلق بالمشروع : هل ادرج مبلغ ٨٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية السنة الماضية لإنشاء حى الفنون الجميلة ؟ وهل صرف هذا المبلغ أم لا يزال قيد الصرف ؟

اجابة الوزير : أن هذا لإعتماد كان موجودا ولم يصرف منه شئ . ولكن عباس العقاد عاد وقال : أريد أن أتبين حساب هذا المبلغ وهل هو موجود فى الميزانية ولماذا لم يصرف ؟

هنا وقف السكرتير العام للوزارة وأجاب قائلا : هذا المبلغ كان موجودا فى ميزانية السنة الماضية ورحل الى فروع ميزانية هذا العام المعروضه على حضراتكم .

وهنا تدخل رئيس المجلس ويصا واصف يتساءل : هل معنى ذلك أن هذا المبلغ نفسه داخل ضمن مبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه الوارد فى مشروع الميزانية الحالية ؟

أجابه السكرتير العام للوزارة باجابة قاطعة : نعم .

وتبين من خلال العرض السابق وملاحظات العقاد التى التقت أو اتفقت مع ملاحظات اللجنة المالية بالبرلمان وحواره المحدد مع الوزير انه يهمه فى المقام الأول احترام نصوص الدستور والخاصة بالحفاظ على الأموال العامة وضرورة عقاب من يفرط فيها او يخطأ التصرف بها . ونلاحظ أيضا صدق الوزيرفى الإعتراف بخطأ الموظف الكبير وعقابه عندما تتحدد مقدار مسئوليته وبذلك نرى الشفافية موصولة بين النائب عباس العقاد والوزير.

وسعيا لتشجيع الفنانين المصر يين والفن التشكيلى المصرى كان له موقف آخر تشدد فيه اثناء مناقشة الفنون الجميلة أيضا وحول الميزانية الخاصة به .

فقد تحدث عباس محمود العقاد بهدوء وبصوت اجش قائلا : فيما يتعلق بالمقتنيات الفنية اؤيد رأى لجنة المعارف فى وجوب تخصيص ٢٥٠٠ جنيه من المبلغ المعين لشراء المقتنيات الفنية من المصريين النابهين فى صناعات الحفر والتصوير والتماثيل على أن يقرر لهذه المقتنيات المصرية مكان خاص بها فى متحف الفن الحديث .

ويستطرد بقوله : والذى يدعونى الى هذا هو الفوضى السائدة فى شراء تلك المقتنيات الفنية فى وزارة المعارف العمومية وانى اضرب لحضراتكم مثلا من هذه الفوضى : فتح معرض لمحبى الفنون الجميلة فى القاهرة وعرضت فيه مصنوعات لمصورين من المصريين ومن الأجانب وكان بين تلك المعروضات صورة لأحد المصريين نال عليها جائزة الشرف من معرض باريس .

والتقط انفاسه وتحدث بلهجة الإستنكار والتعجب فقال : اتدرون حضراتكم كم جنيها حصل عليها المصورون المصريون من المبلغ المخصص لهذا الغرض ؟ أربعة جنيهات ليس إلا .. اما المبلغ كله - ماعدا الأربعة جنيهات - فقد صرف فى شراء صور لمصورين من الأجانب ولم يلاحظ فى الشراء جنسيتهم ولا كفاءتهم بل الذى لوحظ هو مبلغ اتصالهم بالأفراد المنوط بهم شراء هذه الصور . وقد كان من العارضين خمسة او ستة من المصريين منهم من احرز ثلاث دبلومات من جامعات اوربية كجامعات روما وباريس وكلهم يستحقون التشجيع ومع هذا فلم نشتر من صورهم الا واحدة بمبلغ أربعة جنيهات . وانى وان كنت احترم هذه الصورة حقا إلا أننى اظن أن اشتغاله فى وزارة المعارف العمومية هو الذى دعا الى شراء صورته .

وارتفعت نبرة صوته قليلا وقال : استغربت ذلك وبحثته فقيل لى أن السبب عدم شراء المعروضات المصرية هو قلة المال المعين لهذا الغرض الا أنه بعد اسابيع قليلة اقيم معرض آخر اسمه المعرض الفرنسى فاشتريت منه صور بلغ ثمن الواحدة منها ما بين ٦٠ و ٧٠ و ٨٠ جنيها . إن تلك الصور فى قيمتها الفنية لا تساوى شيئا . اقول هذا لأننى فنان وان كنت ادعى لنفسى رأيا محترما فى هذا الموضوع . ولكن اقول باعتبارى رجلا من اهالى اسوان اعرف مناظرها واعرف أن هذا المصور جاء لنا بصور لمناظر أسوان لا يمكن أن اعرف ان كانت صور لتلك المناظر وغيرها من بلاد القطر او الخارج وهذا المصور هو الذى انتدب بصفة خاصة لعمل صور ترغب السياح فى زيارة مصر فهذا التصرف السيئ الذى يدل على تقصير معيب هو الذى حدا بى الى ان اطلب تخصيص مبلغ ٢٥٠٠ جنيه للمصنوعات الفنية بشرط الا يشترى به او بأى جزء منه الا من الفنانين المصريين (١١) .

ثم هدأت نبرة صوته وباستياء واضح اشار قائلا : أتعلمون ياحضرات النواب أن ارقى مرتب يعطى لخريجى البعثات المصرية هو ٢٥ جنيها مع انهم يحملون شهادات لاتقل فى



قيمتها العلمية عن شهادات نظار المدارس . لهذا يجب أن نعمل على تشجيع هؤلاء الفنانين تشجيعا يتناسب مع مايقومون به من هذه الأعمال الدقيقة .

وختم حديثه بقوله : ولهذا اطلب من المجلس الموافقة على اعتماد مبلغ ٢٥٠٠ جنيه فى ميزانية هذه السنة على الا يشترى منه أى شئ الا من المصورين والحفارين المصريين .

وصفق له نواب المجلس تحية لمؤازرته ومساندته للفنانين المصريين . ثم اتجه وزير المعارف العمومية محمد بهى الدين بركات باشا الى منبر المجلس وتحدث شارحا موقفه تحديدا للمسئولية الملقاة على عاتقه ولتوضيح مدى تشجيعه للفنانين المصريين فقال : تقلدت وزارة المعارف العمومة فى اول يناير ١٩٣٠ وقد كانت المطاعن اذ ذاك شديدة على تصرف لجنة الفنون الجميلة وقد طلب الى كثيرا ان اعقد هذه اللجنة فلم اقبل وجعلت ابحث عن اعضاء اضمهم اليها يمكنهم ان يقوموا بالعمل بحيث تطمئون حضراتكم الى مشاركتهم فيه واشرافهم عليه وظللت الح على حضرة الأستاذ المحترم رئيس هذا المجلس (الأستاذ ويصا واصف) ليقبل الإشتراك فى هذه اللجنة فلما ظفرت بقبوله عقدت اللجنة وكان اول ما دار البحث عليه هو الموضوع الذى اشار اليه حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد افندى . وبعد البحث رأينا - وكان حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس معنا - أن خير طريقة لتشجيع الفنانين المصريين هو الا يقتصر الأمر على شراء مصنوعاتهم او صورهم بل أن هناك طرقا أخرى للتشجيع تكون اجدى وانفع للبلاد لذلك اتفقنا على ان نبحث عن طريقة اخرى كانشاء مصنع لبعضهم او تقرير مكافآت لهم اما الأقتصار على الشراء وحده فإنه لايكفى للتشجيع اللازم اذ أن علينا واجبا آخر هو ألا نرفع الأثمان فيصعب على الأفراد الشراء لأننا إذا اشترينا هذه المقتنيات بأثمان مرتفعة كأن ندفع ثمنا لما قيمته مائة جنيه مثلا مبلغ ٢٠٠ جنيه أو ٣٠٠ جنيه كانت نتيجة ذلك أن الفنان المصرى يطمع فى وضع اثمان عالية لمصنوعاته فيقفل بذلك الباب امام الجمهور وتصبح النتيجة على غير ما نريده له من تشجيع لذلك لم أجد بدا من التفكير فى إيجاد معونة اخرى من نوع آخر كالجوائز وغيرها فعرضت على لجنة المالية الا تقتصر المبلغ على مشترى مصنوعاتهم فقط بل تترك للوزارة حرية البحث عن طريقة للتشجيع ما دام أن المبلغ مخصص للفنانين المصريين على أية حال.

واضاف الوزير بقوله : وأوجه نظر حضراتكم الى اعتبار آخر وهو انه إذا طلب الينا ان نشترى بجميع المبلغ مصنوعات الفنانين المصرييين فقد لا نجد من معروضاتهم ما يستنفذ

هذا المبلغ وتكون النتيجة التقصير فى تشجيعهم ورغبة منا فى تخصيص المبلغ باجمعه لتشجيع الفنان المصرى ، رأينا من الضرورى الا تقصر المبغ على الشراء فقط بل نجعله للشراء ولغيره من وسائل التشجيع .

واستدرك الوزير حديثه خاتما بقوله : تعرفون حضراتكم أن هؤلاء الفنانين لايزالون فى بدء حياتهم الفنية فخير لنا ان نفتح الطريق امامهم للإستمرار فى عملهم الفنى بدلا من أن نعرض عليهم اثمانا عالية لمصنوعاتهم قد تغريهم بالتمسك بمستواها فى البيع للجمهور فلا يقبل على مشتراها وبذلك يسد باب الرزق فى وجوههم .

هنا ترك حضرة رئيس المجلس ويصا واصف رياسة الجلسة وتولاها حضرة الأستاذ عبد الخالق عطيه وكيل المجلس .

ووقف ويصا واصف بين صفوف النواب وكأنه يدلى بشهادته متحدثا بهدوء وقال: وصل الى علمى ماوقع بشأن شراء اللوحات المصرية كما وصل الى علم حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد افندى فساءنى هذا التصرف ولهذا لما طلب الى معالى وزير المعارف العمومية أن اشترك فى لجنة الفنون الجميلة لم اتردد فى القبول . وقد اثرت الموضوع بحماس بل بغضب فى اول جلسة للجنة اتضح لى أن المعلومات التى وصلت الى مبالغ فيها .

والتقط الرجل انفاسه لأستكمال حديثه بهدوء الذى بدأ به وقال : تعلمون حضراتكم أنه توجد بجانب جمعية محبى الفنون الجميلة جمعية أخرى للفنانين يسمونها جمعية الخيال فهذه الجمعية اشتريت منها ثلاث مقتنيات احداها بمبلغ ٢٠٠ جنيه لفنان مصرى واخرى بمبلغ ٧٥ جنيها لمصرى ايضا والثالثة بمبلغ ٣٠ جنيه على ما اذكر لأجنبى لأنها كانت بالإجماع جميلة حقا وتستحق هذا المبلغ .

واستطرد الأستاذ ويصا واصف قائلا : ولما اقيم المعرض الثانى لم يتقدم من مهرة الفنانين المصريين غير ثلاثة أو اربعة فبعضهم قدم صورا صنعها فى روما والوحيد الذى قدم صورا مصرية يصح اقتناءها رفض ان يبيعها اما الآخرون فقد قدموا لوحات صنعوها فى الخارج وطلبوا ثمنا لها مبالغ تفوق قيمتها بكثير . ومع أن ارتفاع الأثمان لايهم ما دام الغرض التشجيع إلا أن الحكومة لا تستطيع فى سبيل هذا التشجيع شراء كل ما يضعون إذ يجب ان يتعاون معها الجمهور فى الشراء وهولايقبل الشراء الا بالأثمان المعقولة .

وتوقف برهة ثم استدرك قائلا : وقد ثبت ان الفنانين المصريين يبالغون مبالغة واضحة فى تقدير اثمان مصنوعاتهم لدرجة تمنع الجمهور - وهو المعول عليه - من شراء مقتنياتهم.

وكأنه يقترب من الإنتهاء من شهادته قال : انى اصرح بذلك فى هذا المجلس نصيحة لهم فهو يطلب ٢٠٠ جنيه فى الصورة التى تساوى عشرة جنيهات وليس فى وسع الحكومة أن تعمل على التشجيع بهذه الوسيلة .

وقاطعه النائب حسنى يس افندى مبررا مغالاة الفنانين المصريين فى أسعار انتاجهم فصاح قائلا : نحن فى اول عهدنا بهذه الفنون .

رد عليه الأستاذ ويصا واصف وأضاف قائلا : هذا لا يهم لأن الجمهور هو الذى يجب أن يشجع الفنانين ولدينا اليوم منهم خمسة أو ستة وسيصبحون فى الغد مائة وعليه لا يستطيع الجمهور أن يدفع مائة جنيه فيما يساوى خمسة عشر جنيها .

واستكمل شهادته مؤكدا رؤيته لهذا الأمر وقال : ولقد قيل لى أن الفنانين الذين اشترت منهم وزارة المعارف تحفهم قد باعوها لها بأثمان معقولة فسألت عن كل ما اشترته منهم فلم اجد مما اشترته ما يساوى قيمته الحقيقية الا تمثالا من الفضة دفع فيه مبلغ ٧٠ جنيه ومصنوعات اخرى تتراوح اثمانها بين ٢٠ جنيها و ١٠ جنيهات و٦ جنيهات و ٥ جنيهات فاردنا ان نترك الماضى بما فيه ونعمل للمستقبل .

وختم أو أنهى الأستاذ ويصا واصف شهادته قائلا : واما فيما يتعلق بالمستقبل فإننا راينا أن التشجيع لا يكون بالطريقة التى اشار اليها حضرة النائب المحترم عباس محمود العقاد افندى أى طريقة الشراء وحدة بل نترك للجنة الفنون الجميلة الحرية التامة لإنتهاج الطريق الذى تراه صالحا للتشجيع ما دام مبلغ الألفين والخمسمائة جنيه مخصصا جميعه لتشجيع الفنانين المصريين . وهذا ما تراه لجنة الفنون الجميلة وهو يطابق هواى لأننى احب الفنانين المصريين واكبر املى أن ارى فنا مصريا راقيا يقوم على اقوى الدعائم هذا ما حدث وما رأيت أن أعرضه على حضراتكم .

وصفق له النواب . وتحدث عباس محمود العقاد الذى بادر حديثه معقبا على كلام ويصا واصف فقال : يظهر أننا جميعا متفقون لأن الغرض هو تشجيع الفنانين المصريين وهذا ما طلبته فى اقتراحى الذى تقدمت به للمجلس . أما القول بأن بعض المصورين

المصريين يطلبون لصورهم اثمانا مبالغ فيها فهذا ما لا اوافق عليه حضرة الأستاذ المحترم الرئيس لأن الصورة التى قد تكون معنية بما اشار اليه قد طلب فيها ١٥٠ جنيها هذه الصورة ميزتها يا حضرات الأعضاء انها احرزت جائزة تنويه الشرف فى معرض باريس وهى ذات الجائزة التى احرزها تمثال نهضة مصر للمثال المشهور مختار الذى لقى عمله من تشجيع الحكومة عطفا وشكرا عظيما ذلك العمل الذى كلف خزانة الدولة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه لذلك ليس بالكثير أن يدفع مبلغ ١٥٠ جنيها ثمنا لصورة تساوى من الناحية الفنية ما يساويه تمثال نهضة مصر خصوصا بعد ان سمعنا من حضرة الأستاذ المحترم الرئيس أن اللجنة اشترت من معرض الخيال تمثالا بمبلغ ٢٠٠ جنيه فإذا اجاز أن تشترى تمثالا بمبلغ ٢٠٠ جنيه يجوز ايضا ان تشترى صورة . هذا مبلغ قيمتها الفنية يبلغ ١٥٠ جنيها الذى احب ان اوجه نظر المجلس اليه هو أن مبلغ ال ٢٥٠٠ جنيه ليس اعتماد جديدا انما هو ضمن مبلغ ال ١٤٠٠٠ جنيه المخصص لشراء المقتنيات الفنية . واذا اعترض علينا بأننا قد لا نجد صورا مصرية تستنفذ مبلغ ٢٥٠٠ جنيه فنقول ان حكم صور المصريين فى هذا هو حكم صور الأجانب لأننا قد لا نجد من معروضات صور الأجانب ما يساوى ١٤٠٠٠جنيه .

وقاطعه الأستاذ ويصا واصف والذى ما زال بين صفوف النواب قائلا إن هذا المبلغ لا يساوى شيئا بالنسبة الى كثرة مصنوعات الأجانب .

فداعبه النائب زهير صبرى افندى ، الرئيس يقاطع فصفق النواب وضحكوا حيث ان ويصا واصف عندما يرأس منصة المجلس لا يفضل مقاطعة نائب لزميله حرصا على ضبط الجلسة والمناقشة وعاد عباس محمود العقاد يعقب مرة أخرى على حديث ويصا واصف وقال : إن حكم المشتريات من المصريين حكم المشتريات من الأجانب فالأولى إذن والأنفع شراء الصور من الفنانين المصريين لأننا سنستخدمها نماذج للتلاميذ فيجب أن تكون قريبة الى قدراتهم وملكاتهم وهذا ما يحتم أن تكون مصنوعة بأيد مصرية . لذا اصر على اقتراحى وأطلب من المجلس تخصيص مبلغ ٢٥٠٠جنيه لتشجيع الفنانين المصريين .

ثم تحدث وزير المعارف العمومية محمد بهى الدين بركات ردا على حديث عباس محمود العقاد وقال : إذا لم أكن مخطئا فهم ماقاله النائب المحترم عباس محمود العقاد افندى فأن الفرق بيننا يتلخص فيما يأتى : إذا أوجدنا مثلا فى العام القادم صورا تساوى ١٠٠٠جنيه فالرأى الذى اقول به ان نشترى هذه الصور بهذا المبلغ والباقى وهو ١٥٠٠ جنيه يتفق فى سبيل التشجيع بطرق مختلفة . أما رأى حضرة النائب المحترم فإن المبلغ الذى يبقى بعد

الشراء لا يستعمل فى سبيل التشجيع . لذلك أطلب من حض اتكم ان تتركوا لنا الحرية فى تشجيع الفنانين المصريين زيادة على مشترى ما يمكن شراءه من مقتنياتهم بأن تعمل الوزارة على انشاء ورش لهم او توزيع الجوائز عليهم أو اختيار أى نوع من أنواع التشجيع الأخرى.

وهنا وقف العقاد وبهدوء قال : أوافق على ما قاله معالى الوزير لأننى أطلب من اقتراحى التشجيع وهو يتناول الشراء وغيره .

وواضح أن العقاد حريصا بحماس شديد على تشجيع الفنانين المصريين وأكد على ضرورة موافقة مجلس النواب على ما اشار ليه من اعتمادات مالية لشراء المقتنيات الفنية للفنانين المصريين . وقد توافق رئيس المجلس والوزير حول المبدأ ووافق ايضا على الأساليب الأخرى التى طرحها الوزير من اجل تشجيع الفنانين المصريين ولكنه لم يتنازل عن اقتراحه واعتبره ضمن وسائل التشجيع . ولاشك إذا كان العقاد يتحمس لتشجيع الفنانين المصريين فإنه يسعى لترسيخ تذوقه لدى التلاميذ فى المدارس او الجامعة وبذلك يرقى من نظرتهم للحياة وللجمال واحساسهم الخاص والعام ويعنى ذلك أن العقاد يرى أن هذا الفن ضرورى للمجتمع وخاصة النشئ فيه . واما رئيس المجلس يهمه نشر هذا التذوق الفنى فى المجتمع عن طريق الأفراد وشراؤهم لهذه المقتنيات ويعنى ذلك التقاء العقاد ورئيس المجلس على نشر الفن فى المجتمع سواء بين ابناء الوطن من الشباب او بين علية القوم القادرين على شراء هذه المقتنيات الفنية المصرية .

وأما الوزير يهمه التوسع فى طرق التشجيع ليس فقط الشراء وانما مساعدة هؤلاء الفنانين وتقديم العون لهم لمزيد من ابداعاتهم . ولعل موافقة مجلس النواب على توفير الإعتمادات المالية لإنشاء مدرسة الفنون التطبيقية والتى هى الآن كلية جامعية قد ساهمت فى توفير الأدوات اللازمة لمساعدة الفنانين المصريين ليسوا الكبار منهم فقط انما ايضا لتعلم الطلبة والطالبات فى دراسة والبحث والإبداع فى مجال الفنون التطبيقية واثر ذلك على تطور الفنون فى مصر منذ الثلاثينيات وحتى الآن ، وقد تخرج من هذه الكلية عشرات من الفنانين المصريين وابدعوا ليس على المستوى المحلى فقط انما على المستوى العالمى . وكان العقاد من المتحمسين لإنشاء مدرسة الفنون التطبيقية حيث رأى - من الجانب العملى - أنها اجدى وانفع عمليا فى انتشار الفنون التطبيقية وتطورها بين الطلبة الدارسين وهذا الجانب من تشجيعه ضمن حماسه الشديد للتعليم الفنى حيث أن كلامنها مكمل للآخر فى بعض الأحيان .

ويعنى اهتمامه بالتعليم كقضية اولية بالنسبة اليه وانه كان ينظر للتعليم نظرة شاملة واسعة وأن الفن يجب أن يكون جزء من منظومة التعليم فى مصر .

الفصل السابع
العقاد والتعليم

التعليم قضية هامة وحيوية للنائب البرلمانى عباس محمود العقاد . بل تصل إلى أنه يعتبرها قضية مصير ومستقبل البلاد ، ولذلك عندما انضم لمجلس النواب التحق بلجنة المعارف (التعليم) وقد أكد وجوده وتأثيره فى اللجنة ورؤيتها فى تقاريرها بما تحتوى من آراء وأفكار محاولا التأثير على سياسة الحكومة وخاصة سياسة وزارة المعارف. وقد انتهج رؤية حول أهمية نوعية التعليم والممثلة فى ضرورة الإهتمام بالتعليم الفنى دون النظرى لأن الأخير يحقق بطالة بين الشباب وأما التعليم الفنى بما يضمه من تعليم صناعى وزراعى وتجارى يعد أهم أنواع التعليم لمستقبل البلد . بل أنه سعى الى أن تلاميذ المراحل الأولى فى التعليم يمكنهم العمل بالزراعة أو الأعمال البيئية على غرار أولاد أوربا حيث أنهم يمارسون مثل هذه الأعمال بجانب دراستهم .

ولاشك أنه واجه مقاومة شديدة من بعض النواب حول انتشار التعليم النظرى أو تقليصه . ولكنه بقى ثابتا فى رؤيتة المؤثرة على لجنة المعارف . وكانت لجنة المعارف تضم خمسة عشرة نائبا كلهم يحملون لقب افندى عدا شاكر غزالى بك ومحمد نصار بك وهو رئيس اللجنة . وقداتبع أساليب عديدة فى الإقناع والتأثير ونال تصفيق النواب الا أن الحقيقة التاريخية تثبت أنه لم تعمل الحكومة بفكره فقد حاول ترجمة فكره الى سياسات إلا أن السياسة غير الفكر فى البلاد النامية . بل أن مشكلة تجاهل أو عدم الإهتمام بالتعليم الفنى قائمة حتى الآن ومنذ طرح فكر العقاد فى الثلاثينيات . مرورا بما وقع فى برلمان ١٩٥٧ بعد ثورة ١٩٥٢ حيث كان نواب مجلس الأمة فى ذلك الحين يطالبون وزير التعليم حينذاك كمال الدين حسين بنشر الإنتساب للكليات النظرية بالجامعات ورأى الوزير أن ذلك سيكون نتاجه جيش من خريجى الكليات النظرية لن يجدوا عملا وانه يفضل الإهتمام بالتعليم الفنى حيث أن البلد تدخل مرحلة صناعية كبرى ووقع خلاف حاد بين النواب والوزير ووصل الأمر الى مشادات كلامية انتهت بانسحاب الوزير من جلسة المناقشة ثم تدخل عبد الناصر للصلح بينهما. وغلبت نظرية النواب واستمر هذا الحال حيث تضخم إعداد خريجى الكليات النظرية وكما حذر العقاد من ذلك ولكن لم تقر الحكومات المتعاقبة ذلك حتى اضطرت الدولة منذ سنوات سابقة تعلن أنه سيتم عمل تدريب تحويلى لمدة شهور وذلك لتدريب خريجى الكليات النظرية على أعمال حرفية وصناعية بل وتدخل مجلس الشورى فى ذلك الأمر وقامت لجنة الخدمات برئاسة د محمود محفوظ بالمجلس وهو وزير الصحة السابق اثناء نصر اكتوبر وقدمت تقريرا مهما حول التعليم الفنى عام ١٩٩٥ وما زال الأمر فى طور التغير حتى الآن.

ومن هنا فإن قضية التعليم قديمة وحديثة ما زالت الحكومات المتعاقبة تتعثر فى اصلاحه وحسن ترشيده ووضعه على الطريق الصحيح .

وأما عرض هذه القضية فسيكون بشئ من التفصيل نظرا لأهميتها وأهمية رأى العقاد ومداولات ومناقشات ساخنة بين النواب من جانب وبين النواب والوزير من جانب آخر والقاسم المشترك فى هذا أو ذاك هو عباس محمود العقاد . الذى حاول أن يضفى الطابع السياسى لفكره حتى يمكن فهمه واستيعابه سواء من جانب النواب او الحكومة . وتارة يحاول أن يضع البرلمان موضع الشريك للحكومة فى صياغة سياسة التعليم الذى يراها برؤيته كمفكر للحاضر والمستقبل . وتارة يرفع الدستور دليلا للعمل سواء للحكومة او للبرلمان وتارة يحاول تطويع أو توظيف ميزانية الوزارة فى اتجاه فكره وتارة يسعى الى وضع سياسة للجنة المعارف البرلمانية حتى يمكنها التأثير فى سياسة الحكومات ورغبات النواب وتحويل فكرهم الى ما يراه من أجل مستقبل البلاد .

ولذلك فمن الأهمية مرة أخرى عرض المناقشات ــ مهما طالت ــ لأهمية القضية ولتحقيق متعة للقارئ فى التعرف على فكر العقاد نحو قضية التعليم وحواراته ومناقشاته وهو ما نعلنه لأول مرة فى لمحة من تاريخه السياسى البرلمانى تحقيقا للأمانة التاريخية .

وقد ظهرت رؤية وفكر العقاد فى مواقف برلمانية عديدة يبين فيها سعيه للتأثير وتوجيه سياسات الحكومة نحو ما يراه افضل لمستقبل البلاد .

فقد تقدم النائب حسن يس افندى باقتراح إنشاء مدرسة زراعية متوسطة ببندر بنى سويف وقد عرض على لجنة المعارف وقدمت تقرير بالموافقة على إنشاء هذه المدرسة الزراعية وكان مقرر التقرير النائب محمد قرنى بك الذى ساق مبررات الموافقة قائلا : ترحب اللجنة كثيرا بكل اقتراح يرمى الى نشر التعليم الفنى وعلى الأخص التعليم الزراعى ولا شك فى أن هيئة المجلس الموقرة تشاطرها هذا الرأى لأن الزراعة فى مصر مصدر ثروتها . وقد رأت اللجنة أن هذا الإقتراح مايحقق الغرض الذى تنشده البلاد من النهوض بالحياة الزراعية على أساس منظم . ولاحظت اللجنة أن بندر الواسطى هو اصلح المواقع لإنشاء المدرسة الزراعية فيه بالنظر الى توسطه ثلاث مديريات (الجيزة - الفيوم - بنى سويف) . وسهولة المواصلات بينها . وبذلك تعم الفائدة منطقة واسعة اكثر من انشاء المدرسة ببندر بنى سويف . وبناء على ذلك توافق اللجنة على الإقتراح وترجو المجلس احالته على وزارة المعارف العمومية لإجراء اللازم نحو انشاء المدرسة المطلوبة ببندر الواسطى .

وحصل هذا الإقتراح على الموافقة العامة لمجلس النواب .

وعقب ذلك عرض اقتراح النائب المحترم السعيد محمد سبع افندى بطلب انشاء مدرسة ابتدائية بناحية تلبانة مركز المنصورة وتقدم بخصوصه تقريرا من لجنة المعارف مقرره أيضا النائب محمد قرنى وهو مقرر التقرير السابق . وقد قررت اللجنة رفض كل إقتراح . يرمى الى انشاء مدارس ابتدائية بالقرى إلا إذا قضت بذلك ضرورة المصلحة العامة وعلى اثر ذلك احتج صاحب الإقتراح السعيد محمد سبع افندى وطالب بإعادة هذا التقرير الى اللجنة . ورد على هذا الإحتجاج محمد نصار بك رئيس لجنة المعارف مشيرا الى أن بلده تلبانه يبلغ عدد سكانها ٣٦٠٠ شخص وبها مدرسة اولية يتعلم فيها ٩٠ تلميذا و ٣٠ تلميذة فلا محل لإنشاء مدرسة ابتدائية بهذه البلدة . وعاد النائب للتعقيب على رئيس اللجنة وقال . إن المدرسة التى اشار اليها حضرة الأستاذ محمد نصار بك مدرسة الزامية وليست أولية . وعلى كل حال فإن للجنة لم تبحث اقتراحى من حيث انشاء مدرسة اولية فى حالة عدم إمكان انشاء مدرسة ابتدائية وهذا ايصاد لباب التعليم كأن اللجنة بذلك تريد أن تنتزع من المجلس قرارا باقفال الباب أمام مثل هذا الإقتراح ويجب ان يكون قرار اللجنة منصبا على الإقتراح بالذات وليس لها أن تجعل هذا الإقتراح قاعدة لتقرير مبدأ لايصح تقريره إلا عند بحث الميزانية واننى لا أقصد أن حضراتكم لايمكن أن تصدروا قرارا كهذا فى مسألة خطيرة كهذه لأننى أخشى أن تصل اللجنة بقرارها هذا الى تقرير مبدأ خطير بسد باب التعليم فى وجوه طلابه .

وتصدى المقرر محمد قرنى للدفاع عن اللجنة والمبدأ الذى قررته وقال : نحن أكثر الناس ميلا الى التوسع فى التعليم . نحن معشر النواب اكثر الناس احتكاكا بطبقة المتعلمين تعليما ابتدائيا .

واستدرك موضحا مبررات رأى لجنة المعارف وقال : الواقع أن اللجنة عند النظر فى هذا الإقتراح بحث مسألة التعليم الإبتدائى فوجدت أن الإكثار من هذا النوع من التعليم لايفيد كثيرا بل بالعكس يضر أكثر مما ينفع ذلك لأن عددا كبيرا من الطلاب بعد أن ينتهى من الدراسة الإبتدائية يبغى الإلتحاق بوظائف الحكومة ولكن الحكومة لا تستطيع ان توجد لهم وظائف ولا هم يقبلون العودة الى الإشتغال بالزراعة وفى هذا من الأضرار مافيه . لقد قال حضرة الأستاذ رئيس اللجنة أن ببلدة تلبانة مدرسة الزامية فلا معنى لأن تنشأ بها مدرسة اولية ..

وتدخل رئيس المجلس مشيرا إلى أن حضرة المقترح يلفت نظر اللجنة الى أنها تقرر مبدءا عاما إلا أن رئيس اللجنة نفى على الفور بقوله : ليس هناك مبدأ عام .

ثم تحدث النائب احمد عبد الباقى راضى افندى وعارض التقرير قائلا : أرى أن هذا التقرير غير صالح للنظر أصلا واعتقد أنه لأول مرة فى تاريخ هذا المجلس تتقدم لجنة المعارف بطلب ايصاد باب التعليم فى وجوه طلابه . اننى اعتبر هذا التقرير سوأة فى تاريخنا البرلمانى . وأطلب رفض هذا التقرير واعادته الى اللجنة حتى تضعه فى صيغة تتفق ونشر التعليم بالبلاد .

ورد المقرر مرة أخرى قائلا : أن لجنة المعارف ترحب بكل اقتراح يرمى الى نشر التعليم وازالة الأمية من البلاد وليس من شأن التعليم الإبتدائى ان يحقق هذه الرغبة بخلاف التعليم الإلزامى فإنه الوسيلة الوحيدة لإزالة الأمية . ومع ذلك فاللجنة لا تمانع من حذف عبارة اقفال هذا الباب ورفض كل اقتراح يرمى الى انشاء مدارس ابتدائية بالقرى وتجعل تقريرها قاصرا على الإقتراح ذاته .

إلا أن رئيس المجلس ويصا واصف باشا تدخل معقبا على كلام المقرر وقال : ليس لحضرة المقر أن يتكلم باسم اللجنة لأن هناك ثلاثة من حضرات اعضاء اللجنة يريدون الكلام فى التقرير وتأييد وجهة نظر اللجنة وكان من هؤلاء عباس محمود العقاد الذى بادر حديثه قائلا : أن المبدأ الذى وضعته اللجنة هو أحكم مبدأ يمكن أن تضعه هيئة منتدبة للنظر فى شئون التعليم فإن اللجنة لم تقصد منع انشاء المدارس الإبتدائية فى كل مكان بل أرادت ان تمنعه فى القرى الصغيرة فقط ولم تقصد المنع فى كل حالة وانما قصدته فى حالة واحدة هى التى لا تقتضيها المصلحة العامة . فإذا اقتضت تلك المصلحة انشاء مدارس ابتدائية فى قرية من القرى فأظن أن اللجنة لا تمانع فى انشائها . فترون حضراتكم مما تقدم أن هذا المبدأ محكم جامع لكل الشروط التى من شأنها أن تمنع البطالة ولا يتعارض مع نشر التعليم على شرط ألا يكون هذا التعليم حائلا بين التلاميذ وبين القيام بالأعمال الزراعية والصناعية فى البيئات التى نشأوا فيها . وعاد مؤكدا بقوله : لهذا أرى أن لاضرر مطلقا من الأخذ بالمبدأ الذى قررته اللجنة وهو مبدأ لايمنع من انشاء مدارس ابتدائية فى القرى التى تكون فى حاجة اليها ويشير بعدم انشائها فى تلك القرى التى لا تقتضى المصلحة العامة إيجاد مدارس من هذا النوع فيها (١٢).

وعندئذ نال عباس العقاد التصفيق.

وأستمرت المناقشة بين رفض تقرير لجنة المعارف والتأييد الذى كان يفوق هذا الرفض ومن ضمن اسباب التأييد ما اشار اليه النائب كيلانى بهنساوى افندى من أن الذين اعترضوا على تقرير اللجنة كانوا تحت تأثير عاطفى لا تحت تأثير امر واقعى وذلك هو الأمرالذى أحس به اللجنة عند بحثها موضوع هذا الإقتراح . وذهب محمد توفيق دياب الى أن اللجنة لا تريد أن تضمن بالتعليم على ابناء البلاد وانما تريد ان تهيئ لهم ما يحتاجون اليه من المدارس النافعة التى تقتضيها مصلحة البلاد كالمدارس الصناعية والزراعية وأن الشكوى من كثرة عدد الخريجين فى المدارس الإبتدائية والثانوية الذين لايستطيعون أن يجدوا لهم عملا . وأن اللجنة تريد الإقتصاد لا الإيصاد فليس هناك سوأة ولكنه مبدأ اصلاح قصدت به اللجنة ألا تتوسع فى التعليم النظرى فى الوقت الذى تحتاح البلاد فيه الى نشر التعليم العملى .

وقدم لرئيس المجلس ثلاث اقتراحات لإعادة التقرير الى لجنة المعارف وبالفعل كانت هناك موافقة عامة . وأما اذا توقفا لحظات لمراجعة رؤية العقاد فى التعليم فيلاحظ الآتى :

- أنه يعلن تأييده لرأى لجنة المعارف وهو أحد أعضاءها والذى سعى للتأثير فى توجهاتها ويؤكد ذلك قوله : إن المبدأ الذى وضعته اللجنة هو أحكم مبدأ يمكن أو تضعه هيئة منتدبة للنظر فى شئون التعليم .

- أنه يرى إنشاء المدارس الإبتدائية طبقا لتحقيق مصلحة عامة وليس مجرد انشاء مثل هذه المدارس وخاصة فى القرى الصغيرة وهى القرية الذى اصطلح عليها بالنجع.

- انه يعلن تأييده لمنطق المقرر الذى يرى أن انشاء المدارس الإبتدائية تفرز بطالة الشباب الذين يمتنعوا عن العمل فى الزراعة لحصولهم على مؤهل الإبتدائية وبذلك تخسر البلاد هذا الشاب لكونه عاطلا غير منتج لأنه يرى ضرورة توظيفه فى الحكومة فقط وهذا غير متاح من الجانب العملى .

وفى موقف آخر تقدم النائب الدكتور عبد الرحمن عوض باقتراح برغبة لإنشاء مدرسة ابتدائية بالإضافة الى زملاء آخرين . رفضت لجنة المعارف اقتراح د عبد الرحمن عوض وقبلت اقتراحات اخرى . واعترض مقدم الإقتراح واتهم اللجنة انها ترفض كل الإقتراحات الخاصة بانشاء المدارس الإبتدائية مما دفع النائب عباس محمود العقاد افندى يقول : لامحل

لإعتراض حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض يبعد المسافة بين الإبراهيمية وكفر ههيا لأننا نشاهد فى القاهرة تلاميذ فى سن العاشرة أو ما يقرب منها يقطعون مسافات بين منازلهم والمدارس فى اكثر من ربع ساعة .

وألاحظ أنه اذا وافق المجلس على كل اقتراح من هذا القبيل فإن الأمر ينتهى الى تكليف وزارة المعارف العمومية بإنشاء آلاف المدارس فى البلاد وهذا مالايمكن أن تتحمله ميزانيتها فتضطر الى عدم تنفيذ قرارات المجلس وهذا ما تريد أن تتحاشاه لجنة المعارف لأنها تريد أن تكون قرارات المجلس محترمة فيجب إذن الا توافق إلا على الإقتراحات التى يمكن تنفيذها (١٣).

وبصوت عالى النبرة يقول : هناك فرق كبير بين التمنيات التى تجول فى خاطر المرء فى بيته او فى الشارع أو فى المقاهى وبين الرغبات التى يعرضها النائب على مجلس النواب .

وقد تحدث حسن يس أفندى مشيرا الى أن حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض قال أن لجنة المعارف تتقدم الى المجلس برفض جميع الإقتراحات الخاصة بطلب انشاء مدارس وهو يرمى بذلك الى اثارة المجلس . والواقع أن اللجنة تبحث جميع الإقتراحات وتتصل بوزارة المعارف ثم تبدى رأيها مراعية كل الإتجاهات والإعتبارات الخاصة بالموضوع . واستكمل عرض تقرير لجنة المعارف عن انشاء مدارس حيث وافقت على طلب انشاء مدرسة اولية بقرية اسيوط أو العمة أو الريانية . وكذلك انشاء مدرسة اولية ببلدة ابشواى الملو مركز طنطا . وترى اللجنة الموافقة على هذين الإقتراحين وهى ترحب كثيرا بكل اقتراح يرمى الى نشر التعليم الإلزامى فى كل ناحية محتاجه اليها . وبذلك تسعد نفوس الأهالى الى الإقبال على تعليم اولادهم عند تنفيذ قانون التعليم الإلزامى وتسير الوسائل اللازمة لهذا الغرض .

فى حين رفضت اللجنة الإقتراح بطلب انشاء مدرسة ابتدائية أميرية من الدرجة الثالثة بدائرة نقطة بوليس غيط العنب . وتبرر اللجنة رفضها لأن الجهة المطلوب انشاء فيها هذه المدرسة من ضواحى الإسكندرية والمدارس الإبتدائية منتشرة بالإسكندرية بدرجة تمكن اهالى تلك الجهة من الحاق اولادهم بها فضلا عن أن المواصلات متوفرة بينهما .

وعقب عباس محمود العقاد افندى على كثرة الإقتراحات بانشاء المدارس ورأى اللجنة بين قبول بعضها ورفض بعضا آخر منها قال : أرى احتراما للرغبات المجلس واقتصادا لوقته أن يقدم حضرات الأعضاء اقتراحاتهم بطلب انشاء المدارس الى وزارة المعارف العمومية رأسا وبذلك نتفادى جعل مهمة اللجنة شكلية اذا أصرت فى تقريرها على طلب احالة الإقتراحات على الوزارة للنظر فيها .

وتحدث وزير المعارف العمومية محمد بهى الدين بركات باشا معقبا على مناقشات الأعضاء وتنوع الإقتراحات فقال : لقد أثيرت مسألة مشابهة لهذه المسألة فى مجلس الشيوخ فقد تكلمت هناك طويلا عن امثال هذه الإقتراحات ولا أجد داعيا لإعادة كل ما قدمته لمجلس الشيوخ من الأدلة ومن المسائل التى ترتبط بهذه الإقتراحات ولكن اود أن أقدم لحضراتكم شيئا منها يقرب مما يسميه المحامون بالدفع الفرعى . وهو أن ميزانية وزارة المعارف العمومية محدودة وقد انتهى العمل بميزانية سنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ونفذتها الوزارة فعلا . أما الميزانية الجديدة لسنة ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ فهى مقدمة للمجلس وستتاح لحضراتكم جميعا الفرصة لمناقشتها . فإذا كان هناك اقتراح بمنشآت جديدة فمحل مناقشتها يكون عند نظر الميزانية ، فإذا رأيتم حضراتكم أنها تسمح بتنفيذ هذه الإقتراحات فلا شئ احب الى وزارة المعارف العمومية من أن تقوم بمهمتها بإنشاء المدارس ونشر التعليم فى كل بلاد القطر صغيرها وكبيرها . اما اذا وجدتم أن الميزانية لا تسمح بذلك وجب أن نتريث وننظر حتى تسمح الفرصة فى الميزانية التى تليها . وختم حديثه قائلا : هذا هو الإعتبار الأول وهو الخاص بالميزانية وتوجد اعتبارات اخرى لا أرى داعيا لبحثها الآن . وعلى أية حال أرى أن هذه الإقتراحات تقدم فى وقت غير مناسب لا نستطيع فيه أن نجد المال الكافى لمنشآت جديدة.

ثم عقب عباس محمود العقاد على ما دار من مناقشة حول دور لجنة المعارف الذى هو احد اعضاءها فى القبول او الرفض لإقتراحات انشاء المدارس وقال شارحا : اعتقد كما تعتقدون حضراتكم أن من اول واجبات لجنة المعارف ان تكون لها سياسة علمية لا أن يكون عملها قاصرا على مجرد اجراءات شكلية بحيث لايتعدى هذا العمل أن تتلقى اللجنة الإقتراح وتعيده ثانية مشفوعا بالقول أنه مقبول او مطلوب احالته على وزارة المعارف العمومية بدون بحث او تمحيص . على هذا الإعتبار سارت لجنة المعارف فى اعمالها ووضعت لنفسها ـ كما ذكرت ـ سياسة بكل ما يتعلق بفروع التعليم ـ خلاصتها انها ترحب بكل انواع التعليم التى تؤدى الى زيادة العناية بالزراعة والصناعة والأعمال الحرة فإذا ما جاء اليها اقتراح من هذا القبيل قبلته مع تقييده بشرط امكان تنفيذه . ولعل حضراتكم لا حظتم ذلك فى القرارات

السابقة التى اصدرتها هذه اللجنة اما انواع التعليم الأخرى كالإبتدائى والثانوى التى تنطوى جميعها تحت عنوان واحد وهو التعليم النظرى فللجنة رأى فيه ابسطه لحضراتكم .

وأوضح شارحا بقولـه : لا ترى اللجنة رفض انشاء المدارس الإبتدائية والثانوية وانما ترى تنظيم نشر تلك المدارس بحيث لا تنشأ مدرسة منها الا حيث تدعو لحاجة اليها فلا تشير باحالة اقتراح من هذا القبيل الى وزارة المعارف العمومية الا ما ترى أن الحاجة ماسة اليه وأن فى الإمكان تنفيذه . وبذلك تتفادى من إيجاد صعوبات امام تلك الوزارة فى تنفيذ قرارات المجلس .

ثم استدرك معقبا على الإقتراحات المعروضة بالنسبة للمدارس ورأى لجنة المعارف فقال : تجدون حضراتكم بمناسبة الإقتراحات التى عرضت هذه الليلة أن منها ما يرمى الى انشاء مدرسة ثانوية فى مركز من المراكز وقد رأت اللجنة رفضه وأظن أن رأيها هذا فى محله إذ لا يمكن أن تميز مركزا بهذه الميزة دون باقى مراكز القطر المصرى فى حين أنه توجد مديريات ليست بها مدارس ثانوية كمديرية أسوان مثلا فهذه المديرية على بعدها واحتياجها الى مدرسة ثانوية لم تنشأ فيها الى الآن مدرسة من هذا القبيل . واكد رؤيته قائلا : هذا هو المبدأ الذى وضعته لجنة المعارف وسارت عليه فى بحثها للإقتراحات الخاصة بانشاء مدارس التعليم الثانوى بمعنى انها لا توافق على انشاء مدرسة منها الا فى حدود الحاجة وحدود الإمكان وهى تعتقد أنها بأخذها بهذا المبدأ انما تلاحظ المصلحة العامة قبل كل شئ .

خاطبه رئيس المجلس ويصا واصف فى صيغة تساؤل قائلا : هل يقصد العضو المحترم أن تكون لجنة المعارف على اتصال بوزارة المعارف العمومية عند بحثها لهذه الإقتراحات اجابه عباس العقاد على الفور : نعم

ولكن بعض الأعضاء رفضوا رؤية العقاد ودور لجنة المعارف فأشار اسماعيل حمزة افندى وقال : ان سياسة نشر التعليم رحب بها المجلس ترحيبا تاما وهى التى يجب أن يعمل المجلس على تحقيقها لهذا أرجوا أن نبتعد عن فكرة تحديد سلطة المجلس حتى يعمل على تحقيق هذه الغاية . وأظن أن الرغبات التى تبدى بقصد نشر التعليم لا تقل أهمية عن أية رغبة من الرغبات التى يقدرها المجلس ويحلها محل الإعتبار ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز أن تحد من سلطة المجلس إزاء هذه الرغبات . وتحدث احمد عبد الباقى راضى افندى وقال : اننى متفق مع حضرة الأستاذ عباس محمود العقاد فى أن اختصاص لجنة المعارف يتسع لبحث جميع الإعتبارات المحلية فى المنطقة التى يقترح انشاء معهد بها اذ ليست هذه اللجنة

لجنة احالة فقط ولكن هذا لا يعنى ان تختط لجنة المعارف لنفسها خططا تناقض ما يراه المجلس.

ثم هاجم وانتقد اللجنة بعنف وقال : أرادت لجنة المعارف فى جلسة سابقة أن توصد باب اقتراح انشاء المدارس الابتدائى فى القرى . ولكننا خالفناها جميعا فى هذا المبدأ الذى لا يتفق مطلقا ورغبة هذا المجلس . وفى هذه الجلسة ذهبت اللجنة الى أنها تشجع التعليم الصناعى والزراعى ولكنها ترغب عن التعليم الإبتدائى . أن لجنة المعارف لهى وكيلة عن هذا المجلس فما رأيها فى أن المجلس صاحب الحق الأصيل يبدى رغبة فى انشاء المدارس الإبتدائية اشباعا لرغبات الأهالى ؟ مارأيها إذا تحققت أن المنطقة المطلوب انشاء المدرسة بها فى حاجة فعلا الى هذه المدرسة ؟ وختم غضبه قائلا : نحن لا نقبل أن نتخذ اللجنة من نفسها قيما على هذا المجلس عند بحث اقتراحات اعضائه . أن حق الإقتراح لحق مقرر للنائب ولا يصح أن تحد لجنة المعارف من هذا الحق للجنة المعارف واختصاصاتها وسلطتها فيجب الا تخرج على دائرة اختصاصها والا تستأثر بالسلطان . وكذلك تناول النائب محمد الشاملى الفار افندى حدث الأستاذ عباس العقاد الى مناهضة رغبات الفلاحين فى هذه المسألة . نحن الفلاحين متعطشون الى التعليم وليس من العدل أن تتمتع بعض البلاد بمدارس كثيرة بينما تحرم غيرها من أية مدرسة .

وذهب النائب محمد محمد المرجوشى افندى الى ابعد من ذلك فى الهجوم على لجنة المعارف وقال : اقترح أن يقرر المجلس أنه لا يجوز للجنة المعارف أن ترفض أى اقتراح بطلب انشاء مدرسة وان يكون هذا الحق للجنة المالية لأنها هى التى تقدر امكان تنفيذ الإقتراح أو عدم تنفيذه . أننا اذا تركنا للجنة المعارف أن ترفض أى اقتراح بطلب انشاء مدرسة فى بلدة ما وعدم انشائها فى اخرى لكان ذلك تدخلا منها فى سلطة وزارة المعارف التى لها وحدها هذا الحق لما لديها من أسباب التقدير .. واننا نوافق على البيان الذى ادلى به معالى وزير المعارف العمومية ولكننا لاننتظر أن يكون هذا البيان من لجنة المعارف .

ووقف عباس العقاد محاولا تصحيح مفهوم لدى النواب ويحمل دفاعا ضمنيا عن رؤيته وعن دور لجنة المعارف وقال : لقد سمى بعض حضرات النواب المحترمين الذين تكلموا فى هذا الموضوع حق تقديم الرغبات " سلطة البرلمان " ولكن الواقع ان تقديم الرغبات امر لا يصح ان يعبر عنه" بسلطة البرلمان " لأن هذا حق مشاع لمجلسين بل ولكل فرد من الأفراد .

وكل ما هنالك ان رغبات عضو البرلمان يجب ان يكون لها محلها من الإعتبار ولا يمكن ان ينظر اليها كعريضة من أحد الأفراد .

ومن سياق الحوار الساخن السابق تبين أن العقاد لم يرد ان يكون للجنة المعارف البرلمانية دور شكلى تقوم بتحويل اقتراحات النواب الى الحكومة وانما لابد أن يكون لها دور . واذا لم يكن لها ذلك الشأن فالطريق العملى لرغبات النواب الإتجاه مباشرة الى وزارة المعارف العمومية وتقديم اقتراحاتهم لديها وبحث مدى امكانية تنفيذها .

وقد التقط الوزير خيط حديث العقاد وأكده بأسلوب ضمنى وغير مباشر فى تنفيذ رغبات النواب تبعا لتوافر الإمكانيات والإتحادات المالية والمطلوبة للتنفيذ لأنه يدرك أن لجنة المعارف لها دور مؤثر وضاغط على الوزارة للتنفيذ وإذا لم تحقق الوزارة بعضها فإن ذلك يخدش كرامة اللجنة والعقاد حريص على كرامتها الفعالة ويستفز من اجل ذلك أن لها دور الشريك وليست مجرد اداة تحويل او احالة فقط .

وقد أعلن العقاد مؤكد أن للجنة المعارف سياسة وليست مجرد لجنة شكلية وهذه السياسة تتعلق بنوعية التعليم حيث أن سياستها تتجه الى نشر وترسيخ التعليم الفنى (الصناعى - الزراعى - التجارى) ولا تقتصر سياسة اللجنة على التدقيق فى التعليم الإبتدائى فقط بل يمتد أيضا الى التعليم الثانوى لأنه لا يوجد مثل هذ التعليم فى بعض المحافظات كمحافظة أسوان رغم بعدها الجغرافى على مستوى البلاد . وأن اللجنة على اتصال دائم حول اقتراحات النواب لاستطلاع امكانية تحقيق بعضها وعدم تحقيق اخرى حتى يكون البرلمان شريكا فى السياسة التعليمية وكذلك للحفاظ على هيبة المجلس وكرامته حيث تكون قراراته موضع التنفيذ الفعلى وليس حبر على ورق وبذلك يمكنه التأثير على الحكومة فى سياستها وقراراتها .

ولكن بعض النواب هاجموا لجنة المعارف ولم يصارحوا بهجومهم على العقاد نفسه وان كان عضوا باللجنة . ورفضوا سياسة اللجنة وخططها حيث ان لهم مبررات انتخابية وان لم يعلنوا عنها انما ساقوا مبررا قويا وهو نشر التعليم فى البلاد أيا كان نوعه ومستواه وضرورة هذا الإنتشار .

وقد بدا العقاد محاولا تأكيد مبدأ مشاركة الحكومة من خلال التشريعات والسياسات وقرارات لجنة المعارف والإتصال المباشر بالوزارة وكل هذا فى اطار دستورى وسياسى واعتقد لأنه يدرك ان ابعاد النظام السياسى الذى يظل مصر حينذاك . كان نظاما ملكيا

دستوريا برلمانيا . وهذا يعنى أن الحكومة لديها الأغلبية البرلمانية . وبذلك فهو يعد نفسه عنصرا من عناصر مشاركة الحكومة ومن هنا لم يرض بأن تكون لجنة المعارف الذى هو عضوا مؤثرا فيها مجرد لجنة شكلية رغم أن الحكومة هى حكومة حزبه انما اتخذ ذلك نقطة قوة وليس نقطة ضعف . بل أنه وصل احيانا الى أنه يحاول إملاء سياسة معينة على الحكومة وقد المح بذلك فى بعض مناقشاته وانه لمجرد انتماءه لحزب الأغلبية وحكومتها تدير البلاد فإنه لم يعتمد على ذلك انما حاول استثمار هذا من أجل تحقيق المصلحة العامة . وممارسة الرقابة البرلمانية بشدة وذلك من خلال المناقشات التى شارك فيها ودارت حول سياسة الحكومة . أنه سبق عصره فى هذا السياق حيث اننا نجد فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ان اعضاء الحزب الحاكم فى البرلمان يوجهون انتقادات عنيفة لحكومة حزبهم وتجاوزوا فى هذا الصدد برفض بعض سياساتها من أجل المصلحة العامة والوطنية ولم يستندوا الى حكومتهم فى أن تصدر وتنفذ سياسات لمجرد انها حكومات الأغلبية فحسب بل يقوموا بترشيد وتوجيه سياساتها نحو تحقيق المصلحة العامة والوطنية وأن الحكومة لا تستأثر برؤية حكومية فقط وحسب وانما لابد أن يشاركوا فى وضع هذه السياسات وتلك الرؤى . ومثال ذلك أنه عرض تقرير لجنة المعارف برئاسة محمد نصار ومقرره عباس محمود العقاد افندى وفيه ثلاث مراسم بمشروعات قوانين اولها خاص بوضع نظام جديد لإمتحانات الدور الثانى ببعض المدارس وثانيهما مرسوم بمشروع قانون تعديل بعض مواد القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الإبتدائية للبنين وامتحان شهادة اتمام الدراسة الإبتدائية وثالثها مرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية .

وقد تحدث عباس محمود العقاد وادلى بملاحظات اللجنة حول هذه المشروعات بقوانين قائلا :

أولا : أن المشروعات المعروضة تتضمن تعديلا جوهريا لأحكام القانونين رقم ٢٥ و ٢٦ من سنة ١٩٢٨ والغاء القانون رقم ٢٧ من السنة المذكورة . وكلها قوانين دستورية اقرها مجلس النواب بعد درس واف فى لجنة المعارف ومناقشة طويلة فى هيئته المجتمعة .

ثانيا : أن هذه القوانين لم توضع قط موضع التنفيذ لأن الوزارة النحاسية اقيلت قبل تنفيذها وجاءت وزارة محمد محمود باشا بعدها فعطلتها فيما عطلت من القوانين واحكام الدستور.

ثم يضيف بقوله : وترى اللجنة أن الإحترام الواجب للقوانين الدستورية يقتضى بتطبيقها وعدم العدول عنها بغير تجربة كافية وبغير أن تؤدى هذه التجربة الى نتائج تقنع البرلمان الذى اصدرها بضرورة النظر فيها من جديد .

ويستدرك كلامه قائلا : وترى اللجنة انه لا موجب لإستعجال النظر فى مشروعات القوانين المعروضة الآن بل ربما كانت المصلحة قاضية بتأجيلها الى ما بعد الفراغ من تنقيح برامج الدراسة التى شرعت وزارة المعارف العمومية فى اصلاحها ووعدت بتقديمها الى المجلس فى اقرب وقت فإن تقرير نظام الإمتحان يرتبط ارتباطا وثيقا ببرامج الدراسة التى نهيت اليها الرأى الأخير وفى القواعد التى يمكن أن تقررها وزارة المعارف العمومية لإختيار اسئلة الإمتحان المقبل ونظام تصحيحه مندوحة عن اصدار قوانين خاصة قد ترى الوزارة ضرورة للعدول عنها بعد زمن وجيز وختم عرضه قائلا : لهذا رأت اللجنة بالإجماع أن يؤجل النظر فى مشروعات القوانين المعروضة الى دورة اخرى حتى توضع القوانين التى اصدرها البرلمان موضع التنفيذ وتبين من تجربتها ما يدعو الى النظر فيها من جديد ([١٤]).

ودارت على اثر ذلك مناقشة ساخنة حول النتيجة التى وصلت اليها لجنة المعارف واعلان العقاد بتأجيل نظر هذه المشروعات بقوانين .

وكان أول المتحدثين راغب اسكندر افندى والذى طالب بتأجيل نظر هذا التقرير الى جلسة أخرى مبررا ذلك بأن مسألة امتحانات الملاحق تقلبت على عدة ادوار ولها تاريخ طويل وقد كان موضوعها بالذات محل مناقشات ومثار جدل عند نظرة سنة ١٩٢٨ وارى من الضرورى أن نعطى الوقت الكافى لبحث هذا الموضوع بحثا كافيا .

وقام وزيرالمعارف بالرد على راغب اسكندر افندى وقال : أرى من الضرورى نظر هذا الموضوع الآن لأننا اذا ماانتهينا من بحث تقرير اللجنة وكانت النتيجة الأخذ برأى وزارة المعارف العمومية وترتب على ذلك مناقشة القوانين الثلاثة وهذا يستدعى زمنا طويلا فإذا

اجلنا البحث اليوم فقد نضطر الى تأجيل آخر ويلاحظ أنه من الضرورى اصدار هذه القوانين قبل انتهاء الدورة الحالية .

وعقب رئيس المجلس ويصا واصف على كلام الوزير بقوله : أى أن حضرة صاحب العزة وزير المعارف العمومية يريد أن يعرف إذا كان النظام المقترح سيطبق فى امتحانات الدور الثانى الآتى أولا ؟

ثم تحدث محمد صبرى ابو علم افندى قائلا : انى معارض فى التأجيل والأمر لايخرج عن احدى حالتين :

(١) اما أن يأخذ المجلس بالأسباب التى قالت بها لجنة المعارف وفى هذه الحالة لن تكون امامنا مشروعات قوانين تبحث وإذن لن يكون هناك سبب للتأجيل .

(٢) واما أن يخالف المجلس رأى اللجنة ففى هذه الحالة يكون هناك مجال للبحث فى التأجيل ، والواقع ان لجنة المعارف لم تبحث القوانين من حيث الموضوع وانما ابدت اعتراضات شكلية تجب مناقشتها الآن ، فإذا ما اتخذنا قرارا يمكن ان نخطو خطوة ثانية فنتناقش فى التأجيل اولا نتناقش فيه .

وتحدث على عباس افندى واشار الى أن للمسألة شكلا وموضوعا فلجنة المعارف تقول تباجيل نظر القوانين الثلاثة لسببين ابدتهما فى تقريرها ونحن نرغب فى أن نبحث هذين السببين لمعرفة درجة وجاهتها وهل ينهضان سببا للتأجيل ؟؟ إذن يلزم نظر التقرير الآن.

ويلاحظ أن المعارضين لرأى اللجنة كانوا من غير اعضاء لجنة المعارف .

وعرض ويصا واصف رئيس المجلس اقتراح راغب اسكندر بطلب تأجيل نظر التقرير الى جلسة أخرى وطلب من يوافق يقف؟ ولم يقف أحد فقرر رئيس المجلس نظر التقرير حالا. وكان اول المتحدثين فيما احتواه تقرير اللجنة محمد يوسف بك وقد رأى أن لجنة المعارف خالفت الدستور وبالنسبة لذلك الأمر فإن العقاد يعتبر ذلك أمر جلل وقد عرض النائب وجه هذه المخالفة الدستورية عندما اشار الى أن اللائحة الداخلية لمجلس النواب قضت بناء على ما جاء فى المادة ١٠٢ من الدستور بأن " كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه ان يحال الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه وقد جاء ايضا بالمادة ١٠٣ من الدستور

ما يأتي : كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب احالته الى لجنة فحصه وابداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

ويصل بذلك الى نتيجة فحواها إذن وظيفة اللجان البحث واعطاء الرأى فى الموضوع ما يحال عليها ولكن لجنة المعارف خالفت نصوص الدستور الصريحة ولم تنظر فى الموضوع واشارت بتأجيل نظر القوانين الثلاثة إلى دورة اخرى .

واضاف بقوله : هناك نص الدستور يقضى بأن القوانين التى تعرض على المجلس فيرفضها لايصح أن تعرض ثانية عليه فى الدورة ذاتها والغرض من هذا وجوب فحص موضوع كل مشروع واعطاء الرأى فيه وهذا ما خالفته لجنة المعارف بالطريقة التى اتبعتها فى القوانين المعروضة علينا وقد جاء فى المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية للمجلس ما يأتى :

إذا رفض النص المقدم من اللجنة التى قامت بفحص المشروع او الإقتراح فينظر فى النص المقدم من الحكومة أو صاحب الإقتراح وتؤخذ عنه الآراء . والمقصود من كل هذا نظر موضوع الإقتراح أو المشروع حتما . وبناء على هذا اقترح رفض رأى الجنة والنظر فى موضوع القوانين المعروضة علينا .

وواضح من حديث النائب محمد يوسف بك أنه اعد دراسته او بحثه القصير لمعارضة رأى اللجنة واستند فى ذلك لبعض نصوص الدستور واللائحة الداخلية لمجلس النواب محاولة منه اثبات ان تقرير لجنة المعارف خالفهما وانه يؤيد الوزيرفى عرضه لهذه القوانين على مجلس النواب .

ولكن عباس محمود العقاد رد عليه بقوله : من المسلم به أن حق اللجان لايمكن أن يكون اقل من حق حضرات النواب إذ أن من حق كل نائب أن يبدى ذات الإعتراض الذى ابدته اللجنة . على أن اللجنة لم ترتكب اية مخالفة ضد اللائحة الداخلية كما أنها لم تخالف حقها باعتبار كونها لجنة أو باعتبار كونها مجموعة نواب . واضاف قائلا : كذلك يؤخذ من النص الذى تلاه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك ان واجب اللجنة يقضى بفحص القوانين وتقديم تقرير عنها وهو ما عملته لجنة المعارف اذ قدمت تقرير تشير فيه بتأجيل النظر فى مشروعات القوانين الى دورة اخرى . واستدرك بقوله : اما ما قاله حضرة النائب المحترم فيفهم منه أن اللجان لا يحق لها أن تقترح عدم النظر فى القوانين مع أن هذا من حقها كما انه من حق كل عضو .

وعلق محمد يوسف بك بأن القول بعدم جواز النظر فى مشروعات القوانين والإقتراحات من اختصاص لجنة الإقتراحات .

ولكن النائب محمد قرنى بك تحدث معضدا رأى وتفسير عباس العقاد وأشار بقوله : القصد الذى يفهم من المادة الدستورية التى تلاها حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك هو أن يفحص المشروع سواء أكان من الوجهة الشكلية أم من وجهة الموضوع . وليس هناك مايقضى على اللجان بأن تقصر بحثها على الموضوع فقط لأن لفظة الفحص تتناول الشكل والموضوع ولذا تكون لجنة المعارف قد تصرفت فى بحثها تصرفا دستوريا .

إلا أن محمد يوسف بك ما زال يصر على رأيه بعناد ظاهر ورد على زميله السابق قائلا: افهم أن تقرير لجنة المعارف عدم الموافقة على مشروعات القوانين المعروضة علينا وتبنى رأيها على ذلك اما انها تقول بتأجيل نظرها الى دورة أخرى فهذا ما لا افهمه وما اقول انها خالفت به نصوص الدستور .

إلا أن النائب محمد صبرى ابو علم افندى اشار الى انه يجب أن تكون الإقتراحات التى تعرضها اللجان على المجلس فى حدود الدستور واللائحة الداخلية وقد اقترحت لجنة المعارف فى الموضوع الذى نبحثه التأجيل ومفهوم أن التأجيل لا يصح ان يكون بعيدا عن حدود الدورة البرلمانية ، على أن لجنة المعارف ترى أننا فى هذا الموضوع امام لبس اذ أنها لم تبين لنا ما اذا كانت تطلب التأجيل الى اجل غير مسمى أو الى الدورة القادمة هذا ما ارجو من حضرة المقرر أن يبينه لنا .

وقام بالرد عباس محمود العقاد (المقرر) وقال : اللجنة لم تسمح لنفسها حين نظرت فى هذه المشروعات الثلاثة ببحث تفصيلاتها والتقدم بنتيجة هذا البحث الى المجلس لأنها شعرت واعتقدت أنه فى بحث التفصيلات مساسا بكرامة المجلس وكرامة النواب وهى تتقدم الى حضراتكم مستفتية فى هل يجوز اهمال القوانين التى اقرها البرلمان أولا ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب فحينئذ يحال الأمر من جديد على اللجنة للبحث فى التفصيلات . اما اذا كان رأى المجلس يقضى بوجوب احترام القوانين التى وافق عليها فحينذاك يحق للمجلس ان ينظر فى أمر التأجيل فيقرر فيه ما يراه سواء بالموافقة أو بالرفض .

وتحدث محمود سليمان غنام افندى ويعضد رأى اللجنة ورؤية عباس محمود العقاد وتفنيد ما قاله النائب محمد يوسف بك عن مخالفة اللجنة للدستور وأعلن أنه متفق فى الرأى مع

لجنة المعارف وقال : ما ارتآه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك من أن هذا الرأى يتعارض مع نص المادة ١٠٣ من الدستور فلا محل له لأن نص هذه المادة يقضى بأن كل مشروع قانون يجب أن يحال على لجنة تضع عنه تقريرا وهذا ما عملت به لجنة المعارف . على أنه يظهر أن حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يريد أن يقول أن التقرير يجب أن يكون خاصا بالموضوع ولست أدرى من أين اتى بهذا التفسير لأنه ظاهر أن من حق اللجنة ومن حق كل عضو ان يناقش الشكل كما يناقش الموضوع . وهذا ما فعلته اللجنة بل انها ذهبت الى اكثر من ذلك وأرادت أن تحتفظ بالإحترام الواجب القوانين الدستورية إذ لم يمض على اصدار القوانين التى يراد الغاؤها سنتان ولم تنفذ حتى يتبين لوزاروة المعارف العمومية ان تعرف ما كان متفقا مع نظم التعليم . لذلك أوافق على رأى اللجنة ولا أرى محلا للتمسك بنص المادة ١٠٢ من الدستور لأنها لا تفيد المعنى الذى ذهب اليه حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك . وعاد مرة أخرى محمد يوسف بك يحاول أن يصل الى أن اللجنة مخطئة فى رأيها حيث قال : لا أعارض فى أن للجنة الحق فى ابداء الرأى . ولكننى اقول أن حقها فى هذا يجب أن يقتصر على رفض المشروع أو قبوله أما ان تشير بالتأجيل ولدورة أخرى فهذا ليس من حقها . وتحدث محمد صبرى ابو علم أفندي وقال : وجهت الى حضرة مقرر لجنة المعارف سؤالا أجاب عنه باستفتاء المجلس فى وجوب احترام ما يوافق عليه من القوانين وبهذا أسمح لنفسى بأن أفهم من هذا أن اللجنة تميل الى رفض هذه القوانين فإذا كان هذا رأيها فقد أصبحنا أمام تقرير مستوف من حيث الشكل من الوجهة الدستورية ومنطبق عليه نصوص اللائحة الداخلية لهذا أرى أن ننتقل الى مناقشة الأسباب التى بنت عليها اللجنة رأيها .

وأضاف بقوله : رأى حضرة المقرر أن يجعل المسألة مسألة كرامة دستورية أو برلمانية وقد وضع سؤالا طلب الجواب عنه وهو هل من كرامة المجلس أن يوافق على قانون ثم يعقبه بآخر ملغيا القانون الأول قبل أن ينفذ ؟

ثم توقف لحظة وعاد يقول : على أنى أظن أن السؤال الذى يجب أن يطرح هو : هل إذا وافق المجلس على قانون مضى عليه وقت وجاء الوزير المختص طالبا تعديله يجاب الى طلبه او يرفض ؟ ارتكانا على أن المجلس سبق أن وافق على القانون المطلوب تعديله واصبحت كرامته مرتبطة بتنفيذه .

وواضح ان عبارته الأخيرة تهكمية واستدرك وقال : الواقع أن القوانين توضع للمصلحة العامة والمسألة المعروضة عليه الآن خاصة بالإمتحانات وهى مسألة وقتية ووزارة المعارف العمومية تعمل للإصلاح وتدرس سبله سواء فيما يختص ببرامج التعليم او بسير الدراسة او بنظام الإمتحانات عرضت فى سنة ١٩٢٨ على المجلس مشروعات قوانين خاصة بالإمتحانات فأقرها البرلمان ثم مضى وقت جاءت فيه وزارة أهملت القوانين وسارت فى عملها مخالفة بها فكانت فى هذا آثمة معتدية لأنها لم تأخذ بقانون موجود ماكان لها أن تخالفه الا بتشريع من صاحب السلطة التشريعية فعليها اثم ما فعلت .

واستطرد قائلا : اما الوزارة الحاضرة فإنها تقول إن البرلمان وافق على قانون بدا لها ان تقترح تعديله فمن الواجب علينا الا نتمسك بمسألة شكلية وأنما نسأل الوزير عن الأسباب التى دعته الى تقديم مشروع قانون معدل لما أقره المجلس من عامين . فإذا ما اقنعنا كان علينا أن نجيبه الى طلبه والا فلنا أن نرفض المشروع ونحن فى البدء والنهاية قضاة الموضوع. فإذا عدلنا القانون الذى صدر سنة ١٩٢٨ فإنما نعدله عن اقتناع وبينه وإذا رفضناه فإنما نرفضه عن اقتناع وبينه ايضا ولا يصح ان نحجر على عقولنا لأننا واثقون من أنفسنا ولا نتأثر الا بالمصلحة العامة .. لذلك اقترح أن يقرر المجلس النظر فى المشروعات التى قدمها حضرة العزة وزير المعارف العمومية .. وحاز مع انتهاء كلامه تصفيق..

إلا أن عباس محمود العقاد مقررا لموضوع تحدث بعنف ورد على زميله السابق وقال : يسأل حضرة النائب المحترم الأستاذ صبرى ابو علم هل من حق وزير المعارف العمومية الغاء قوانين اقرها البرلمان قبل أن توضع موضع التنفيذ وجوابى على ذلك أنه ليس له ولا لأى انسان آخر هذا الحق .. وأكد قائلا : نعم ليس من حق وزير أو أى صاحب سلطة أن يأتى الى حضراتكم ويقول انكم بحثتم قوانين فى لجانكم وتناقشتم فيها فى هيئتكم المجتمعة ووافقتم عليها بما يقرب من الإجماع ولكنى أرى أن كل هذا عبث فى عبث وأنا وحدى الذى يقرر مايراه . وعندئذ حدثت ضجة بقاعة المجلس ثم هدأت فاستطرد العقاد وقال : وإذا قال الوزير ذلك قلنا له نحن اصحاب الرأى فى البرلمان .. وحدثت ضجة تالية وعندما هدأت عاد مؤكدا رأيه وقال : نحن إذا اقررنا قانون ولم ينفذ حتى يظهر العمل مافيه من عيوب أو ميزات ثم يتقدم الينا وزير يطلب الغائه فيكون معنى هذا أن عملكم لاقيمة له وأن آرائكم لا يصح أن توضع موضع الإحترام وأنا اتحدى من يشاء من المعارضين أو يثبت لى ما إذا كانت التعديلات التى يتقدم بها وزير المعارف العمومية فى صدر هذه القوانين تؤدىالى غير هذا المعنى .

ثم تحدث سلامة ميخائيل بك وحاول أن يكون دبلوماسيا فى الإتفاق والإختلاف حول مايراه العقاد فهو يتفق معه حيث ذهبت اللجنة الى التأجيل واختلف معه من حيث ربط هذا الأمر بكرامة المجلس فقال : لم تقرر اللجنة رفض مشروعات القوانين المطروحة على حضراتكم وانما هى تقول أنه لا محل لنظر هذه المراسيم الا بعد أن تنفذ القوانين الأصلية التى يراد تعديلها وهذا امر معقول لأن الغرض من هذه المراسيم هو الغاء او تعديل قوانين لم تطبق ولم توضع موضع التنفيذ ولا يمكن أن نتبين عيبا او نقصا فى قانون ما إلا إذا نفذناه لأن التنفيذ هو الكفيل باظهار هذه العيوب إن كانت هناك عيوب . أنا لا أتقيد بما يقول به الأستاذ العقاد من حيث المحافظة على كرامة المجلس وإنما اتقيد بما يقضى به المنطق الصحيح واننى لا أدرى كيف يمكننا أن نحكم بعدم صلاحية هذه القوانين أو القول بأنها تحتاج الى تعديل ولم يمضى عليها غير سنتين وقبيل أن تطبق يوما واحدا .

وختم كلمته قائلا : لهذا يجب أولا أن نفسح الوقت لتنفيذها مدة سنة او سنتين فإذا ظهر من هذا التنفيذ ان بها عيوبا تقتضى التعديل او الإلغاء جاز لنا أن نقر قوانين اخرى بتبديلها أو بالغائها وهذا امر بديهى .

ثم تحدث عبد الرحمن عزام افندى وقال : عندما اقر مجلس النواب هذه القوانين لم يكن رأيه متفقا على اقرارها . واذكر أن اعضاءه كانوا على اشد الإنقسام حين المناقشة فيها . وكان يبدو من جانب المجلس شعور قوى يميل الى تسهيل الإمتحانات للطلبة واذكر أن الحكومة هزمت فى احدى المرات عندما ارادت التشدد فى الأمر وحدث بعد ذلك أن حل مجلس النواب ثم استفتى الناخبون وجاء الإنتخاب الجديد بمجلس جديد له كل الحرية فى أن يعيد النظر فى أى تشريع قديم فإذا تقدم وزير الى هذا المجلس برأى يخالف رأى وزير سابق أمام مجلس سابق فليس هناك ما يمنعه من هذا الحق .

واستطرد قائلا : لقد اهملت الوزارة السابقة تنفيذ هذه القوانين فعليها إثم ما فعلت ، كما قال الأستاذ محمد صبرى ابو علم - أما الوزارة الحالية فإن وزيرها - قبل أن يحل ميعاد الإمتحانات التى هى موضع تطبيق هذه القوانين - رأى أن بهذه القوانين عيوبا لم يوافق على تطبيقها فتقدم برأيه الى المجلس فى شجاعة الرجل الذى يعرف واجبه ويقدر مسئوليته وليس عليه فى ذلك لوم او غضاضة .

والتقط انفاسه ثم عاد يستدرك وقال: لهذا اعتبرأن اللجنة فى طلبها تأجيل النظر فى هذه المراسيم الى دورة مقبلة انما هى فى الواقع تغامر بامور متعددة منها :



أولا : أنها تحمل الحكومة على تنفيذ قوانين لا توافق عليها ولا تعتقد بصلاحيتها .

ثانيا: أنها تحمل هذا المجلس على أن يهمل النظر فى قوانين أقرها المجلس السابق رغم الإنقسام الشديد الذى كان بين اعضائه فى صددها وقد يكون من رأى البلاد ومن رأى الحكومة الحاضرة تعديل هذه القوانين واستبدال غيرها بها .

ثالثا :أن هذا التأجيل يحدث إضطرابا فى أحوال الطلبة لأن القوانين المطلوب تعديلها لم تنفذ عليهم مطلقا . بل كانت الإمتحانات تسير دائما طبقا لقانون يسمح لهم باعادة امتحاناتهم بشرط مخالفة للشروط الواردة بهذه القوانين المتقدم ذكرها فطلب التأجيل يترتب عليه مفاجأة الطلبة بقانون جديد ونظام جديد يتعلق بامتحاناتهم التى لم يبق على ميعادها غير شهر واحد دون أن تعطى لهم الفرصة كافية للإستعداد وبذلك يتعرض مستقبلهم للخطر . فالمصلحة تقضى بنظر هذه المراسيم دون تأجيل وعلى اللجنة أن تبدى رأيها صراحة بقبولها او برفضها.

رد عباس العقاد على زميله السابق وقال : اننى أعجب للكلام الذى ادلى به النائب المحترم عبد الرحمن عزام افندى ، يقول حضرته أن الخلاف فى المجلس كان شديدا عندما صدرت هذه القوانين فى سنة ١٩٢٨ على حين أن الواقع يخالف ذلك فإن الثابت فى مضابط الجلسات أن الموافقة على جميع هذه القوانين كانت مما يقارب الإجماع ولم يزد عدد المعارضين لها من الأعضاء على ثلاثة . وقاطعه عبدالرحمن عزام صائحا : لقد انسحب باقى الأعضاء .

واستطرد المقرر عباس محمود عباس العقاد قائلا : كان عدد الأعضاء الذين اقروا هذه القوانين قريبا من اجماع الحاضرين والحاضرون هم الذين تحسب اصواتهم فى اقرار القوانين . ثم يشير حضرة النائب المحترم عبد الرحمن عزام افندى الى الإستفتاء والى الحكومة كأن الحكومة التى كانت تتولى الأمر فى عهد الحياة النيابية قبلها لها برامج أو سياسة تختلف عن سياسة الحكومة الحاضرة مع أن تلك الحكومة هى نفس الحكومة الحالية من حيث الرأى والمبدأ ، واضيف الى هذا أن كثيرا من أعضاء الحكومة الحاضرة كانوا مؤيدين لتلك القوانين فالأستاذ محمود بسونى كان مقرر لجنة المعارف فى مجلس الشيوخ عند نظرها . والأستاذ محمود فهمى النقراشى كان مقررا لها فى مجلس النواب وكذلك كان من المؤيدين لها حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا وحضرة صاحب الدولة مصطفى

النحاس باشارئيس هذا المجلس فىذلك الوقت وحضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس الحالى.

وكانت نبرة صوته بدأت تعلو وتعلو فأدت إلى أن درجة سخونة المناقشة تعلو ايضا حيث جاءت عباراته اشد صرامة فقال : على أننا نقرر هنا أن الإحترام واجب للقوانين التى يقرها البرلمان أيا كان اشخاص اعضائه. لقد بحث البرلمان عدة قوانين وأقرها بعد مناقشات طويلة فأقل ما يجب من الإحترام لمجلس قروى - لا لبرلمان - أن توضع قراراته موضع التنفيذ يقولون : أن الوزير تقدم الينا بمشروعات قوانين فيجب ان نقرها وأنا اقول لا .

تصايحت أصوات تقول : نبحثها .

فعاد وما زال صوته حاسما : لقد مضى الوقت الذى كان يقال فيه : إن الرأى لسعادة المدير كما كان يحدث فى المجالس العتيقة ونحن لا نريد أن نقول : إن الرأى لسعادة الوزير - وعندما قاطعه ضجة من بعض الأعضاء واستمر قائلا : ولا نريد أن نكون مقيدين برأى الوزير . وصاح سلامة ميخائيل بك وقال : أن هذه الفكرة لا أثر لها فى هذا المجلس .

وتبعه صياح من محمديوسف بك قائلا : نحن لا نقبل هذه الإهانة .

ورد عباس العقاد على هذا وذاك قائلا : اريد أن أكون صريحا وأنامستعد أن أؤيد كل كلمة أقولها .

وعاد محمد يوسف بك الذى تزعم معارضة العقاد فى رأيه وقال : معنى ذلك أنك تؤيد الإهانة . رد عليه عباس العقاد متحديا : لقد جئت الى هنا لأتكلم لا لأحابى أحدا . ان حضرات المعارضين لم يطلعوا على حرف من هذه القوانين .

فرد عليه محمد يوسف بك وهو فى حالة غضب شديدة : نحن الذين وافقناعليها قبل أن تكون نائبا .

ورد عباس العقاد على ذلك بتلميحات موجعة عندما تساءل : فمن أين لهم هذه الحماسة اذا لم تكن لهم اعتبارات اخرى غير هذه القوانين .

وحدثت ضجة تعبر عن احتجاجها على تلميحات العقاد ..وهدأت وعلى اثر ذلك عاد عباس العقاد يتحدث بثقة واصرار وثبات واستطرد فى توضيح وشرح رأيه بشئ من التفاصيل ومبررات رأيه فقال :

لقد تعرض حضرة الزميل المحترم عبد الرحمن عزام افندى لمستقبل الطلبة وما يمكن أن يصيبهم من جراء تأجيل نظر مشروعات القوانين المعروضة علينا وانا أؤكد أن أرجاء النظر فيها لايؤثر فيهم بحال لأنهم يذاكرون الآن دروسهم فإذا نحن اقررنا مشروعات هذه القوانين فكأننا نقول للطلبة لا تجهدو أنفسكم فى المذاكرة لأن الإمتحانات ستكون سهلة وأظن أنه لا يوجد هنا من يقصد هذا ..

واستدرك بقوله : أضيف الى ما تقدم أن مشروعات هذه القوانين يجب أن يؤجل النظر فيها الى ما بعد الفراغ من تعديل برامج الدراسة لأن الإرتباط كما قالت اللجنة وثيق بين الإمتحان والبرامج فليس ثمة امتحان سهل وآخر صعب وانما تقاس السهولة أو الصعوبة بمقياس البرامج الدراسية . لقد وعدت الوزارة أن تعدل البرامج ومن يدرينا فقد نرى بعد الفراغ من تعديلها انها فى غنى عن تسهيل الإمتحانات لأن الدروس أصبحت سهلة وأنه من الخطر على مستقبل التلاميذ أن يجمع بين سهولة الدروس وبين سهولة الإمتحانات حتى لا يكون هذا مغريا لهم بالكسل لهذا ترون انه ليس هناك اقل ضرر من تأجيل نظر هذه المشروعات لأن مصلحة الطلبة تقضى علينا بالتأجيل حرصا على مستقبلهم . وحتى لا تكون القوانين عرضة للتنقيح والتغيير من يوم إلى آخر .

ثم تحدث على حسين باشا قائلا : لايوجد نص فى الدستور او فى اللائحة الداخلية يحتم علينا أن نعتبر القوانين التى يقرها البرلمان قوانين مؤبدة أو يفرض علينا أن نعمل بها لمدة معينة بل المفروض أن كل نص يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ والمجلس حر اذا وجد ما يدعو الى التعديل او التغيير فى قوانين اقرها أن يعمل بما تمليه المصلحة العامة دون أن يعتبر ذلك ماسا بكرامته فالسلطة التى اقرت القانون هى التى ستعدله والرجوع عن الخطأ خير من التمادى فيه .نحن نضع مستقبل الطلبة نصب أعيننا . لقد قضت القوانين التى نحن بصددها بأن الطالب الذى يرسب فى مادة واحدة يعاد امتحانه فى جميع المواد ولكن الوزارة رأت بعد ذلك أن فى تنفيذ هذه القوانين ضررا كبيرا على الطلبة وأرادت تلافى هذا الضرر فوضعت مراسيم بقوانين نفذتها فى السنة الماضية ثم جاءته الوزارة الحالية وتقدمت لنفس

الهيئة التى اقرت القوانين الأولى وطلبت تعديلها فالمجلس حر فى أن يقبل هذا التعديل ولا يقبله أما أن نسد عليها الباب فمعنى هذا الآثرة وحب الذات .

وعندئذ نال النائب تصفيق .

وتحدث النائب على سالم بك فى ذات الإتجاه معارضا العقاد واللجنة فى رأيها وقال : أننى أؤيد زميلى المحترم على حسين باشا وأقول أن القوانين التى اقرها المجلس لم تصدر على أن تكون مؤبدة إذ هى ليست قوانين سماوية بل أنها قوانين وضعية تتغير طبقا لمقتضيات الزمان والمكان . لقد وضعت القوانين الثلاثة فى سنة ١٩٢٨ ونفذت فى عهد الحياة النيابية لأن الأمتحان عقد فى مايو سنة ١٩٢٨ ثم ظهر أن النتيجة كانت سيئة وليس من المعقول يا حضرات النواب أن يمتحن تلميذ المدرسة الإبتدائية فى احدى عشرة مادة ثم اذا رسب فى الخط الإنجليزى يقال له : عليك أن تعيد الإمتحان فى جميع المواد . هذا ما حمل وزارة المعارف العمومية على طلب تعديل هذه القوانين والآن تطلب لجنة المعارف تأجيل النظر فى هذه التعديلات حتى تعدل البرامج الدراسية لقد قال حضرة وزيرالمعارف العمومية أن تعديل البرامج يحتاج الى وقت طويل خصوصا ما يختص منها بالتعليم الثانوى لإرتباطه ارتباطا تاما بالتعليم العالى فإذا أخذنا الرأى القائل بالتأجيل حتى تعدل البرامج كان هذا تعليق مستقبل نحو مائة الف طالب من طلبة المدارس على اختلاف انواعها حتى ينتهى تعديل البرامج وقد بين حضرة وزير المعارف العمومية أن القوانين الحالية لا تتفق مع مصلحة الطلبة والعدل يا حضرات النواب ومستقبل اولادنا يجب ان يوضعا فوق كل اعتبار. ثم تساءل النائب قائلا : الا يجوز لوزير المعارف العمومية وقد تبين له ان القوانين الحالية ضارة وأن يتقدم الى المجلس بطلب التعديل اللازم ؟ الا يجوز لأحد حضرات الأعضاء أن يقدم مشروعا بالتعديلات التى يراها ؟ إن هذا الحق لا نزاع فيه . لهذه الإعتبارات لا أرى محلا للقول بتأجيل المسألة حتى تنتهى الوزارة من وضع البرامج .

إلا أن النائب حسن يس افندى أبدى رأيا عكس زميليه السابقين وهو من أعضاء لجنة المعارف وأيد العقاد واللجنة حيث بادر حديثه بقوله : اننى لا أرى معنى لهذا . فقد رأت لجنة المعارف رأيا لم تروه وقال حضرة مقررها (عباس العقاد) أنها مسألة تتعلق بكرامة المجلس والواقع أنه فى هذا لم يقل جديدا بل قال شيئا يتعلق بكم فالكرامة مستمدة منكم وهى عائدة اليكم .. وعندئذ قامت ضجة احتجاج على كلام النائب .. إلا أنه استمر بعد هدوء الضجة واستطرد يقول : لقد عرض على المجلس مشروع قانون أقره بعد بحثه ولكنه لم ينفذ كما

قالت لجنة المعارف بل جاءت وزارة اخرى فطرحته جانبا فالواجب يقضى بأن تقرر تنفيذ ما أوقفه غيرنا لا أن نلغى بأنفسنا ما قررناه بالأمس .

وأضاف يرد على زميله عبد الرحمن عزام افندى قائلا : إن حضرته يقول أن نتيجة الإستفتاء قد أتت بمجلس جديد ولكنى اقول لحضرته ان الإستفتاء قد أتى بالمجلس نفسه اللهم الا الزيادة التى استدعتها زيادة الدوائر الإنتخابية . وقد ذكر حضرة الزميل أنه كان هناك انقسام فى الرأى فيما يتعلق بهذه القوانين ولكن الذى أذكره أنه لما عرضت المشروعات وتكلمنا فى رفع المستوى العلمى للطلبة قام سعادة وزير المعارف العمومية آنذاك وقال انه يخشى ان يصرح أن مستوى الطلبة قد انحط الى حد أنه يخشى أن لا تقبل الجامعات الأوروبية اولئك الطلبة الذين يحصلون على البكالوريا المصرية ، فالمسألة تنحصر فى أن القوانين التى وافق عليها هذا المجلس الموقر لم تنفذ . والواجب أن تنفذ فإذا ما ظهر فى تطبيقها عيب أمكن للأستاذ الوزير أن يتقدم الى المجلس بما يراه من التعديل وعلى أية حال فالرأى لحضراتكم والعصمة لله وحده .

وبعد هذا النقاش الساخن وحدة اللهجة التى اتسمت بها ويبدو أن الوزير لم ير أن الأمر حسم لرأيه فقد تحدث ليلقى آخر ما جعبته عسى أن يؤثر فى هذه المناقشة ويستقطب النواب الى جانبه وتحدث الرجل فى امور عديدة ومنها ما يخص موقف عباس العقاد نفسه ورأيه فى هذه المشروعات بقوانين خارج قاعة المجلس محاولا إحراجه مما أدى الى تصاعد أكثر لدرجة حرارة سخونة المناقشة أيضا فقال :

لا أظن أن هناك مسائل شغلت هذا المجلس الموقر بقدر ما شغلته مسائل وزارة المعارف العمومية فقد استمر ثلاثة أيام كاملة يناقش ميزانية الوزارة ويبحث امورها ويستقصيها مسألة مسألة وهذا ما يدلنى على أن حضراتكم تقدرون الأهمية التى تعلقونها على سياسة تلك الوزارة ولقد شعرت بهذا من يوم أن وليت امورها وأحسست بثقل العبء الملقى على كاهلى . وقد سعيت بكل جهدى حتى لا انفرد بالأمر فى مسألة ما .

ثم اوضح كلامه شارحا سياسته فقال : بحثت حالة التعليم فوجدت أننا ازاء تقارير قدمت للوزراء من اخصائيين وهى تشير بأن البرامج مكدسة وأن الحالة واجبة الإصلاح فالواجب يقضى أن نعالجها من فورنا ولهذا جمعت رجال وزارة المعارف العمومية وطلبت اليهم أن يكونوا فى بحثهم معى صريحين فى آرائهم والا يبالوا بموافقتى او مخالفتى فى ذلك

وبينت لهم أنه ليست لى غاية ولا مصلحة خاصة وانما أنظر الى المصلحة العامة وحدها وقد انتهيت معهم فى الرأى الى وجوب تعديل قوانين الإمتحانات .

واستطرد فى حديثه قائلا : بعد هذا ناقشت حضرات زملائى الوزراء فى الأمر وقلت لهم إذا كنتم توافقوننى مبدئيا فى الرأى تقدمت للتفاهم مع البرلمان فى هذا الموضوع فوافقنى حضراتهم على ذلك وقد رأيت أن الوقت قد حان للتفاهم مع البرلمان ولما لم يكن فى استطاعتى أن أتفاهم مع حضرات النواب المحترمين فردا فردا رأيت أن اتفاهم أولا مع اللجنة التى خصصتموها لبحث هذه المسائل ودعوت لجنتى المعارف بمجلس النواب والشيوخ وعرضت عليهما الأمر وكان حضرة المقرر وحضرة النائب المحترم حسن يس افندى موجودين وقلت لحضرات اعضاء اللجنتين اننى قبل أن اتقدم خطوة فى سبيل التعديل اود أن أتفاهم معهم على مدى هذا التعديل وقد تناقشنا طويلا وانتهينا - باجماع - الى وجوب تقديم هذه القوانين .

وهنا حاز الوزير تصفيق .

فاستدرك بحديثه وتساءل : فهل بعد هذا يأتى حضرة المقرر (عباس العقاد) ويقول أن من يتقدم بهذا القانون يتحدى النظام النيابى ؟ أتدرون حضراتكم ماذا تم بعد ذلك . . ثم بعد هذا أن تقدمت لمجلسكم الموقر بمشروعات القوانين فاحالها على لجنة بالمعارف ولكن تلك اللجنة التى وافقتنى باجماع من كانوا موجودين معى - لم تر ان تستدعى احد يمثل وزارة المعارف العمومية عند بحث هذه المشروعات لم تر أن تعامل هذه المشروعات معاملة أى مشروع تتقدم به أية وزارة من الوزارات أو اقتراح يتقدم به احد حضرات النواب فقدمت تقريرها من دون أن تسألنى عن سبب تقديمى لهذه المشروعات . وقد دهشت عندما اطلعت على تقرير اللجنة وكان أكبر دهشتى أن علمت أن بعض من شرفونى بحضورهم والمناقشة معى فى هذا الموضوع هم الذين يعارضون فيه الآن ..؟

وتساءل مرة أخرى هل تريدون منى أن اشرك المجلس فى الأمر بأبلغ مما فعلت ؟

لقد جاملت اللجنة فجريت على غير السنة العادية - وأنا لا أمتن بهذا بل اقول انه واجب واننى انما فعلته لأنه واجب - ودعوتها وتشاورت معها فى الأمر ولكنها لم تعاملنى بعد ذلك المعاملة التى عاملت بها اللجان الأخرى أية وزارة تقدمت للمجلس بأى مشروع نعم لم تعاملنى كذلك ولم تخاطبنى بشأن المشروعات المحالة عليها ولم تعلم الوزارة شيئا عما ارتأته



اللجنة بشأنها .. هذا هو مركز اللجنة مع الوزارة والآن يأتى حضرة (عباس العقاد)المقرر فيقول أن المجلس اذا نظر مشروعات القوانين عمل مالا يتنزل فى مجلس قروى الى عمله ..

وبغضب واضح يتساءل أيضا : لا . أين كانت تلك الفكرة ؟ لم لم تخاطبونى بها ولم تسألوا وزارة المعارف العمومية رأيها عنها لعل لها رأيا تبديه ؟؟ قدمت اللجنة تقريرها الى المجلس الموقر من غير أن تأخذ رأينا مع اننى قدمته بعد أخذ أراء حضرات اعضائها وبعد أن تداولت فيه معهم .

ثم استدرك الوزير وبلهجة هادئة قال : هذا من حيث شكل تقديم المشروعات اما من حيث الموضوع فإنى ضنين بكرامة المجلس ان تبتذل وليس لى ما يشرفنى اكثر من استمد قوتى من هذا المجلس الموقر فإن لم استمدها منه فلا كانت الوزارة ولا كان اى عمل يتولاه إنسان . وعندئذ حاز الوزير تصفيقا حادا .

ثم عاد الوزير الى حديثه بقوله : وقد استمددت قوتى من هذا المجلس الموقر فوجدت نفسى امام ظروف جديدة .. وجدت نفسى امام تقريرين قدما من خبيرين استقدمتهما الوزارة من الخارج وهما من كبار العلماء وطالما اشارت الى تقريريهما لجنة المعارف نفسها ومضت على الإطلاع عليها وقد استخلصت من هذه التقارير أن البرامج مكدسة وأن الطلبة لا يستطيعون استيعابها فقلت هذه حالة يجب ان تعالج سريعا . رأيت فى اقوال الخبيرين ما يشير الى أن نظام الإمتحانات فى بلادنا لا يوصل الى معرفة كفاءة ولا إلى معرفة حقيقة عقلية الطلاب لأن الإمتحان كما يعمل الآن يستند على الذاكرة ويحض الطلاب على الإعتماد عليها دون الإلتجاء الى قوة الإستنتاج وقد ذكر الخبيران فى تقريريهما ان الطالب بطبعه لا يمكن أن يكون مستعدا لتعلم كل المواد بدرجة واحدة فإذا ما طولب باتقان الرياضة فى الوقت الذى لا يكون عنده استعداد خاص لها كان معنى هذا ارهاقه واضاعة وقته سدى فى مادة ليست هى التى يستطيع ان يثمر فيها . لذلك وجب الا يكون هناك تضامن بين العلوم والا يكون الرسوب فى مادة مدعاة للرسوب فى الإمتحان باجمعه . وهنا مرة ثانية يفوز الوزير بتصفيق..

ثم يستطرد فى حديثه قائلا : هذه هى النظرية التى اشارت اليها التقارير وقد آمنت بها وقلت حقا قد يكون الشخص اديبا ماهرا بل قد يكون من أعلام الأدب ومع هذا يكون ضعيفا فى الرياضة او الكيمياء ومثلا ولا أزال أذكر تلك الجملة الحكيمة التى قالها المغفور له سعد زغلول باشا وهى : هل إذا امتحنا سيبويه فى اللغة الإنجليزية فرسب فيها ترتب على ذلك أن يعيد امتحانه فى اللغة العربية أو النحو أو الصرف ؟

فقد وجدت نفسى يا حضرات النواب المحترمين أمام تلك الظروف فقلت يجب أن نبحث عن علاج وقد تقدمت بهذا العلاج ولا أريد أن أدخل فى موضوعه الآن ولكنى شرحت لحضراتكم ظروفه فهل انا بعد ذلك الذى قلت أنا وحدى اقرر !!.؟ لا أننى ذهبت الى ابعد من الحدود العادية واديت ما أراه من واجبى . فرجوت اعضاء لجنتى المعارف لمجلس الشيوخ والنواب أن يعاونونى برأيهم وقد تفضلوا بتلك المعاونة ووافقونى فى الرأى هذا ما حدث وبعد ذلك لم ادرى والى الآن كيف غيروا رأيهم ولا ما هو الدافع لهذا التغيير .

وما زال يلمح بكلام اقرب الى التقريظ قائلا : يقولون تعدل البرامج ـ نعم تعدل وقد اثيرت المناقشة فى تلك الجلسة التى تشرفت باجتماعنا فيها معا وقلت لهم أنى أريد تخفيف البرامج من ناحية ولكن من ناحية اخرى اريد رفع المستوى العلمى الذى يجب أن يكون عليه الطالب لأنى لا أريد أن امتحن ذاكرته بل أن امتحن عقليته . ولأجل هذا لا أريد أن اكتفى بجعل النسبة للنجاح ٤٠% بل سأجعلها ٥٠% وفى بعض الأحيان ٦٠% فقبلوا منى هذا الرأى وكان بعض حضرات الخطباء الذين تكلموا الليلة يقولون لى ما دمت قد وجدت طريقا لحل الموضوع فنحن نوافقك على المشروعات .

واستطرد فى التلميح والتقريظ والرد على ما قاله العقاد دون الإشارة الى اسمه فقال : ذكروا بعد ذلك اسماء يدللون بها على رأيهم وما تلك الا حجة لى . ذكروا فى معرض التدليل اسم حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وانى اقول أن دولته هو رئيس الوزراء وهو المسئول عن سياسة الحكومة وهو الذى امهر هذا القانون باسمه . وان حاولوا ان يجعلوا تفريقا بين اعضاء الوزارة فانى باسم الحكومة وباسم الوزارة اقول لحضراتكم ان الوزارة متضامنة فهى ليست زيدا وبكرا وعمر وهى مجموع لا يصح الدخول بين افراده بتفرقه ما ولا يصح ان يقال هذا زيد وهذا محمود ونحن نجتاز الآن ظرفا دقيقا نحن احوج ما نكون فيه الى عدم ادخال مثل هذه التفرقة .

وهنا تعالت اصوات : لم يأت ذكر للتفرقة .

وعاد الوزير لحديثه حيث ختمه بقوله : لذلك ارجو حضراتكم ان تقرروا نظر مشروعات القوانين التى نتكلم عنها الآن ..

وصفق له النواب .

واستكمال لعرض المواجهة الساخنة بين العقاد والوزير فقد تحدث عباس العقاد وبادر رده قائلا : اشار الأستاذ وزير المعارف العمومية الى الإجتماع الذى دعانا اليه فى منزله العامر وقال اننا وافقناه على رأيه فى مسألة الإمتحانات . وانى آسف يا حضرات الإعضاء أن اقول لكم ورجال لجنة المعارف الذين كانوا موجودين فى ذلك المجلس الآن ، اننى شخصيا كما اعتقد وكما اذكر تماما لم اوافق حضرته على هذا الرأى . وأنى أؤكد هذا واستدعى حضرات الآعضاءالذين كانوا موجودين معنا فى ذلك المجلس لبيان ما حدث ..

وقاطعه وزير المعارف متسائلا : وهل عارض حضرة المقرر ؟ وماذا قال ؟

أجابه عباس العقاد المقرر وقال : نعم عارضت وقلت انه يجب لإعادة الإمتحان ان نشترط نسبة للراسبين خاصة لا تقل عن ٤٠أو ٣٠% .

فعقب الوزير بقوله : إذن فإن حضرة النائب المحترم وافق على المبدأ وانما وضع شرطا خاصا وانبرى الشيخ عباس عبد الفتاح الجمل مؤكدا كلام الوزير وقال : هذا مثابة موافقة على المبدأ .

عاد عباس العقاد (المقرر) الى حديثه واستدرك قائلا إن القوانين التى يقترح الأستاذ الوزير الغاءها تسلم باعادة امتحان فكيف يكون كلامى تسليما برأى سعادة الوزير واكد رأيه السابق بقوله : اننا لم نوافق على هذا الرأى - وأننا لم نسمع - وأنا أؤكد هذا أيضا - لم نسمع من سعادة الوزير أنه اعتزم ان يقدم مشروعات القوانين هذه الى المجلس فى الدورة الحالية وانا كذلك استدعى حضرات اعضاء اللجنة الذين كانوا موجودين معنا .

وقاطعه عبد الرحمن عزام افندى بقوله : هذه مسائل شخصية لايصح إثارتها فى المجلس .

رد عليه عباس العقاد قائلا : لكن لايصح أن يقال لنا أدينا رأيا هناك ثم خالفناه ارضاء لسعادة الوزير .

وأضاف ليرد على الوزير وقال : بعد ذلك نشير الى ما قاله سعادته عن الإستعانة بآراء خبرائه فى وزارة المعارف العمومية فمن هم هؤلاء الخبراء ؟؟ أتدرون حضراتكم فى كم لحظة تنقلب آراء حضرات المراقبين الذين اعتمد عليهم سعادة الوزير فى تغيير رأى المجلس؟ اسمعوا حضراتكم : اجتمعت لجنة المراقبين فى يوم السبت الموافق ٢٩ يونيو

سنة ١٩٢٩ بسراى الحكومة ببوكلى بالإسكندرية تحت رياسة سعادة وكيل المعارف العمومية ورأت التمسك بالقوانين الدائمة الخاصة بامتحانات الدور الثانى فى جميع المدارس ، وفى ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٩ أى بعد مدة لا تزيد على شهر اجتمعت لجنة المراقبين الموقرة بعينها ونصها وفصها وبحثت الموضوع ثانية فماذا رأت ؟؟ سألها الرئيس هل لا تزالون حضراتكم مصرين على ان يكون امتحان الدور الثانى فى جميع المواد او تفضلوا العمل بقانون العام الماضى الذى يقضى بامتحان الطالب فى الدور الثانى فيما رسب فيه ؟ فاسمعوا حضراتكم ماذا كان قرار حضرات المراقبين الإخصائيين ؟ وافق الكل بالإجماع على تطبيق احكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٨ هذه هى اراء المراقبين الذين يريد سعادة الوزير أن نتخذهم ائمة لنا فى هذا المجلس .

والتقط العقاد انفاسه واستدرك قائلا : اما رأى الخبراء فهو ضد الرأى الذى ادلى به سعادة الوزير على خط مستقيم . وأنى اتلو على حضراتكم باللغة العربية بعض ما جاء بتقرير المستر مان واذا شئتم تلوته باللغة الإنجليزية .

فتدخل رئيس المجلس ويصا واصف موجها حديثه للعقاد : لاضرورة لهذا .

إلا أن العقاد رد بلهجة صارمة : هذا من حقى ومن حقى أيضا أن ارد على كل مسألة وأخذ يعرض تقرير الخبراء فأشار بقوله : يقول المسترمان الخبيرالأخصائى فى تقريره مايأتى: إيماء الى امتحانات الدور الثانى العامة (فى الإبتدائى والثانوى بقسميه الأول والثانى) اكرر هنا ما سبق ان قلته فى المحادثة التى دارت بيننا يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وهو أننى ارى أن امتحان الدور الثانى نظام سيئ جدا من وجهة المبدأ وأن جميع الإمتحانات الثلاثة التى نحن بصددها عرضة للإنتقاد الساحق فى نظر علم النفس الحديث والتربية العملية ولكنى فهمت منكم ان عمل دورين فى الوقت الحاضر امر مقرر وانه لا بد من اتباع طريقة واحدة فى هذه الإمتحانات الثلاثة فأنا استحسن الا يحدث أى تغيير جوهرى فى مدى تلك الإمتحانات او فى اسلوبها قبل انضاج البحث واتمام النظر .

وقاطعه وزير المعارف العمومية مندفعا وتساءل مستنكرا : هل هذا موجود فى تقرير الخبير ..؟

واجابه العقاد بلهجة صارمة : نعم وأؤكد وجوده فيه .

وعاد وزير المعارف يقاطعه قائلا : لحضرة النائب المحترم أن يؤكد كما يشاء ولكننى أقول ان ما ذكرته لحضراتكم الآن مأخوذ ومستقى من نفس التقرير .

ورد عليه عباس العقاد بثقة قائلا : اطلب إلى سعادة الوزير ان ينفى وجود ما ذكرته فى التقرير إن كان غير موجود .

وتدخل رئيس المجلس ويصا واصف بقوله : نحن الآن بصدد النظر فى بحث هذه المشروعات او تأجيلها لدورة أخرى ويجوز أن نرفضها موضوعا عند بحث المواد .

إلا أن عباس العقاد يستطرد فى حديثه لاستكمال رأيه وقال : الى هنا علمنا قيمة رأى حضرات المراقبين الذين تعتمد عيهم وزارة المعارف العمومية والتى تريدنا نحن ان نتقلب بين آرائهم كلما تقلبوا طبقا لتغيير الرؤساء وقد علمنا أيضا رأى الخبير اذى يشير اليه سعادة الوزير وهو يناقض رأيه على خط مستقيم .

ثم عرج فى حديثه للتعقيب على كلمة لزميله فقال : بعد هذا نعود الى كلمة قالها سعادة النائب المحترم على حسين باشا قال لنا ان الدستور لم ينص على قواعد ومدد محددة لتنفيذ القوانين نعم لم ينص الدستور على هذا ولكنه نص على وجوب التنفيذ على اية حال فهل نفذت هذه القوانين ؟

انبرى النائب على سالم بك بقوله : نعم نفذت .

ولكن عباس العقاد رد عليه بثقة ايضا : لم تنفذ تلك القوانين .

وعاد يكرر النائب على سالم بك قائلا : الواقع انها نفذت فعلا .

ورد عليه عباس العقاد مؤكدا بقوله : اقرر أنها لم تنفذ ولما كان سعادة النائب المحترم من رجال القانون ومن رجال التشريع فهل يستطيع أن يقدم لنا مثلا واحدا فى اى برلمان من برلمانات العالم اهملت فيه قوانين اقرها البرلمان ولم تنفذ طبقا للطريقة التى يراد منا ان نسير عليها ؟ واستدرك قائلا : اذا كان فى استطاعته سعادته ذلك وهو من رجال القانون كما قدمت صح لنا ان نقتنع بالا نعمل شيئا غير مألوف وإذا كنا نحن الوحيدين الذين يراد منا ان نبتدع هذه البدعة وجب ياحضرات النواب أن نكون على حذر وان نأتى كثيرا قبل أن نضع فى تاريخ برلماننا سابقة لا مثيل لها فى اى برلمان .

ثم عرج على حديث الوزير معقبا عليه قائلا: قال سعادة الوزير أن سيبويه لو امتحن فى اللغة الإنجليزية ورسب فيها لما اعيد امتحانه فى اللغة العربية .. وليسمح لى سعادته أن أقول أن سيبويه بجلالة قدره وعظيم خطره لو رسب فى اللغة الإنجليزية وتقدم لسعادته طالبا فى وظيفة كتابية فى وزارته براتب قدره ستة جنيهات فى الشهر لما سمح له أن يشغل هذه الوظيفة . ثم ختم تعقيبه قائلا : فليس العلم فى مادة واحدة مهما اتسع بمانع فى شرع القوانين من أن يكون المتعلم محيطا بغير هذه المادة من مواد الدراسة .

ثم عاد عباس العقاد لموضوع المناقشة الأساسى وقال : أمامنا يا حضرات النواب المحترمين طلب من لجنة المعارف يقضى بأن يؤجل النظر فى هذه القوانين حتى تنفذ كما قرر البرلمان وهذا طلب ليس بالعظيم . لو كنا اردنا ان نصادم وزارة المعارف العمومية او الأستاذ الوزير لاقترحت اللجنة بتاتا ولكنا فى حل من ذلك . ولكننا اردنا شيئا بسيطا جدا للمحافظة على كرامتنا وهو ان تؤجل هذه القوانين الى دورة اخرى افهذا كثيرا يا حضرات النواب المحترمين للمحافظة على سمعة برلمان ولابعاد الشبهة عنه ؟

وعاد مؤكدا : اننىلا لا أرى أن ليس هناك داع للإستعجال وانما هناك داع للتأجيل وهو أن البرامج لم تعدل بعد وأن تعديلها قد يدعونا الى صرف النظر عن تسهيل الإمتحانات لأننا لا نريد أن تنجح التلاميذ فحسب بل نريد ان ننجحهم بحق وكفاية كما قال الأستاذ الوزير بجلسة المساء ليس الغرض جعل الدبلومات منحة بل نريدها دلالة على قيمة حاملها فلو عدلت البرامج واصبحت المواد سهلة فما الحاجة إذن الى تعديل نظم الإمتحانات اوتسهيل الدور الثانى او غير الدور الثانى ؟

ثم رفع درجة حرارة صوته قائلا : هل يجوز يا حضرات النواب أن نكلف المجلس بالغاء ثلاثة قوانين وسن ثلاثة اخرى من اجل امتحان واحد ؟ لا أظن ذلك لأنه يعد افراطا او اسرافا فى التشريع .

ثم ختم حديثه مخاطبا النواب موجها لهم : ياحضرات النواب المحترمين . لايمكن أن يكون هناك عدم احترام لقانون من القوانين اكثر من أن يقال عنه انه صدر بغير مبرر والغى بغير مبرر وهذا هو الذى نتفاداه وهو الذى حمل اللجنة على طلب التأجيل الى الدورة المقبلة واللجنة لا تزال مصرة على رأيها .



وهنا تعالت بعض الأصوات فى قاعة المجلس تطالب رئيس المجلس باقفال باب المناقشة . وعلى اثر ذلك قال الرئيس : المعارض فى اقفال باب المناقشة يقف .

وعلى اثر ذلك عارض على نجيب افندى وايد محمد صبرى ابو علم افندى وعرض رئيس المجلس التصويت والنتيجة كما اعلنها تقرر عدم تأجيل مشروع القانون لدورة مقبلة ولكن اختلف حول احالة مشروعات القوانين الى نفس لجنة المعارف ام لجنة اخرى وقد اقترح محمد يوسف بك لجنة الحقانية وكذلك الشيخ عباس عبد الفتاح الجمل . واراد ذلك عرض رئيس المجلس التصويت على تلك الإحالة وقفت الأكثرية للموافقة على اعادتها الى لجنة المعارف لنظرها بطريق الإستقبال كما طلب ذلك وزير المعارف العمومية .

وإن كانت المناقشات السابقة واضحة وتبين منها المواقف وأطرافها الا أننا رأينا التوقف قليلا لمراجعة معانى هذا الحوار وتلك المناقشة وإلقا الضوء بصورة اكثر كثافة على كلام عباس العقاد وهو المقصود بهذه الدراسة لتبيان فكره وأسلوبه فى قضية التعليم وقد ظهر جليا العقاد بألا تنفرد الحكومة بقراراتها وتفرضها على النواب انما سعى الى تحديد ذلك فى اطار موافقة البرلمان واقراره لهذه القرارات . بمعنى أن يكون البرلمان مشاركا لها والتزامها بموافقتة ولذلك كان عنيفا فى لهجته برفض هذه المراسم التى تحمل تعديلات لقوانين سبق الموافقة عليها من البرلمان ولم تطبق او تنفذ فاعتبر ذلك من قبيل تأرجح الحكومة فى قراراتها وخاصة انها لم تنفذ هذه القوانين حتى يظهر ما يبرر طلب تعديلها ومن هنا حاول ايضا استنفار كرامة النواب مما اثار ضجة اكثر من مرة فى قاعة مجلس النواب وسعى لهذا لتأكيد قوة البرلمان وتأثيره غير المعلن على اعضاء لجنة المعارف الذى هو عضوا فيها . وقد تبين من مناقشات النواب واعتراض بعضهم بشدة على العقاد وتقريره إنما ليس هناك اى عضو باللجنة قد اعترض انما من تحدث منهم اتخذ موقف التأييد وتعضيد العقاد . وإن كان النائب ميخائيل سلامة اتفق مع منطق العقاد على تأجيل هذه المراسيم سنة او سنتين حتى يتبين مبررات طلب الحكومة وان اختلف معه فى عدم ربط ذلك بكرامة المجلس .

ولاشك أن من خلال حديث العقاد الحار يتبين انه من الأهمية لديه الحفاظ على كرامة الفكر بمعنى انه لايجوز امتهان اوتقليل فكره قبل ان يختبر ويبدو فيه عيوب او سيئات حتى يمكن تعديله او تغييره انما التمسك بفكره يعنى انه لم يختبر بالإضافة الى انه يعد من اكبر المثقفين فى البلد وكاتب له صولة وجوله وتأثير فى الحياة السياسية حينذاك وشعوره بذلك

يدفعه الى التمسك والإعتزاز برأيه الذى يعد رأيا مدروسا وبعمق بغض النظر عن الإعتبارات السياسية المحيطة به وانما يهمه الفكر اولا ثم السياسة ثانيا او أخيرا .

وقد بدا من ردوده على معارضيه أنه اخذ من كلامهم ومنطقها ليرد عليهم بمنطق مقابل وقد تجلى ذلك فى رده على عبد الرحمن عزام (الذى اصبح فيما بعد اول امين عام لجامعة الدول العربية) عندما اشار اليه بأن عدد المعارضين كانوا ثلاث نواب عندما ووفق على القوانين سنة ١٩٢٨ والمطلوب تعديلها . وكذلك رده على أن الحكومة التى طلبت القوانين من قبل هى حكومة وفدية والحكومة التى تطلب التعديل هى أيضا حكومة وفدية يعنى حكومة شعبية تبعا لتولى حزب الأغلبية الوفدى الحكم فى الحالتين وهو يرى أن مبادئ الحزب لا تتغير وبالتالى حكوماتها كذلك وقصد الحكومة الوفدية السابقة التى تولت الحكم من ١٦ مارس ١٩٢٨ حتى ٢٥ يونيو١٩٢٨ ثم كانت حكومة اقلية ممثلة فى حكومة محمد محمود باشا التى لم تنفذ ايضا هذه القوانين ثم حكومة الوفد التى تقدمت بطلب التعديلات على قوانين لم تنفذ أيضا هذه القوانين ثم حكومة الوفد التى تقدمت بطلب التعديلات على قوانين لم تنفذ وبذلك يؤكد الثبات على المبدأ فى حالتى الوزارات الوفدية واكد ذلك موافقة البعض عليها وحيث انهم فى قاعة المجلس حاليا . ودليله فى ذلك عندما اشار اليه النائب محمد يوسف بك بأنه سبق ووافق على هذه انقوانين قبل أن يكون نائبا حاليا وان كان حاول التهكم على العقاد الا انه اثبت صحة كلامه ومنطقه السياسى . ولكن العقاد لم تفت عليه فرصة التلميح بأن المصالح الخاصة هى التى فرضت حماسهم نحو الموافقة على التعديلات وليست المصلحة العامة مما اثار ضجة كبيرة فى مواجهته احتجاجا على تلميحاته .

وقد بدا العقاد دارسا لظروف وملابسات صدور هذه القوانين المطلوب تعديلها باطلاعه على مضابط المجلس التى دارت فيها مناقشات هذه الموافقة السابقة ولذلك تمكن من تفنيد اراء معارضيه بمنطق مدروس وبالتالى تأثيره على أعضاء لجنة مما دفعتهم الى الموافقة على رؤيته وكذلك عدم معارضة أحدهم له فى المناقشة امام المجلس بل البعض المتحدث منهم موازرا لرؤيته .

وواضح ان اصراره على المبدأ هو جديته وصرامته واهتمامه نحو قضية التعليم لأنه يرى أن تعديل وتبديل وتغيير قوانينه بلا دواعى او دوافع جدية يهدره من أساسه وهو فى ذلك يرى وجوب جدية الحكومة ومن ثم جدية الطلبة ويؤكد انه ليس من المنطق ان الحكومة تهدر وتقلل من قيمة التعليم والنتيجة سلبية بالنسبة لطلبة يعدون من الضعف التعليمى وهو

مالايرضاه اطلاقا ولا اعتقد أن شخص يرضى بذلك . وللأسف فإن النتيجة المعاصرة لضعف التعليم يفرز خريجين على نفس القياس .

كما أنه عاد الى وعود الوزارة بتغيير مناهج التعليم وربطه بهذه التعديلات فإن اقتضى الأمر بعد تعديل هذه المناهج التعديلات فهو لا يمانع لأن التطبيق ربما يبرز عيوب وحسنات ومن ثم لايجد طلب الوزير منطقيا يتسق مع وعد الوزارة بتغيير المناهج . وعندما وصل فى حديثه الى هذه النقطة لم يجد وزير المعارف بدا من محاولة تفنيد منطق العقاد فى ذلك الأمر ومن هنا وقف يدلى ببيان وإن كان فى بعضه مواجهة حادة وساخنة معه إلا أن العقاد كان حريصا فى ادعاءاته واثقا من نفسه حيث كان قد أعد العدة لذلك من تدارس الأمر بعمق مما اذهل بعض النواب من حرصه على توثيق كلامه وباتالى صدق ادعاءاته ومصداقية رؤيته للموضوع .

وعندما أدلى الوزيرببيانه فقد احتل مساحة كبيرة ردا على مقرر اللجنة عباس محمود العقاد . وإن لم يذكر اسمه انما اشار الى بعض عباراته التى قالها فعندما اراد توضيح وجهة نظر الخبراء ورأيه الشخصى بأنه ربما يكون هناك من أعلام الأدب فنه مع ذلك ربما يكون ضعيفا فى الرياضة . ومدللا على ذلك قوله للزعيم سعد زغلول الا أن عباس العقاد رفض ذلك . وعندما اشار الى أن العقاد يتعصب لرأيه بشكل واضح فإنه نفى عن نفسه ذلك واشار الى أنه جمع لجنتى المعارف بمجلس الشيوخ والنواب للتفاهم والحصول على موافقتهم فى التعديلات المقترحة وانه بذلك لم ينفرد برأى أو قرار مؤكدا أنه بذلك سعى الى مشاركة البرلمان له فى اتخاذ القرارات وكما يسعى لذلك عباس العقاد .

وعندما عقب العقاد على بيان الوزير وتلميحاته واشارته غير المباشرة اليه بادر بالرد على مسألة دعوة نواب المجلسين فى منزله حيث أنه يوضح لزملاءه أن هذه الدعوة الكريمة لا تؤثرعلى قراره وانه كما سبق الإعلان فى جلسة سابقة أنه جاء الى البرلمان ليتكلم بصراحة لا يحابى احد فى المصلحة العامة . يعنى وان كانت الدعوة قد اصطبغت بالود والترحاب والحفاوة فإن ذلك فى اطار العلاقات الإنسانية واما فى اطار المصلحة العامة فإن موقفه ثابت وقراره لا يتزعزع . بل أنه اكد مصداقية رأيه خلال حضوره هذه الدعوة المنزلية وإن قراره لم يتغير وأشار الى اعضاء لجنة المعارف التى كانت موجوده معه لتلبية دعوة الوزيرفى منزله .

وقد استند الى رفضه لهذه التعديلات الى التقارير التى ذكرها الوزير حيث أنها صدرت واعدت من جانب خبيرين اجنبيين . ورغم انها باللغة الإنجليزية إلا أنه استطاع ان يبسطها للنواب واثبت ان هناك تناقض فى ثنايا التقرير نفسه وبين هذه التعديلات وكذلك تناقض بينها وبين تسريحات وبيانات الوزير وأشار الى التناقض بين مبررات الوزير لهذه التعديلات وتصريحات سابقة مما سبب حرجا للوزير والمنصة التى يرأسها ويصا واصف باشا والثلاثة ينتمون الى حزب الوفد والذى تنبثق منه الحكومة والوزيرنفسه . وهذا ما دفع رئيس المجلس لرفع الحرج عن الوزير ومحاولة للفت نظر عباس العقاد الا يستطرد فى احراج الحكومة وقد اصر على رؤيته واحراج الوزير بالفعل وسعى لمخاطبة عقول النواب ومشاعرهم ويبدو أن هذا قد سبب حرجا للنواب حتى أن بعضهم طالب باقفال باب المناقشة . وإن حاول بعض المعارضين للعقاد احالة هذه التعديلات مرة أخرى الى لجنة الحقانية (اللجنة التشريعية والدستورية) غير أن الأغلبية لم توافق ووافقت على احالتها مرة ثانية للجنة المعارف نفسها التى اصدرت تقريرها السابق بالتأجيل . ولعل هؤلاء المعارضين خشوا من تأثير العقاد على اللجنة ورفع الحرج عنها وعدم امكانية تراجعها عن التأجيل الا أن الأغلبية رأت احالتها للجنة المعارف نفسها حتى تؤكد أن هذه اللجنة تحديدا تؤازر الوزير وتشجعه على سياسة من منطلق الإلتزام الحزبى .

ورغم طلب الوزير الإستعجال فى نظر هذه التعديلات الا أن ذلك استغرق مايقرب من شهر وذلك ينافى صفة الإستعجال وقدمت لجنة المعارف تقريرها مرة ثانية وعرض تقريرها برئاسة محمد نصار والمقرر الأستاذ عبد العزيز عبد الله سالم حيث تغير عباس محمود العقاد . وقد تلى المقرر الجديد تقرير اللجنة وقال :

تبين للجنة ما ابداه مندوب وزارة المعارف العمومية أن السبب فى العدول عن القوانين الدستورية الثلاثة التى اقرها البرلمان بعد دراسة وافية فى لجان ومناقشات طويلة فى مجلسه عند نظر كل قانون على حده يرجع الى رأى الخبير والى نتائج الإمتحانات .

وبالرجوع الى ما أبداه هذا الخبير وفى أنه لا يتفق مع التعديلات الواردة بمشروعات القوانين وكل ما اشار اليه الخبير فيما يختص بالإمتحانات ينحصر فى أن مواد الدراسة ومواد الإمتحانات كبيرة ومرهقة ولذا اشار بضرورة اصلاح الخطط والمناهج . وهذا الرأى لا يدعو الى تعديل نظام الإمتحانات بالكيفية المبينة بمشروعات القوانين وانما العلاج الوحيد الذى يمكن اتخاذه لملاقاة هذه الحال على حسب رأى الخبير المذكور هو العمل على اعادة النظر

فـى الخطـط والمنـاهج وقصـر الإمتحانات علـى المـواد الأساسـية المؤديـة الـى العنايـة بـالفهم والتفكير وبخاصـة انـه قد جاء علـى لسان مندوب الـوزارة امـام مجلس النـواب فـى الـدورة السابقة أن تقارير لجان الإمتحان اثبتت أن امتحانات الملاحق أخرت بمستوى التعليم فلا يصح بعد ذلك أن يتوسـع فـى تبسيط الإمتحانات الـى الحد الذى يزيد الإضرار بـه . أما فيما يختص بنتائج الإمتحانات وكثرة الراسبين فيها لا يصلح بـاى حـال من الأحوال أن ينـهض مسـوغا لمداراة ضعف الراسبين فى الإمتحانات .

ممـا يتقدم يتضح أن وضـع هذه المشروعات لـم يكن مبنيا علـى اساس صـحيح وقد بحثت اللجنة التعديلات التى تناولتها مشروعات القوانين فوجدت أن أهمها ينحصر فى امتحان المعيدين فيمارسبوا فيه بدلا من امتحانهم فى جميع مواد الإمتحان . وهذا التعديل من شأنه اضعاف مستوى التعليم والعمل على الإكثار من عدد الطلبة الضعفاء وليس فى مصلحة البلاد أن يمهد السبيل لأولئك الضعفاء ويفتح الباب لهم للمرور منه الى الحياة العملية التى تتطلب جهودا ونبوغا خاصا بل يجب قبل كل شئ أن توضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار آخر وأن يعمل على اعداد رجال مثقفين .

وتوصلت اللجنة بعد هذا العرض الى أن أغلبية اعضاء اللجنة رأت بناء على ما تقدم ان يستمر العمل فـى هذا العام بالقواين القائمـة المطلوب تعديلها وأن تبدأ الـوزارة من الآن بوضـع التعديل اللازم لخطط الدراسة ومناهجها وأن تتقدم للمجلس فى الدورة المقبلة بقانون شامل لنظام التعليم بأنواعه وكذا الإمتحانات (١٥).

وأما اقلية اللجنة فقد رأت أن الخبيرين الذين ندبتهما وزارة المعارف العمومية وكذلك لجان الوزارة المختصة بشئون المناهج والموا د الدراسية يجمعون على أن المناهج والمواد الدراسية بحالتها الحاضرة مرهقة للتلاميذ وفوق طاقتهم ولا فائدة من اعادة الإمتحانات فيما نجح فيه التلاميذ بل فى مصلحتهم وفى مصلحة التعليم تمهيد السبيل لتقويتهم فيما رسبوا فيه . وقد امتنع احد حضرات اعضاء اللجنة عن ابداء رأيه لأنه يرى عدم جواز النظر فى هذه القوانين من جهة الموضوع . ولترفع اللجنة تقريرها هذا ليقرر المجلس بشأنه مايراه.

وعلى اثر انتهاء المقرر من تلاوة تقرير اللجنة وقف وزير المعارف العمومية يقول:
وها نحن اولاء فى نهاية السنة الدراسية والضرورة تقتضى أن يبت المجلس فيها قبل نهاية السنة لذلك ارجو نظر هذه المشروعات بصفة مستعجلة .

وقد اخذ رئيس المجلس بالتصويت على ذلك فكانت هناك موافقة عامة .

وانبرى على سالم بك يقول : اننى مع احترامى لأغلبية لجنة المعارف أرى عدم الموافقة على رأيها وقد كان رأيى فى الجلسة التى نظر فيها المجلس هذه المشروعات أن تحال على لجنة أخرى لتبدى رأيها فيها دون أن تتأثر برأى سابق وقد جرت التقاليد القضائية على هذه القاعدة فإن القاضى الذى يبدى رأيه فى قضية يمنع من الحكم فيها مرة أخرى .. ونال النائب تصفيق متواصل .

وأغلق باب المناقشة ولكن رئيس المجلس أعلن أنه قد تقدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الشيخ عباس عبد الفتاح الجمل هذا نصه : بما أن المجلس لم يقر لجنة المعارف العمومية على رأيها ولأن هذه اللجنة لم تبحث مشروعات هذه القوانين موضوعيا وبما أن وقت المجلس لا يتسع للبحث التفصيلى اقترح احالة هذه المشروعات على لجنة الحقانية لبحثها بصفة مستعجلة . إلا أن محمد صبرى ابو علم وقف يقول : أن هذا الإقتراح يرمى اللجنة بالتقصير . والواقع أن اللجنة بحثت هذه القوانين بحثا دقيقا وخرجت منه بنتائج لو تمهلتم قليلا لقررتم المناقشة اما أن تقفلوا باب المناقشة بدون أن تستمعوا رأى اللجنة .

وعرض رئيس المجلس اقتراح اعادة الإحالة للجنة الحقانية فلم يوافق أى نائب غير مقدم الإقتراح .

وفى اليوم التالى تم التصويت على مشروعات القوانين نداء بالإسم . وطلب رئيس المجلس ويصا واصف من الذين امتنعوا عن ابداء الرأى بالحديث عن سبب امتناعهم . وكان اولهم عباس محمود العقاد الذى وقف قائلا : امتنعت عن ابداء رأيى لأننى ارى أنه لا يصح نظر مشروعات هذه القوانين احتراما للقوانين الدستورية التى صدرت فى موضوعها ولم تنفذ الى الآن بأى معنى من معانى التنفيذ (١٦).

وكذلك امتنع حسنين افندى والثالث هو عبد العزيز عبد الله سالم مقرر اللجنة فلم يوجد فى قاعة المجلس حينذاك .

ومما سبق عرضه فإن تقرير اللجنة ما زال يبدو فيه بصمات وافكار وتحليل عباس العقاد التى سبق أن ابداها كملاحظات اثناء مواجهته مع الوزير . واشارت اللجنة وكأنها

تعرض فقط . الى أن لجان الوزارة ترى عدم اعادة الطالب لجميع الإمتحانات فى الدور الثانى لو كان راسبا فى مادة واحدة . وترفع تقريرها للمجلس وكأنها تتنصل او تخلى مسئوليتها عن رأى الوزارة ولجانها .

وللتأكيد على أن التقرير ما زال متأثرا بافكار وآراء العقاد فقد لاحظ ذلك أحد النواب المعارضين وانبرى واشار الى ان اللجنة مازالت متأثرة بالرأى السابق للجنة . ولكن صدرت موافقة عامة تأكيدا لإلتزام الأغلبية حزبيا . وعندما اشارت اللجنة فى نهاية تقريرها عن أحد الأعضاء الذى امتنع عن ابداء رأيه كان هو عباس العقاد والذى اعلن ذلك فى قاعة مجلس النواب تأكيدا على عدم تغيير موقفه الثابت والذى بنى على فكر وليس مجرد رأى وبنى على دراسة لجوانب لموضوع المتعددة ولذلك فإن رأيه مدروس دون بقية النواب ولذلك كان رأيه يحمل التقرير الثانى بصماته ولمحاته وتفكيره المنطقى .

وهكذا كان للعقاد فكره وممارسته البرلمانية نحو قضية التعليم فهو يعتبرها قضية فاصلة وكان يعد العدة دائما لمناقشتها مع اى طرف او جهة معنية . يتحدث بثقة ويعرض رؤيته بمنطق بسيط وخلفيته دائما الثقافية الموسوعية العميقة وجديته فى الإلمام بشتى جوانب الموضوع حتى يتمكن من ادواته اللاذعة والمؤثرة فى المحيطين به حتى انه لم يحاول شخص تحت القبة مصادمته بل ربما يحاول عتابه واذا خرج اى شخص عن مقتضيات الفهم تلك يدفعه للإنفعال . وفى كل الأحوال فإن نبراسه فى الممارسة البرلمانية الدستور الذى دائما يحتكم اليه لتقوية البرلمان ومشاركته وتأثيره على قرارات وسياسات الحكومة لأنه لا يرضى أن يكون البرلمان ضعيفا يتخذ شكل دون مضمون مؤثر . وهذا ماسعى إليه دائما.

الفصل الثامن
العقاد وطه حسين تحت القبـة ؟؟

فى أوائل القرن العشرين شهدت مصر ارهاصات للتنوير وشهدت الحياة الثقافية خصوبة فى هذا الصدد . وخاصة وقدانسلخت مصر من الدولة العثمانية ثم شهدت الحركة الوطنية الإستقلال عن الإحتلال الإنجليزى وابرزها ثورة ١٩١٩ والتى حركت ايضا فكر وابداع المفكرين والكتاب لتحقيق تجديد الفكر الإسلامى فى خضم هذا الإحتلال وخاصة أن الدولة العثمانية حكمت مصر بأغلال دينية حاولت هذه الحركة الوطنية والقضية الثقافية التحرر من هذه الأغلال وتحقيق تجديد الفكر الدينى واستنباط الصحيح منه وغسيل ما علق بالدين من عادات وتقاليد ومفاهيم غير صحيحة عن الدين الإسلامى الذى يظل مصر ومن المفكرين ما اخطأ او بالغ فى التجديد الدينى بهدف التحديث ومنهم من أعاد صياغة الأفكار الدينية والمفاهيم الى الصحيح من الدين الذى يعد بكل المقاييس دين حضارى .

وتخللت أحيانا هذه الخصوبة الثقافية معارك فكرية أدبية وكان من ابرز رموزها فى العشرينات والثلاثينيات وما بعدها معارك جرت بين قطبى الفكر عباس محمود العقاد والدكتور طه حسين والذى كان ينتمى لحزب الأحرار الدستوريين . فالخصومة أيضا سياسية باعتبار ان العقاد كان ينتمى لحزب الوفد . وهكذا تبدو الخصومة فكرية وسياسية وأدبية . إلا أنهما التقيا تحت قبة البرلمان مرتين احداهما كانا الإثنين خارج البرلمان وثانيهما كان طه حسين أيضا خارج البرلمان غير أن العقاد كان تحت القبة فى قاعة مجلس النواب . ولكنه وكأنه حاضرا عن د طه حسين والمحامى عنه فى قضية فكرية . وتصادف هذه القضية هوى العقاد حيث انها تمثل حرية الفكر وحرية التعبير وحرية الرأى وهى من مقدسات العقاد ، وكان الحديث يدور حول الجامعة المصرية حيث أنها تحولت من أهلية الى حكومية ١٩٢٥ ولذلك كان المجلس يناقش ميزانية الجامعة . وفى خضم هذا النقاش أثار نائب موضوعا خاصا بالدكتور طه حسين كمدرس فى الجامعة وحول ذلك الأمر وقف النائب عبد العزيز الصوفانى افندى يتحدث قائلا : قامت ضجة فى سنة ١٩٢٦ حول كلية الآداب وحول كتاب وضعه فى ذلك الحين احد مدرسيها ولكن نظرا للظروف التى كانت قائمة وقتئذ انتهى الأمر بما لا يتفق وما كان ينتظره المجلس .

واستطرد يقول : على إن المسألة مرت لا على أن تبقى حيث انتهت بل لتتخذ الإحتياطات فى المستقبل لمنع ما كان موجودا من سوء التدريس وسوء الغايات التى ليس من التعليم فى شئ وهآنذا أرى أن الحالة التى قامت حولها تلك الضجات والمناقشات لا زالت باقية عند الحد الذى تركناها فيه بل اقول انها تسير من سئ الى أسوأ فقد استرسل مؤلف هذا

الكتاب فى خطته استرسالا وكان الواجب يقضى عليه - وهو مدرس كبير- أن يحترم هذا المجلس الذى يضم خيرة أبناء البلاد الذين يعبرون عن شعورها العام احسن تعبير . اقول ذلك بمناسبة التدريس فى كلية الآداب واقصد على وجه التخصيص مدرس آداب اللغة فى تلك الكلية . فقد لجأ حضرته الى جمع المذكرات التى كان يلقيها على طلبة كلية الآداب وجعل منها كتابا نشره بين الناس وأنى اذا تعرضت اليوم لطريقة تدريس هذه اللغة فإنى أتعرض اليها من نواح ثلاث : الأولى - الناحية الأخلاقية والثانية تتعلق بالآداب العامة - ويدخل الدين ضمن هاتين الناحيتين بطبيعة الحال - والثالثة تتعلق بالتدريس من الوجهة العلمية.

وقاطعه النائب الدكتورعبد الخالق سليم وتساءل : متى طبع هذا الكتاب ؟

واستطرد عبد العزيز الصوفانى افندى بقوله : لقد طبع قبل ١٩٢٦ على ما اذكر وكان اسمه وقتئذ " الشعر الجاهلى وأخيرا عدل الإسم فأصبح " الأدب الجاهلى " . وقد لجأ حضرة المؤلف بعد الضجة التى قامت فى سنة ١٩٢٦ الى حذف جزء يسير من الكتاب الأول وترك الباقى كما هو بلا تغيير فى ابوابه أو مشتملاته اللهم الا اضافة كلمة فى المقدمة اشار فيها الى الجزء الذى حذف فكانت هذه الكلمة اسوأ مما حذف .

وأضاف قائلا . إذا رجعتم حضراتكم الى موضوع الكتاب من الوجهة الأخلاقية وجدتم فيه خروجا شديدا يخشى منه على اخلاق الطلبة الذين هم بحكم موقفهم - مضطرون الى دراسة هذا الكتاب وتفهم معناه لأنهم يؤدون فيه امتحانا . وأؤكد لحضراتكم أننى حاولت أن اقتطف بعض ابيات الكتاب لألقيها فى هذا المجلس للتدليل على صحة قولى ولكننى لم اجرؤ على ذلك إذ منعنى الأدب عن القاء مثل هذه الأبيات التى ينفر السمع عن معناها .

وهنا تعالت اصوات تطالبه بذكر بعضا منها . واستطرد وقال : إن الأبيات التى اشرت اليها وردت فى هذا الكتاب على سبيل التدليل العلمى ولكن أؤكد لحضراتكم انها المجون بعينه والخلاعة التى لا حد لها . واننى اكرر أنه لا يمكننى أن اذكر شيئا منها ولمن لم يطلع على الكتاب أن يفعل ذلك وهو لا شك خارج بعد تلاوته اشد منى قسوة فى الحكم عليه ..

واستدرك قائلا : لقد انتقد هذا الكتاب بعد نشره من الوجهة العلمية كثير من العلماء الذين لا يقلون عن مؤلفه علما اننى على استعداد أن أقدم لحضراتكم الكتب التى وضعوها فى هذا الشأن إذا اردتم وقد حكموا فى هذه الكتب حكما جازما بأن الكتاب المذكور غيرصالح من الوجهة العلمية مطلقا . بقيت بعد ذلك الوجهة الدينية وهذه هى المسألة التى اثيرت .

وتدخل رئيس المجلس متسائلا : أيريد حضرة العضو أن يصبح هذا المجلس مجمعا علميا حتى يتمكن من درس هذا الكتاب بالطريقة العلمية الواجبة ؟ أم يريد أن يقرر المجلس الغاء هذا الكتاب ومنع تدريسه دون أن يطلع عليه ويدرسه .؟

إلا أن النائب عبد العزيز الصوفانى افندى تجاهل الإجابة بالتحديد على اسئلة رئيس المجلس واستمر قائلا : إن من حقى أن أسأل الوزارة عما اذا كان هذا الكتاب قد درس من الوجهة العلمية ؟ وأريد أن أثبت بما عندى من البيانات والمعلومات أن هذا الكتاب غير صالح للتدريس مطلقا ولى الحق فى أن أطلب استبعاده وسأقدم لحضراتكم الدليل القاطع على عدم صلاحية هذا الكتاب من جميع الوجوه بإقرار رجال التعليم بوزارة المعارف العمومية .

واستدرك قوله : قامت فى سنة ١٩٢٦ ضجة حول هذا الكتاب فاضطر وزير المعارف العمومية فى ذلك الوقت تهدئة للخواطر - الى تأليف لجان لدرس هذا الكتاب وإبداء رأيها فيه من الوجهة الدينية وهذا بعض ما جاء بتقرير احدى هذه اللجان - اتلوه على حضراتكم :

قرأت اللجنة فصول هذا الكتاب (الأدب الجاهلى) فوجدت فيه شيئا كثيرا يناقض الدين الإسلامى ويمسه مسا مختلف الدرجات فى اصوله وفروعه من درجة الكفر الى درجة المخالفة للأدب العام . وجاء فى هذا التقرير أيضا ما يأتى : " هذا الكتاب فى مقدماته ونتائجه غريب فإن قارئه لايدرى أى النوعين هو المقصود أهى المقدمات وحدها أم هى النتائج دون المقدمات . مقدمات على اشد حالات الخطر ونتائج فى ادنى دركات التفاهة .

ووصل النائب فى توضيح رأيه مستندا الى ما جاء بالتقارير حتى قال : هذا ما قررته لجنة رسمية بشأن ضرر هذا الكتاب وعدم صلاحيته للتدريس من الوجهتين الدينية والعلمية ولو أن الغرض من تأليفها كان قاصرا على فحصه من الناحية الدينية فقط . فلو كان هذا الكتاب يحوى شيئا من العلم لما جرؤت لجنة مكونة من كبار رجال العلم بالوزارة على أن تقرر رأيها فيه بهذا الكيفية وبهذا الوضوح الذى لا يقبل شكا ولا تأويلا وإذا تكلمت الآن فإنى اتكلم مدفوعا بعامل الغيرة على اخلاق شبان من خيرة ابناء الأمة وتحت تأثير الرغبة فى انقاذهم من يدى رجل يفسد عقولهم واخلاقهم ويطعن فى دينهم دون أن تأخذه عليهم شفقة أو رحمة .

وعندئذ نال النائب التصفيق .

ثم عاد لحديثه اكثرثقة وقال : كان الواجب على هذا الرجل بعد أن اجمع رأى العلماء على أن كتابه مضلل للعقول ومفسد للأخلاق أن يرعوى عن غوايته ويرجع عن خطته لو كان رائده المصلحة فحسب اما وقد اصر على المكابرة وسار على طريقة اشد خطر على اخلاق الطلبة أرانى مضطرا الى أن أتقدم الى صاحب العزة وزير المعارف العمومية طالبا منه أن يدلى الى المجلس بما يرى اتخاذه من الإجراءات لصون اخلاق الشبان والمحافظة على دينهم وأرجو أن يكون القرار الذى يصدره فى هذا الشأن ضامنا لمصلحة هؤلاء الشبان وكفيلا بدرء هذه الأخطار عنهم وأنى ارجئ تقديم اقتراح فى هذه المسألة حتى أسمع اجابة حضرة الوزير على سؤالى هذا وانى اوجه نظره فى الوقت ذاته الى أن المجلس فى الدورات السابقة قد ابدى رأيه فى هذا الموضوع الهام الذى يمس العلم والدين .. وعندئذ مرة ثانية نال الرجل التصفيق .

قام وزير المعارف العمومية محمد بهى الدين بركات باشا وعلق على كلام النائب ومحاولا الرد على تساؤله وقال : لقد تكلم حضرة النائب المحترم فى هذا الموضوع بصفة عامة ووزارة المعارف العمومية على تمام الإستعداد لبحث هذه المسألة بما تستحقه من العناية والدقة وانها لتكون شاكرة لحضرته لو أمدها بالمعلومات والبيانات التى لم يرد أن يلقيها على المجلس حتى يساعدها بذلك على هذا البحث وأنى سأعمل على وضع الأمور فى نصابها واتخذ من الأجراءات ما يدعو الى طمأنينة المجلس على الحالة الأخلاقية والدينية والعلمية فى الجامعة المصرية .ونال الوزير أيضا التصفيق.

ثم تحدث محمد نصار بك رئيس لجنة المعارف بالمجلس الذى أكد تأييده للوزير فقال: اشكر لحضرة الوزير تصريحه ببحث هذا الكتاب الذى هو فى الواقع نفس كتاب الشعر الجاهلى الذى سبق أن قررت الوزارة الغاءه ومصادرته ولا يختلف عنه الا فى شئ قليل .

ولكن النائب استدرك يسأل الوزير قائلا : ولكنى اريد أن أسأله عما إذا كانت دراسة آداب اللغة العربية فى كلية اداب قد وضعت لها خطة مرسومة تسير عليها اسوة بجميع المواد الأخرى . إذ أنى أعلم أن العلوم التى تدرس بالكليات الآخرى تدرس طبقا لنظم معلومة وخطط مرسومة ـ على حين أن دراسة اللغة العربية وآدابها تسير طبقا لما يمليه شخص معلوم وهو الذى تكلم عنه حضرة النائب المحترم .

وهنا وقف الدكتور على ابراهيم بك وكيل الجامعة المصرية والذى كان يحضر الجلسة وأجاب : إن خطط الدراسة بكليتى الآداب والعلوم لا تزال قيد البحث وبمجرد الإنتهاء من

وضعها ستعرض على المجلس للمصادقة عليها . أما برامج كليتى الحقوق والطب فقد صودق عليها .

ولكن تدخل النائب محمود سليمان غنام افندى واجرى حوارا قصيرا سريعا مع وكيل الجامعة ولكنه كان اقرب الى التحقيق وبادره بسؤال : أريد أن أعلم هل قررت وزارة المعارف العمومية تدريس كتاب الأدب الجاهلى بعد صدور قرار اللجنة التى تألفت لبحث هذا الكتاب ؟ أجابه وكيل الجامعة المصرية بقوله : ليست للجامعة كتب مقررة ولا تصرف لطلبتها كتب معينه كما هى الحال فى المدارس وعلى ذلك فالطلبة أحرار فى شراء الكتب التى يرون فيها فائدتهم عاد وسأله : اذن ما هى المناسبة التى دعت الى تأليف لجنة لبحث هذا الكتاب؟ أجابه الرجل قائلا : ليس لى بهذه المسألة علم انما اقول أن الجامعة لا تصرف كتبا لطلبتها ولا تكلفهم شراء كتب معينة . عاد النائب يسأله : سبق أن أثيرت مسألة هذا الكتاب فى هذا المجلس عام ١٩٢٦ فما هى الإجراءات التى اتخذتها وزارة المعارف العمومية لتنفيذ قرار المجلس فى هذا الصدد؟ اجابه الوكيل قائلا : لقد حفظ هذا الكتاب فى مخزن الجامعة وهو موجود فيه الى الآن الا أن النائب عاد واشار الى أن الكتاب وضع فى شكل آخر ويدرس الآن على علم من الوزارة وهنا وقف وزير المعارف العموية لينهى هذا الحوار وقال : لقد وعدت المجلس بالعناية ببحث الموضوع إلا أن النائب ابراهيم القاياتى وقف يقول : إن مسألة هذا الكتاب كانت معه موضع مناقشات طويلة فى هذا المجلس فيما مضى . وقد قررت اللجان التى الفت لبحث الكتاب أنه يحوى طعنا فى الدين وانه ليس من الكتب التى يطلق عليها اسم الكتب العلمية بالمعنى الصحيح وما هو الا خلط وهذيان كما قال حضرة وكيل النيابة الذى حقق فى امر هذا الكتاب ثم ارتفعت نبرة صوته غاضبا يقول : واننى يا حضرات الزملاء اتساءل عن السبب فى ابقاء شخص - هذا شأنه وهذا مقدار الشك فى كتابه - مدرسا فى الجامعة رغم انف أمة باجمعها ورغم الإمتعاض الشديد الذى اظهره هذا المجلس ورغم ما قررته اللجان التى درست الكتاب وأبدت رأيها فيه . لهذه الإعتبارات اقترح الغاء وظيفة هذا المدرس من ميزانية الجامعة المصرية وعندئذ نال النائب التصفيق

ثم انبرى النائب احمد حمدى سيف النصر بك قائلا : ارجو من حضرة صاحب العزة وزير المعارف أن يعرض نتيجة بحثه على المجلس فى هذه الدورة ؟

رد عليه الوزيرمؤكدا : وعدت حضراتكم ببحث المسألة باسرع ما يمكن وبالعناية الواجبة اما تحديد الوقت فهذا مالا استطيعه لأنه يترتب على الزمن اللازم لبحث هذه المسائل.

إلا أن النائب عبد العزيز الصوفانى افندى مفجر قضية الكتاب ود طه حسين قال: ارجو أن يلاحظ أن حضرة وكيل الجامعة قال أن هذا الكتاب قد طبع ومنع توزيعه فعلا . وقد قال حضرة وكيل الجامعة انه لا توجد كتب تدرس بالجامعة ولكن الكتاب الذى نحن بصدده ليس الا مجموعة المحاضرات التى يلقيها المدرس على الطلبة . وأضاف وقال : إن هذا الكتاب كان على وشك التوزيع لولا الزوبعة التى قامت فى طريقه اذ ذاك تلك الزوبعة التى اثارها فى هذا المجلس على ما اتذكر حضرة النائب المحترم عبد الحميد البنان افندى وقد كانت سببا فى وقف توزيع الكتاب المذكور فحوصر داخل الجامعة ولم يتمكن واضعه ولا اعوانه من توزيعه .

ثم استدرك قائلا : ومع احترامى للرأى الذى أدلى به حضرة صاحب العزة الوزير فإنى مقتنع بأنه يشعر شعورنا ويحس احساسنا وانه يشاركنا فى كل ما يتعلق بالمحافظة على الآداب والأخلاق والعلم والدين وانى لمعتقد بأن هذا الوعد كاف لحل هذه العقدة بالحكمة والروية اللتين نعهدهما فى عزته . ولكن ارجو أن يسرع ما استطاع فى وضع قيود لما يدرس بالجامعة - وهو صاحب السلطة المطلقة فى ذلك - حتى تمكن مراقبة المحاضرات التى يلقيها الأساتذة فى الجامعة ورد عليه الوزير محاولا طمأنته وقال بهدوء : عندما يتقدم لى حضرة العضو المحترم بالتفاصيل التى اشار اليها فإنى اكون مستعدا أن اتخذ بشأنها ما يكون حاسما . ثم اعلن رئيس المجلس ويصا واصف قائلا : قدم حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم الغاياتى اقتراحا هذا نصه : " اقترح حذف اعتماد وظيفة مدرس قسم الآداب بالجامعة المصرية حتى تعين الوزارة من يشغلها بدل القائم بها الآن " ثم انبرى الشيخ عباس عبد الفتاح الجمل يتحدث غاضبا : كنت فى الواقع أريد التكلم عن قانون الجامعة المصرية الذى صدر فى غيبة البرلمان ونفذ للضرورة ولم تبحث الوزارة فى صلاحيته مع قيام الأدلة على فساده .

ولكن رئيس المجلس لاحظ غضب النائب وخشى أن يندفع ويخطئ وتدخل وأشار اليه بقوله : أوجه نظر حضرة العضو المحترم الى التكلم فى موضع الإقتراح .

وعاد الشيخ عباس عبد الفتاح الجمل يبرر قوله السابق موضحا رأيه فقال : اننى ما تقدمت بهذه المقدمة الا لأبين ان المجلس انما يريد الإصلاح ولايريد الهدم . وإذا كانت استاذية الآداب العربية فى الجامعة غير صالحة أو معوجة الى حد ما وجب على وزارة المعارف العمومية معالجتها مع سائر الأمور الفاسدة فى الجامعة وتلك المعالجة لا تكون

بالهدم او التبديل بالإصلاح وعلى ذلك فإنى لا أوافق على هذا الإقتراح لأنه يرمى الى البتر لا إلى الإصلاح .

وذهب النائب محمد محمود افندى الى قوله : انى أعارض فى هذا الإقتراح لأن هناك فرقا بين الموظف والوظيفة وقد تكون الوظيفة ضرورية والموظف غير لائق لذلك لا اوافق مطلقا على حذف الإعتماد الخاص بها . وقد وعد حضرة صاحب العزة الوزيرببحث الموضوع واننا واثقون من أنه سيتخذ فيه قرارا يرضى الجميع .

تدخل رئيس المجلس محاولا لفت نظر النواب الى مبدأ الفصل بين السلطات ولكن بأسلوب موحى بذلك دون التصريح وقال : اوجه نظر حضراتكم الى هذا الإقتراح من الوجهة الدستورية : فهل ترون أن طلب حضرة المقترح يعتبر تدخلا فى أعمال السلطة التنفيذية والزاما للحكومة بعمل هو من اختصاصها وحدها .

جاءت اجابات بعض النواب مؤكدين احترام هذا المبدأ ولكن فى صيغ غير مباشرة واولهم النائب عمر محمد افندى حيث قال : اعتقد أن حضرة صاحب العزة الوزير هو المنوط به النظر فى حالة هذا الموظف وكل ما نرجوه أن يعنى العناية التامة بالموضوع ويبحثه فى اقرب فرصة وذهب النائب عوض الجندى افندى الى تأييد النائب الأستاذ محمد عمر وأكد هذا التأييد النائب عبد الله الحديدى افندى وقال : وانا ايضا من رأى الأستاذ عمر محمد ولا ارى الغاء الوظيفة لأنها من الوظائف الرئيسية فى قسم الآداب بالجامعة وليس من الأصول الدستورية فى شئ اثارة البحث فى كفاءة موظف او عزله لأن هذا ليس من شأن المجلس ، ومهمة المجلس البحث فى النظم التشريعية ليس الا .

واثيرت ضجة بقاعة المجلس ورغم ذلك أعلن بقوله : لذلك ارى رفض هذا الإقتراح ثم تحدث يوسف احمد الجندى افندى قائلا : اطلب من حضرة الأستاذ رئيس المجلس الا يضع هذا الإقتراح موضع الإقتراح لأن الغرض منه فصل موظف بالذات وهو غير جائز دستوريا.وانبرى مقدم الإقتراع الشيخ ابراهيم القاياتى يدافع عن اقتراحه قائلا : إن الشخص المقصود هو شخص ألم الأمة جميعها .

وعقب رئيس المجلس بقوله : ذكر حضرة النائب المحترم الأستاذ يوسف احمد الجندى أن الإقتراح غير دستورى وقد كان لى الحق الا اطرحه على المجلس فارجو أن يتكلم حضرة العضو المحترم الآن فى الإقتراح من وجهة دستوريته .



انبرى مرة أخرى مقدم الإقتراح وتساءل بغضب : أريد أن أعرف ما إذا كان لنا الحق فى مراقبة من يطغى على ديننا أم لا .

ويبدو أن رئيس المجلس كان يتابع مناخ القاعة بما فيها من امواج عالية ومتلاطمة حول مؤلف الكتاب الدكتور حسين طه ولما له من مكانة فكرية ادبية رفيعة ولاشك أن عباس محمود العقاد كان قد طلب الكلمة إلا أن رئيس المجلس منحه فرصته فى الحديث وهو يشعر بأن العقاد يقرأ ويطالع القاعة باهتمام شديد وبذلك فهو سمح له بالكلام كآخر المتحدثين ليدلى بكلمته ورأيه فى هذه القضية بعد استيعابه مايدور فى القاعة ويشعر مقدما ان العقاد سيكون منصفا لما له من موقف ايجابى سابق بالنسبة للدكتور طه حسين .

وتحدث العقاد كسياسى وبرلمانى وناقد أدبى ومفكر كل ذلك امتزج فى كلمة قصيرة قسمها بمنطق الواثق والإدراك الواعى المستنير بما يدور فى القاعة وبادر حديثه برأى قاطع قائلا : فى رأى ان هذا الإقتراح غير دستورى وان كل ما نملكه فى هذه الحادثة بالذات هو طلب التحقيق فى امور معينة يصح أن ينسبها من شاء الى صاحب الكتاب سواء كانت علمية ام دينية ام اخلاقيه وهذه مسألة يجب أن تكون محل بحث الوزارة قبل أن يفصل فيها المجلس.(١٧) .

ولكنه ابدى تقديره الكبير للمكانة الرفيعة للدكتور طه حسين حيث أكد رفعة شأنه عن الذين يقومون بالتحقيق او البحث فى كتابة وقالها بصوت قوى كزئير اسد : وأزيد على ذلك ألا يسند بحث الكتاب الى لجنة من تلك اللجان التى تلاحضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى افندى بعض فقرات من قراراتها عنه لأن هذه اللجان لا يمكن أن تبلغ شأو الأستاذ الذى وضع الكتاب من حيث المعرفة بالآداب العربية ولا يمكن ان نجد بسهولة رجلا يقوم بتدريس الأدب العربى مثلما يقوم به صاحب الكتاب او على درجة قريبة منه .

واستطرد يتحدث كناقد ادبى قائلا : اننى قرأت هذا الكتاب وقد وجد به ما ينتقد من الوجهة الأدبية وهذا من السهل وجوده فى كثير من الكتب ولكنى اعترف بأننى لم أجد فى الطبعة الحديثة على الخصوص ما يمس الدين أو الأخلاق .

وبالطبع عندما يذكر ذلك وهو من المفكرين وخاصة فى مجال الفكر الإسلامى فإن رأيه يعد شهادة كبيرة بإبراء ذمة الدكتور طه حسين فى هذا الصدد . ويؤكد رأيه فى صيغة سياسية قائلا : وإنى أعتقد أن حكومتنا بصفة خاصة شديدة الحرص على الدين والأخلاق

وربما كانت هناك حكومات أخرى تسمح بأن تلقى فى جامعاتها آراء تتعلق بالأخلاق وبالدين مما يفتح مجالا للنقد ولكنها ليست هذه الحكومة على كل حال .

ثم استدرك كمفكر يقول : وقد أشار النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى افندى إلى فقرات فى الكتاب يحسبها من المجون . والحقيقة أن أمثال هذه الإشارات لا تعيب كتابا فى الأدب إذ الواقع أننا ونحن ندرس الأدب الحالات النفسية كما تدرس الأمراض فى كلية الطب وفيها ما يتعلق بالحياء ولكننا لا نمنع هذه الدراسة .

وختم حديثه : لذلك أرى أن ننتظر نتيجة البحث الذى سيقوم به حضرة صاحب العزة وزير المعارف العمومية وعندئذ يكون لنا رأى فى الموضوع .

وأخذ رئيس المجلس يعرض الإقتراح من حيث دستوريته أو عدمها وطالب الذى يؤيد الإقتراح دستورى ويجب طرحه على المجلس يقف (وقف خمسة أعضاء) وأعلن رئيس المجلس أنه إذن تقرر رفض النظر فى موضوع الإقتراح لعدم دستوريته .

ورغم ذلك طالب أحد هم باعدام كتاب الشعر الجاهلى ودارت مناقشة ساخنة فى هذا ولكن أحدهم حاول أن يعرج بهذه الرغبة نحو كتاب الأدب الجاهلى الجديد إلا أن النائب زكريا مهنا افندىوقف يقول : إن الكتاب الذى نشكو منه قد يكون فيه مساس أو لايكون فيه . إلا أننى سمعت الآن من نائب معنا استطيع أن أقول بحق أنه من أفذاذ الكتاب والشعراء هذا الكتاب ليس فيه تعريض بالدين وأظن أنه ما قال هذا الا بعد أن قرأ الكتاب الجديد وقد استبعد الكتاب القديم واحترم قرار المجلس فيه .

والمشهد السابق للمناقشة التى دارت حول كتب طه حسين كان ابرز ملامحها الهجوم الشديد على الدكتور طه حسين والذى وصل الى مداه فى طلب الغاء وظيفته حتى يعين بديلا له لأنه ليس من حق المجلس فصل أى شخص من الحكومة ولكنه من حقه الغاء الإعتماد المالى للوظيفة ومن ثم تكون النتيجة فصله بطريق غير مباشر . وأتهم طه حسين وقيل فيه ما يقال فى الخمر وخاصة أن له سابقة إصدار كتاب الشعر الجاهلى عام ١٩٢٦ ثم اعاد صياغته مرة أخرى بعنوان الأدب الجاهلى . وكان الإنفعال ساخن بين النواب الذين تحدثوا فى هذا الموضوع .

وقد بدت بعض العناصر فى القاعة على درجات كبيرة من الفطنة والكياسة والتروى والتهدئة . وكانت ممثلة فى رئيس المجلس ويصا واصف ووزير المعارف العمومية محمد بهى الدين بركات وأخيرا عباس محمود العقاد .

فقد ادار ويصا واصف هذه الجلسة الحساسة ـ بالنسبة إليه كمسيحى ـ بحكمة وكياسة حتى لا يتهم او تشوبه شائبة فى موقف كهذا يبدو فيه ان هناك هجوما على الإسلام ولذلك اتسع صدره للنواب الذين انتابتهم انفعالات ضد مؤلف الكتاب ولكنه ايضا عندما اقترح بفصل د طه حسين عرض الأمر دستوريا وقد بدا فى تلميحاته أنه غير دستورى وبالفعل وافقه المجلس على ذلك ورأوا أنه اقتراح غير دستورى . وعرض تساؤلا لم يجب عليه احد النواب ولكن مجرد طرحه فهو من الكياسة والفطنة أوحى بها للنواب من أن النائب عبد العزيز الصوفانى يهاجم كتاب لم يعرض على المجلس كما أنه كتاب علمى يدرس فى الجامعة وادراكه المكانة الرفيعة للدكتور طه حسين وهكذا وصل للنواب اشعاعات اسئلته واعتقد أن ذلك كان له تأثير فى عدم فصل طه حسين من الجامعة كإجراء غير دستورى لايختص به المجلس . وجاءت هذه الإشعاعات عندما تساءل للنائب : أيريد حضرة العضو أن يصبح هذا المجلس مجمعا علميا حتى يتمكن من درس هذا الكتاب بالطريقة العلمية الواجبة ؟ أم يريد أن يقرر المجلس الغاء هذا الكتاب ومنع تدريسه دون أن يطلع عليه ويدرسه ؟ وقد تجاهل النائب الإجابة مما اوعز للنواب عجزه عن الإجابة القاطعة كما طلبها رئيس المجلس . ،اما الوزير فقد اكتفى بتهدئة وطمأنة النواب بأن الأمر سيكون موضع اهتمام وبحث وفحص وتحقيق وسيعرض نتائج ذلك على المجلس .

واما عباس العقاد وكان آخر المتحدثين كما اراد رئيس المجلس فقد أدرك مغزى ذلك وتحدث بثقة ودافع عن حرية الرأى والتعبير والفكر بأدواته المنطقية مما وجه الى الكتاب. فقد طمأن النواب من الجانب الأخلاقى والأدبى والسياسى وكذلك من الوجهة الدينية ومع ذلك رأى ان يترك الأمر للوزارة للتحقيق وهو يدرك أن الوزير قد راوغ وأتى من المناورة للتخفيف وتهدئة النواب ويدرك أيضا أن الأمرسيمر بعد هذه الزوبعة الإنفعالية كما وقع ذلك فى عام ١٩٢٦ عندما صدر كتاب الشعر الجاهلى وكان له موقف إيجابى حينذاك من الدكتور طه حسين .

ولطالما اشرنا الى الموقف السابق فإنه من الضرورى الإستطراد فى عرض مشهد الموقف السابق لأهميته الموضوعية ولأهمية أطرافه الرئيسية الممثلة فى سعد زغلول رئيس

مجلس النواب ورئيس الوزراء عدلى باشا يكن ومحمد فكرى اباظة شاهد وشارك فى هذا المشهد وعباس العقاد الذى لم يحضر المشهد ولكنه انتقده فى مقال صحفى . وهذا المشهد السابق حدث فى سبتمبر عام ١٩٢٦ حيث بدأت جلسة مجلس النواب المسائية برئاسة سعد زغلول وحضور رئيس الوزراء عدلى باشا يكن والوزراء ما عدا وزير الخارجية ودار الحديث عن ميزانية الجامعة المصرية .

وأثناء هذا الحديث والنقاش كان النائب عبد الخالق عطية افندى يتحدث عن ميزانية الجامعة حيث كانت تطالب الحكومة اعتمادات مالية تصل الى اكثر من ٣٠٠ الف جنيه لمصروفات الجامعة . ولكنه عرض مفاجأة حول كتاب الشعر الجاهلى الذى كتبه الدكتور طه حسين ووزع على الطلبة بصفته مدرسا لهم للأدب العربى ووجه له سهاما هجومية لأنه كما قال : ذلك الكتاب الذى تضمن طعنا ذريعا على الموسوية الكريمة والعيسوية الرحيم وعلى الإسلام دين الدولة المصرية بنص الدستور . واضاف بقوله : ألا ألا يتأول علينا متأول أو يتقول علينا متقول أو يمتن بأنه اشد منا غيرة على حرية العلم والتعليم وأعظم منا رغبة فى تأييد حرية الرأى والتفكير .

وقد عرض بعض الأسئلة على وزير المعارف . على الشمسى أفندى حول هذا الكتاب والإجراءات التى اتخذت ضده ؟؟ .

وقد عقب الوزير فأشار قائلا : أن حادثة كتاب الشعر الجاهلى وقعت كما تعلمون فى عهد الوزارة السابقة فلم توليت وزارة المعارف أردت أن اقف على حقيقة الأمر فسألت حضرة مدير الجامعة عن الإجراءات التى اتخذها ازاء هذه الحادثة فأجاب بأن الجامعة منعت انتشار الكتاب بأن اشترت جميع نسخه من المكاتب وحفظتها فى مخازنها واتخذت الإجراءات اللازمة لمنع طبع نسخ اخرى منه .

وكان النائب عبد الحميد البنان قدم اقتراحا وأعلن النائب الشيخ مصطفى القاياتى أنه يؤيده وهو أولا مصادرة واعدام كتاب طه حسين المسمى فى الشعر الجاهلى وثانيا تكليف النيابة العمومية برفع الدعوى العمومية على طه حسين مؤلف هذا الكتاب لطعنه على الدين الإسلامى دين الدولة وثالثا الغاء وظيفتة من الجامعة وذلك بتقرير عدم الموافقة على الإعتماد المخصص لها .

ثم تلى اقتراح آخر من النائب سلطان السعدى بك نصه : اقترح بعد البيانات التى يسمعها المجلس الموقر عن كتاب الشعر الجاهلى أن يقرر المجلس رغبته الى الوزارة فى معاقبة مؤلف هذا الكتاب الذى أهان فى مؤلفه الشرائع السماوية والأنبياء وأهان فيه دين الدولة الرسمى وأن تتخذ الوزارة ما يحفظ المعاهد العلمية من أن تكون مقاما لمثل هذا المتهجم مع اتخاذ اللازم لإعدام النسخ الموجودة من هذا الكتاب .

ولكن تحدث محمد فكرى أباظه افندى محاولا التخفيف من حدة الموقف تجاه طه حسين وقال بهدوء : لى كلمة فيما يخص الإقتراح من جهة الشكل فقط إذ أن كل عواطفنا مشتركة فى الموضوع فالقسم الأول من الإقتراح يقضى بمصادرة الكتاب وهذا ليس من سلطة المجلس ولا سبيل اليه الا بحكم من المحاكم والقسم الثانى الخاص بتكليف النيابة رفع الدعوى العمومية ليس من شأننا ايضا لأن على النيابة أن تتخذ الإجراءا ت من تلقاء نفسها إن وجدت أن فى الأمر ما يستدعى ذلك وأما القسم الثالث فأتشرف بالإنضمام لرأى سلطان السعدى بك من أن لا علاقة للوظيفة بالشخص وأرى أن نكتفى بوعد وزيرالمعارف العمومية على الشمسى أفندى الذى وعد باتخاذ الإجراءات لأننا جميعا نثق بمعاليه وأن نترك له الوقت الكافى لبحث الموضوع بحثا وافيا وعرض نتيجة هذا البحث على المجلس .

وتحدث رئيس مجلس النواب سعد زغلول وتساءل : هل يريد مقدم الإقتراح الأول أن يؤخذ الرأى على اقتراحه فقرة فقرة ؟

أجابه عبد الحميد افندى على الفور : نعم

ولكن د وهبة القاضى بك تدخل ليلطف ايضا جو القاعة قائلا : اذكر أن الشيخ طه حسين كتب فى الصحف أنه يؤمن بالله ونبيه ورسله وكتبه .

وعلى الفور قامت ضجة بالقاعة احتجاجا على كلامه فرد الرجل على هذا الإحتجاج قائلا : إذن امتنع عن الكلام ما دمتم غيرراغبين فيه .

ووقف عدلى باشا يكن رئيس مجلس الوزراء يتحدث وكان ذلك نذيرمناقشة حادة فى مواجهة سعد زغلول رئيس المجلس وتحدث بلهجة غلبها طابع استنكارى فقال : لقد ذكر معالى وير المعارف العمومية ـ على الشمسى افندى أن هذا الكتاب قد طبع ونشر فى عهد الوزارة السابقة وحين تشكلت هذه الوزارة وجدت رياسة مجلس الوزراء خطابا من حضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر يطلب فيه من الحكومة ان تتخذ اجراءات خاصة فى

موضوع هذا الكتاب أذكر منها رفع الدعوى الجنائية على المؤلف فطلبت من وزيرالمعارف العمومية على الشمسى افندى بحث هذا الموضوع وبحثه وكتب الى خطابا تبين فيه نتيجة بحثه باشتراك مدير الجامعة وما رأى من اتخاذه التدابير اللازمة لمنع تكرار وقوع مثل هذا العمل فى المستقبل ووافقته عليه من حبس الكتاب أى منع انتشاره وبأن المؤلف اعتذر بما بينه وزير المعارف واخبرت فضيلته أيضا بما اعتزمته الحكومة من اتخاذ التدابير لمنع تكرار وقوع مثل هذا العمل من أى أستاذ بالجامعة وأرى أن موافقتى على ماقرره وزير المعارف عمل حكومى صدر من رئيس وزارة مسئول عنه وانى افهم ان يظهر المجلس استياءه من الكتاب وأن يترك لوزير المعارف الحرية فى اتخاذ اجراءات فوق ما اتخذها من قبل أن يقرر المجلس المجلس قرارا يخالف ما اتخذته الوزارة من الإجراءات أو أن يوجهها بالقيام بعمل معين عما فعلته وعما وعد به وزير المعارف فإنى اعتبره اعتراضا على اجراءاتها فى هذا الموضوع ويعرضها للمسئولية الوزارية .

وبهدوء رد سعد زغلول ، لم افهم القصد من هذا القول فهل تريد دولتكم الا يتخذ المجلس قرارا فى هذا الموضوع ؟

أجابه رئيس مجلس الوزراء بهدوء ايضا قائلا الإقتراح المعروض الآن يعتبر فى نظرى انتقادا للوزارة ويعرضها لمسألة الثقة .

علت نبرة سعد زغلول متسائلا : تريد اذن طرح مسألة الثقة بالوزارة ؟

وعلى الفور وبغضب محسوس قال : نعم .

تدخل فكرى أباظة محاول تخفيف حدة حوار سعد زغلول ورئيس الوزراء فقال: لقد أدليت بردود شكلية على اقتراح النائب عبد الحميد البنان افندى وأظن أن العمل بها يوفق بين الرأيين . وقد تملك الغضب ايضا سعد زغلول وخاطب النواب وقد اكتسى حديثه لهجة التهكم قائلا: حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يرى أنه إذا أصدر المجلس قرارا يخالف ما اتخذ من الإجراءات فإن ذلك يدعو الى طرح الثقة بالوزارة .

ولكن رئيس الوزراء عاد لتصحيح ما قصده وبلهجة حادة قال : قلت أنه اذا قرر المجلس ما يخالف الإجراءات التى اتخذت وما وعد به وزير المعارف العمومية فإن ذلك يدل على عدم ثقة المجلس بالوزارة .

ورد عليه سعد زغلول بقوله : لم يعد وزير المعارف العمومية بشئ في هذا الصدد .

وكان لابد أن وزير المعارف العمومية حينذاك يتدخل قائلا: قلت أن مؤلف هذا الكتاب غير موجود بمصر ووعدت بأن ابحث المسألة عند حضوره وأسأله فيها وبعد ذلك نتخذ مايتراءى من الإجراءات ونعرض كل ذلك على المجلس .

وذهب سعد زغلول الى القول : ولكن المجلس ينظر الآن فى الغاء وظيفته .

ورد عليه رئيس مجلس الوزراء : لاشك فى أن من حق المجلس الغاء أية وظيفة يشاء ولا اعتراض لى على ذلك مطلقا .

عاد سعد زغلول الى الضغط على رئيس الوزراء وتساءل : إذن تعارض دولتكم فى إحالة المؤلف على النيابة ؟

أجابه رئيس الوزراء قائلا : اعتبر ان فى تكليفنا بذلك عدم ارتياح لما قمنا به من الإجراءات وهذا يدعونى الى ..

وقاطعه سعد زغلول غاضبا وبحدة قال : أى أن الوزارة لا تود تكليف النيابة بالتحقيق؟؟

وتدخل وزير المعارف يبرر كلام رئيس الوزراء وقال : لا تعارض الوزارة فى ذلك بعد سؤال المؤلف وإذا تبين لها أن هناك جريمة ..

ورد عليه سعد زغلول بتهكم : يعنى أن الوزارة تعد بتكليف النيابة بالتحقيق إذا اتضح لها بعد سؤال المؤلف أن هناك جريمة ؟

وعاد رئيس الوزراء ليؤكد صحة سياسته ازاء هذا الأمر وقال : قلت أننا اتخذنا ما يجب اتخاذه من الإجراءات ..

وقاطعه سعد زغلول بحدة : ولكن للمجلس الحق فى ابداء رغبات .

ورد عليه رئيس الوزراء قائلا : إذا كان الغرض ابداء رغبة فهذا شئ آخر أما تكليف الحكومة بأمر فلا يعد ابداء رغبة من المجلس .



ولكن سعد زغلول تحدث وكأنه يلقى بدرس سياسى لرئيس الوزراء ليضعه بين خيارين فقال : يجوز للمجلس أن يكلف الحكومة باشياء مما له حق الرقابة عليها وما هى بداخله فى اختصاصه فهل تأبى الحكومة ذلك ؟ إذا كنتم تعدوننا بقبول ذلك فهذا حسن والا فإن ذلك يكون اساسا لمبدأ جديد يلزم بحثه .

ولكن رئيس الوزراء بادله نفس المنطق ورد عليه بقوله : هذه المسألة من اختصاص السلطة التنفيذية وللمجلس الحق فى ابداء رغبات بخصوصها فتبحث الحكومة هذه الرغبات لنرى ما إذا كان من الممكن تنفيذها أم لا فإذا تأكد للحكومة أن هناك جريمة قدمته للمحاكمة .

ثم خاطب سعد زغلول النواب وسألهم : هل حضراتكم موافقون على الرغبات التى تليت عليكم أعنى المصادرة وتكليف النيابة العمومية برفع الدعوى والغاء الوظيفة ؟

إلا أن النائب محمود لطيف بك تدخل محاولا تقريب وجهتى النظر واشاربقوله : إن الإقتراح الذى قدمته برغبة يوفق بين رأى المجلس ورأى الوزارة .

ولكن سعد زغلول عاد وطرح السؤال على النواب : هناك اقتراح برغبة فإما أن ترفضوه أو تقبلوه . ولكن فكرى اباظة علق قائلا : إن فى نصوص هذه الرغبة متناقضات . فمثلا أنه غير ممكن مصادرة الكتاب إلا بحكم .

وقرر سعد زغلول تجزئة الإقتراح محاولا تهدئة الموقف فقال : قيل إن ادارة الجامعة اشترت هذا الكتاب وحبسته لتمنع بذلك تداوله بين الناس فهل يكتفى حضرة مقدم الإقتراح بذلك أم يريد إعدامه ؟

رد صاحب الإقتراح عبد الحميد البنان على الفور : أريد إعدامه .

وبدوره وجه سعد زغلول نفس السؤال لوزير المعارف قائلا : هل تمانع وزارة المعارف فى اعدام هذا الكتاب ؟؟

اجابه وزير المعارف ايجابيا وصولا للتهدئة أيضا : أن وزارة المعارف لا تمانع فى ذلك .

ثم تحدث سعد زغلول وأشار الى أنه بقيت النقطة الثانية وهى تكليف النيابة العمومية باقامة الدعوى ضد المؤلف وتساءل : فهل ترى الحكومة إذا وافق المجلس على أبداء هذه الرغبة أن فى ذلك اعتداء على اختصاصها ؟ (١٨) .

وتدخل النائب عبد الخالق عطيه تخفيفا ايضا جو القاعة وقال : أرى أن المسألة تتعلق بالصيغة اكثر منها بالموضوع لأنه ربما يتبادر الى الذهن ان المقصود بلفظة تكليف الزام النيابة برفع الدعوى العمومية . فلذلك اقترح ان تستبدل بكلمة تكليف كلمة تبليغ . عاد سعد زغلول يطرح السؤال للحكومة بعد تعديل صيغته وتساءل : إذا استبدلت بكلمة تكليف المذكورة بالإقتراح كلمة تبليغ فهل لدى الحكومة ما يمنعها من تنفيذ هذه الرغبة إذا وافق المجلس على ابدائها ؟

وتحدث رئيس الوزراء وبدا إصراره على ما سبق أن ذكره واكد ذلك باجابته على سعد زغلول وقال لقد تصرفت الحكومة فى هذا الموضوع بما رأته مناسبا فتكليف المجلس اياها بأن تقوم بأكثر مما فعلت يفيد أن ما اتخذته من الإجراءات لم يكن كافيا . وأرى لهذا السبب أنه يجب على أن أعارض فى ذلك .

وهنا استشاط سعد زغلول غضبا وصاح بحدة قائلا : لايمكننا أن نقبل هذا مطلقا لأن للمجلس اختصاصات وحقوقا فله أن يبدى رغبات ويطلب طلبات فإذا لم تستطع الحكومة تنفيذها وجب عليها أن تبين له أسباب ذلك . أما إذا رأت الحكومة أنه ليس للمجلس - مبدئيا - أن يكلفها او يدعوها الى العمل فإننا لا نقبل ذلك ولا يمكن أن أرأس هذا المجلس إذا لم يكن ذلك من اختصاصه .

وهنا صفق له النواب ثم استدرك خطابه البرلمانى الثائر بقوله :

لقد أبدى المجلس فيما مضى رغبات أهم من هذه كثيرا فلم تعترض الحكومة على تنفيذها وبصفتى رئيس مجلس النواب لايمكن أن أرأس هذا المجلس إذا لم يكن ذلك من اختصاصه .



لقد أبدى المجلس فيا مضى رغبات أهم من هذه كثيرا فلم تعترض الحكومة على تنفيذها وبصفتى رئيس مجلس النواب لا يمكن أن اقبل ما تقوله الحكومة من أنه ليس من اختصاص المجلس أن يبدى رغبة كهذه خصوصا وانها ترمى الى إعطاء القضاء ماهو من حقوق القضاء .

ولكن رئيس مجلس الوزراء لم يردع من ثورة المنصة وغضبها ورد قائلا:

لاتقول الحكومة انه ليس من اختصاص المجلس ابداء رغبات ولكنها تقول انها تصرفت فى الموضوع فإذا وافق المجلس على هذه الرغبة فكأنه يقول أن ما قامت به الحكومة لم يكن كافيا . وعاد سعد زغلول مؤكدا رأيه قائلا : إذا كانت موافقة المجلس على إبداء هذه الرغبة تفيد أن تصرف الحكومة فى هذه المسألة لم يكن كافيا فإن له هذا الحق.

وعاد رئيس الوزراء يتحدث بإصرار على موقفه وقال : للمجلس هذا الحق إلا أن هذا يعتبر اعتراضا على تصرفات الحكومة .

ورد عليه سعد زغلول مستطردا فى جدله قائلا : أنه اعتراض بلا شك ولكن اذا رأى المجلس أن هذا الإعتراض فى محله فما رأى الحكومة فى ذلك .

تدخل فكرى اباظه ليهدئ من الإنفعال والغضب السائد وقال : أشار حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الى أن تصرفات الحكومة فى هذا الموضوع إجمالا ولكننا لم نطلع على تفاصيل هذه الإجراءات فمع تمسكنا بما لنا من حق ابداء رغبات يهمنا أن نطلع على تفصيل ما قامت به من التصرفات حتى يمكننا ان نحكم عليها ولكن بما ان الفرصة لاتسمح لنا ولا تمكننا من أن نحكم فيما اذا كانت هذه التصرفات كافية أم لا فإننى اقترح تأجيل النظرفى هذا الموضوع حتى نطلع على التفاصيل التى اشرت اليها .

وعقب سعد زغلول مؤكدا رأيه ويعيد صياغته قائلا : إن الحكومة لم تبين لنا هذه التفاصيل ولكنها تقول أن مطالبة المجلس اياها بالقيام بغير ما قامت به يعتبر اعتراضا على تصرفاتها حقيقة أن طلب المجلس يعتبر اعتراضا ولكنه فى محله . وعاد فكرى اباظه ليهدئ سعد زغلول وقال : تستطيع الحكومة استيفاء الموضوع فى فترة التأجيل .

ولكن سعد زغلول عقب : أن الموضوع مستوف .

وعندئذ تدخل وزير الحقانية ـ أحمد زكى ابو السعود باشا وتحدث بهدوء وثقة وقال : يظهر لى أن هذه المسألة تكاد أن تكون من اختصاص وزير الحقانية يريد المجلس الموقر أن يبدى رغبته بتقديم مؤلف كتاب فى الشعر الجاهلى الى المحاكمة وتقول الحكومة انها تصرفت فى هذه المسألة بطريقة مخصوصة قبل أن تثار فى المجلس ويقول معالى وزير المعارف أن هذه المسألة محل نظر الوزارة وأنها ستتخذ فيها ما تراه من الإجراءات فهل هناك فارق بين رغبة المجلس وما وعد به معالى وزير المعارف ؟ لا أظن أن هناك فارقا .

واستدرك الرجل موضحا بقوله : للمجلس أن يبدى رغبة بتبليغ النيابة العمومية لإقامة الدعوى ضد مؤلف الكتاب ولمعالى وزير المعارف أن ينظر فى هذه الرغبة ويتصرف فيها بما يراه وأظن أن هذا أليق بكرامة المجلس لأنه وهو الهيئة التشريعية إذا امر برفع الدعوى العمومية وجاء الحكم فيها مخالفا لرأيه كان معنى هذا أن رأى المجلس لم يكن فى محله . أما إذا تركت المسألة للحكومة ورأت أن تقيم الدعوى العمومية ثم صدر الحكم ببراءة المؤلف فلا يؤاخذ المجلس بشئ وتتحمل الوزارة وحدها مسئولية تصرفها .

وعقب سعد زغلول بهدوء وقد هدأ انفعاله وقال: يجوز أن يكون تبليغ النيابة من ضمن الإجراءات التى تتخذها الوزارة فى هذه المسألة وتبليغ النيابة هذا لا علاقة له بالحكم فى الدعوى . وعاد وزير الحقانية ـ أحمد زكى ابو السعود باشا ـ يقول : الذى فهمته أن الإقتراح يرمى الى تكليف النيابة برفع الدعوى العمومية ثم اعلن سعد زغلول انه ستستبدل بكلمة تكليف كلمة تبليغ وأظن أن تبليغ النيابة عن جريمة ارتكبت حق وواجب كل فرد .

رد وزيرالحقانية على الفور : لا نزاع فى ذلك .

واعلن مقدم الإقتراح عبد الحميد البنان موافقته على استبدال الكلمات .

وعند الحدود والكلمات التى اتفق عليها بين وزير الحقانية ـ احمد زكى ابو السعود باشا وسعد زغلول . تحدث الوزير بروية وهدوء وقال : استطيع أن أقول أن سبب عدم تبليغ النيابة ربما كان للمتأمل أن كتاب فى الشعر الجاهلى مكروه من الأصل . وكان من الواجب تجاهله وعدم اذاعته بين الجمهور ولكن لما كان التبليغ يقتضى نشر الكتاب للقراءة واذاعته بين افراد الأمة رأت الوزارة أن لا تبلغ النيابة استهانة بما يحمله الكتاب وتحقيرا لشأنه . فإذا رأى المجلس مع ذلك ضرورة لتبليغ النيابة فلا مانع من أن يبدى هذه الرغبة على أن تكون من ضمن الإجراءات التى تتخذها الحكومة .

وعلى أثر طرح منطق الوزير سأل سعد زغلول النائب عن تقدم اقتراح برغبته فرد عليه النائب بقوله : لامانع عندى من أن تكون هذه الرغبة ضمن ما تتخذه الوزارة من الإجراءات ولكن سعد زغلول عاد باصرار يؤكد على رأيه قائلا : هل يعد معالى وزير المعارف بذلك لأن هناك جريمة ارتكبت ويريد المجلس التبليغ عنها ؟

ولكن وزير الحقانية حاول ثنى سعد زغلول عن إصراره فقال : إننا نقدر رغبات المجلس حق قدرها ولم يبد المجلس رغبة الا نفذتها الحكومة فلماذا يطلب من معالى وزير المعارف أن يعد من الآن .

وانفعل سعد زغلول غاضبا من مقاومة الحكومة لهذه الرغبة وتحايلها على عدم الإلتزام بها وصاح قائلا : ما الداعى لهذه المعارضة الشديدة ؟ المسألة فى غاية البساطة هل توافق الحكومة على تنفيذ هذه الرغبة أم لا ؟

وتدخل مقدم الإقتراح عبد الحميد البنان الذى فجر هذا الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وبدا له أنه يكون سبب ازمة بين المجلس والحكومة وقدم آخر ما فى جعبته تنازلا لإنهاء الأمر وقال : أعدل اقتراحى بأن يضع معالى وزير المعارف هذه المسألة موضع البحث حتى اذا رأى ضرورة لتبليغ النيابة فعل ذلك .

وعلى الفور استجاب وزير المعارف لتعديل الإقتراح حيث أنه منحه فرصة الإختيار وقال : أوافق على هذا التعديل .

ولكن عناد سعد زغلول مستمر حيث رأى أن مقدم الإقتراح تنازل ضمنيا إلا أنه رأى أنه لايتنازل عن حق مجلس النواب وقال : لقد تقدم الإقتراح ومن حق المجلس أن يصدر قرارا بشأنه فهل يوافق وزير المعارف على تبليغ النيابة ؟

ولكن الوزير اصر على تعديل مقدم الإقتراح قائلا : انى موافق على تعديل حضرة عبد الحميد البنان افندى .

ولكن سعد زغلول يحاول أن يسد الطريق على الوزير بتمسكه بالإقتراح قبل التعديل وسأله : التعديل هو أن يقوم معالى وزير المعارف بتبليغ النيابة فهل سيقوم بذلك ؟

وعندئذ وقبل أن تتأزم الأمور مرة أخرى وقف النائب الدكتور احمد ماهر وصاح قائلا: ارجو أن ترفع الجلسة للإستراحة .

وبالفعل رفعت الجلسة لمدة خمسة وثلاثين دقيقة إلا أنها لم تتطرق مرة أخرى إلى فتح باب المناقشة فى هذا الموضوع وإنما طلب إسماعيل سليمان حمزة تأجيل النظر فى جدول الأعمال الى الغد حيث ان الساعة قاربت العاشرة والنصف . وتمت الموافقة العامة من النواب وهأنذا قصدت من هذا العرض التاريخى لهذه الواقعة والتى تمثل نقطة امتحان للسلطتين التشريعية والتنفيذية أى البرلمان والحكومة والى أى مدى تصاعدت الإنفعالات لدرجة قصوى بين السلطتين وكذلك تصاعدت قسوتها إزاء الدكتور طه حسين حول كتابه فى الشعر الجاهلى.

ورأينا أن سعد زغلول على رأس البرلمان لم ينسى أنه زعيم الأمة وقائد الثورة ١٩١٩ ومن ثم لابد أن يكون البرلمان قويا بقوته وحجم زعامته ولذلك كانت حواراته مع الحكومة احيانا تمتزج بالزعامة فيها مع السياسة والزعامة غالبا ما تكون ذات سمة ثورية وهذا ما بدا فى اصراره وعناده رغم أن الأطراف الأخرى تبدو معتدلة إلا أنه اظهر تطرفا ضد طه حسين وبالطبع فإن هذا التطرف يرجع الى زعامته الثورية وليس الى أنه سياسى يرأس برلمان . حتى أن هذا الظرف وذلك العناد أدى إلى تراجع النواب وخاصة الذين تحدثوا ضد طه حسين عن تصرفهم خشية أن تحدث ازمة سياسية بين البرلمان والحكومة مؤداها طرح الثقة بالحكومة وهذا يؤدى الى انقلاب سلمى باعادة الإنتخابات البرلمانية أو تكليف الملك نفس رئيس الوزراء باعادة تشكيل الوزارة مرة أخرى او تكليف رئيس وزراء آخر .

وحاول سعد زغلول الضغط على الحكومة للإستجابة لمطالبة التى استقاها من اقتراح النائب عبد الحميد البنان . ومن خلال حواراته ومناوراته السياسية مع رئيس الوزراء والوزراء أن يصل الى هدفه ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن النواب تقاعسوا عن مؤازرته وتشجيعه الى هذا المدى والدليل على ذلك أن مقدم الإقتراح قدم تنازلا اول بالموافقة على استبدال كلمة تكليف الى تبليغ النيابة العامة فى حق طه حسين . ثم تنازل ثانى بتعديل التبليغ اذا ارتأى وزير المعارف ذلك بعد بحثه وتحقيقه . وهكذا رغم خوضه هذه الجولة السياسية ضد الحكومة إلا أنه لم يصل لهدفه .

واعتقد أن الأمر قد تجاوز الكتاب ومؤلفه طه حسين فأصبح الأمر صراع أو نزاع سلطتين فى الدولة كل منها يحاول او يسعى التأثير على الآخر وإن يكون هو الغالب وأن يرضخ الآخر لأوامره وتكليفاته أو رغباته .

وعندئذ تبدو أطراف الحكومة على مستوى من اللباقة والفطنة والدبلوماسية وعلى قدر كبير من أداء المناورات السياسية والمراوغة والتحايل وبدت الحكومة صامدة فى مواجهة هذا الزعيم وليس رئيس مجلس النواب فحسب .

وقد بدا رئيس الوزراء عدلى يكن باشا صلبا ولبقا وذات ثقة عالية فيما يقوله ويفعله وأنه لا يتنازل عن سلطاته كرئيس حكومة . وأنه يثق فى زملاءه من الوزراء ومعاونيه . وواثق أنه يتخذ الإجراءات السليمة نحو هذا الكتاب وذاك المؤلف طه حسين مع ادراكه أن المسألة قد تدخل فى اطار حرية الفكر والرأى والتعبير وأن الأمر لا يعدو كذلك مهما بالغ أو أخطأ المؤلف فى كتابه ولم يتنازل الرجل عن صلاحياته وثقة فى حسن ادارته لأزمة هذا الكتاب ولم يردعه غضب وصياح وزجر سعد زغلول كزعيم انما تعامل معه بصفته رئيس مجلس النواب أى رئيس سلطة تنازعه فى اختصاصاته وصلاحياته كرئيس وزراء وهو الحريص عليها .

وأما وزير المعارف فقد تحدث بهدوء ولباقة وحاول طمأنة النواب واحترام مشاعرهم الغاضبة من طه حسين ونجح فى استمالتهم لرأيه بضرورة البحث والتحقيق قبل اتخاذ اى اجراء وخاصة احالة طه حسين الى النيابة العامة ، بل وصل الى امتصاص غضب النواب عندما هدد سعد زغلول باشا بالغاء وظيفته فاقر بحق مجلس النواب فى ذلك ووافق على اعدام الكتاب فى مخازن الجامعة . ورغم هذا فإن ذلك لم يلقى قبولا عند سعد زغلول حيث أنه أراد تكليف النيابة العامة بالتحقيق مع طه حسين .

وقد التقط خيط الحديث وزير الحقانية بحكمة وكياسة وكيف أنه ليس هناك فارق بين طلب سعد زغلول ورئيس الوزراء وأنه يمكن تبليغ النيابة العامة عندما ينتهى بحث الوزارة والتحقيق وعندئذ قدم مقدم الإقتراحات تنازلين لأنه شعر أن الوزير كسب تضامن النواب وربما هذا ما اثار سعد زغلول حيث أنه يحارب فى اتجاه مضاد لجبهة معظم النواب الذين مالوا الى السلام والود وحسن العلاقة مع الحكومة وقد حاول فكرى اباظة الكاتب الكبير والمحامى المرموق تفنيد صحة اقتراحات المصادرة وتبليغ النيابة العمومية وفصل طه حسين من الوظيفة وان لم يكن هذا التفنيد فى خانة الدفاع عن طه حسين فإنه كان تفنيدا قانونيا فى اطار تحليل الموقف وإضعاف هذه الإقتراحات لتناقضاتها كما اشار بذلك . وحاول التخفيف او تقليل حدة وعناد سعد زغلول إلا أنه لم يحقق ذلك لأن غضب سعد زغلول كان أكبر من كون الأمر خاص بكتاب ومؤلف انما تجاوز الأمر الى مكانته الشعبية وحجمه السياسى كزعيم و

كرئيسا لمجلس النواب والدليل على ذلك أنـه رأى الا يـرأس البرلمان اذا كـان لا يستطيع ان يبدى رغبة اى كون البرلمان ضعيفا .

وازاء تجمد الموقف وطرقه مسدوده كان طلب الإستراحة من جانب د أحمد ماهر الذى رأى ان يترك الأمر بلا تحديد او نهاية عدا انها تتوقف عند هذا الحد من الأحتدام بين سعد زغلول ورئيس الوزراء وانتهى الأمر مع هذه الإستراحة .

وأما موقف العقاد الذى لم يكن حينذاك نائبا فى البرلمان فلم يقف متفرجا انما انبرى للدفاع عن طه حسين كمفكر وكاتب رغم خصومته السياسية له وكذلك الفكرية الا أن الموقف يعنى بالنسبة اليه حرية فكر وحرية رأى وحرية تعبير وكما سبق وأشرنا الى أن هذه من مقدسات العقاد . وخرج عن الإلتزام الحزبى الوفدى واختلف مع سعد زغلول رئيس وزعيم الحزب وكتب يدافع عن طه حسين ورأى حق كل من يخالف طه حسين ويعارضه فى فكرة أن يفند أراءه وفكره بالحجة ازاء الحجة وبالدليل الموثق وبذلك اكد عباس محمود العقاد مصداقيته فى الحرية وإيمانه بها ولم يعوقه اى التزام سياسى ازاء الدفاع عن مؤلف له رؤيته وافكاره وآراءه وخاصة مؤلف كالدكتور طه حسين الذى يقدره ويحترمه كما ظهر ذلك بوضوح وصراحة فى موقفه من كتاب الأدب الجاهلى الذى طرح للمناقشة ايضا فى عام ١٩٣٠ واستنكر أن تكون هناك لجنة من موظفى وخبراء وزارة المعارف لتقييم كتاب طه حسن وكيف أنهم لا يرتفعون الى مستواه الفكرى وكذلك تساوله من هو القادر على تدريس مادة الأدب العربى فى الجامعة مثل طه حسين . وهكذا فالعملاق يحترم العمالقة ولايستهين بهم ولا يهون من شأنهم لأنه يشعر أنه عملاق الا من خلال تواجد هؤلاء العمالقة . انها سمة عصر الثقافة الذهبى والليبرالية الفكرية والسياسية والتى تنتج مثل هؤلاء العمالقة .

الفصل التاسع

العقاد وسحق أكبر رأس فى الدولة ..

رفض سعد زغلول مشروع دستور ١٩٢٣ وهو فى رحم لجنة الثلاثين وهاجم العقاد هذه اللجنة . ووصفها سعد زغلول بأنها لجنة الأشقياء .

ولكن سعد زغلول خاض بحزب الوفد الإنتخابات البرلمانية فى ظل هذا الدستور .

ومن أجل حماية هذا الدستور دخل العقاد السجن تسعة شهور وكان ذلك آخر عهده بالبرلمان الذى انضم إليه نائبا عن حى بولاق الشعبى وفاز بالتزكية فمن الذى يجرأ منافسة العقاد وأهل هذا الحى الشعبى وجدوا نيابته عنهم شرف كبير لأنه غالبا ما يقدر اهالى الأحياء الشعبية الرموز الوطنية والشعبية ويعدونها مفخرة لهم . فما الذى حدث ولماذا هذا التغيير وماذا كانت النتيجة ؟؟

كان عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء قام بتشكيل لجنة الثلاثين التاريخية برئاسة حسين باشا رشدى لتقوم بوضع مشروع الدستور . وكانت هذه القضية تعد من أهم وأخطر القضايا التى شغلت الرأى العام وكانت محط اهتمام بالغ من المفكرين والكتاب والصحفيين والسياسيين والأحزاب والمثقفين عموما . وكل هؤلاء يتابعون أعمال ونشاط هذه اللجنة من خلال الصحافة وتعددت واختلفت الآراء حولها .

وكان حزب الوفد بزعامة سعد زغلول يتصدر ويقود حملات ضارية ضد هذه اللجنة حيث كان يرى ضرورة وجود جمعية تأسيسية لوضع دستور البلاد . وكان العقاد رأس حربة هذه الحملات . والتى شنتها بضراوة وكان فارسها حتى أنه لقب حينذاك انه كاتب الشعب الأول . وكان سعد زغلول يصفه بانه " جبار المنطق " .

وقد التقت غالبية الشعب حول الوفد وكتابات العقاد النارية والتى صوبها ضد اللجنة وأى حزب أو تيار سياسى يعارض الوفد ويخالفه .

وضمن كتاباته ما اتهم به اللجنة صراحة : أنها تتشيع لحقوق الملك على حساب حقوق الأمة التى يجب أن تقول كلمتها . فلو كانت لجنة الدستور تلتفت الى ما حولها لنرى رأى الأمة فيها ودرجة اهتمامها بدستورها لأخجلها هذا الفتور حيث بدأ على الناس السأم من هذه المهزلة السمجة (١٩) .

ومن خلال العلاقة الوثيقة بين سعد زغلول والعقاد فقد اطلع على خفايا سياسية والقصر الملكى حيث كان الملك احمد فؤاد وكذلك اتصالاته الواسعة وعلاقاته الكبيرة فقد نما الى علمه ان هناك بوادر خلاف بين الملك وعبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء حول بعض بنود مشروع الدستور . ولذلك اشتدت حملاته بالهجوم على وزارة ثروت باشا لدفعها الى الإستقالة خشية رضوخها لمطالب الملك .

وكانت بوادر الخلاف حول مبادئ هامة ومصيرية لمستقبل الأمة . اولهما ان الأمة مصدر السلطات وثانيهما مسئولية الوزارة امام البرلمان . هذا من جانب الملك وعبد الخالق ثروت باشا . واما جانب الخلاف الآخر كان مع الإنجليز حول نصين من نصوص مشروع الدستور اولهما أن يكون لقب الملك " ملك مصر والسودان " وثانيهما ما جاء فى المشروع من أن تجرى احكام الدستور فى مصر ولا تجرى فى السودان رغم أنه جزء من مصر إلا أن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص .

وبذلك وقع عبد الخالق ثروت باشا تحت ظلال من الضغوط المقدمة منها ضغط من الملك وضغط من الإنجليز . وضغط الرأى العام وحملات الوفد وكتابات العقاد مما دفعه الى توظيف ضغوط الرأى العام فى مواجهة الملك والإنجليز وسجل موقفا وطنيا شريفا ورائعا بانحيازه الى الرأى العام واحتراما لرغبته قدم استقالته للملك فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٢٣ رغم محاولات ثنيه عن ذلك . وبذلك أكد وترجم موقفه بذلك تمسكه بمشروع الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين وموقفه هذا يدل على وعيه السياسى الكبير ووطنيته واحترامه للرأى العام الذى اتخذه درعا صلبا فى موقفه المعارض للملك والإنجليز وترك الوزارة شامخا عفيفا على ألا يفرط فى حقوق الأمة . وإذا تصور البعض أو فسر موقفه هذا بأنه رضوخ امام هذه الضغوط فإن ذلك يعد من قبيل المغالطة لأنه أذ رضخ للإرادة الشعبية فإنه بذلك يحترمها ويقدرها ويدرك مسئوليته الوطنية حيث اتخذ هذا الموقف بقوة وعزة وأكد أن الأمة على حق وأن حملات الهجوم الضارية هى حملات وطنية من اجل حقوق الشعب .

وفى ذات اليوم الثلاثين من نوفبمر ١٩٢٣ والذى استقالت فيه وزارة ثروت باشا قام الملك بتكليف محمد توفيق نسيم باشا بالوزارة الجديدة وقد اندفع للنزول على إرادة الإنجليز فى مسالة السودان ومع ذلك قدم استقالته ليرأس الوزارة يحيى باشا ابراهيم والذى ابدى استعداده لما هو أكثر من مجرد العبث بالدستور .

ولم تكن محاولات العبث وتفريغ الدستور من مضمونه بعيدة عن تشدد الوفد فى مواجهة محاولات القصر والإنجليز . ولم تكن ايضا بعيدة عن كتابات وحملات العقاد العنيفة ازاء ذلك ولكن فى ذات الوقت كان امام العقاد معادلات متشابكة منها مكاسب وخسارة الشعب بالنسبة لهذا الدستور وكذلك ضغوط القصر وأيضا ضغوط الإنجليز والتأثير الإيجابى والوطنى لرئيس مجلس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا واصراره على موقفه بعدم التنازل عن حقوق الأمة . وكذلك وجود سعد زغلول فى المنفى بجريدة سيشيل وكل هذه المعادلات تدور فى فكر العقاد ولذلك تخلى العقاد عن تشدده واعتدل فى موقفه ليكون وسطيا وقد اعلن رأيه هذا بشجاعة وصراحة تحقيقا لمصلحة الأمة حيث كتب يقول : يعلن الدستور كما كتب وإذا كانت به اخطاء فإن البرلمان يناقشها اما تفصيل دستور على حسب مزاج جهات معينة فهو امر لاتقبله الأمة (٢٠).

وإزاء الضغوط الشعبية والفكرية والسياسية اضطر الملك احمد فؤاد للإستجابة لها ووافق على اصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين فيما عدا النص الخاص بالسودان . وفور اصدار الدستور صرح سعد زغلول فى المنفى انه يعتزم زيارة القصر الملكى عقب عودته وقام فعلا بذلك . ومن هنا فإن سعد زغلول سيتعامل مع الملك سياسيا وليس ثوريا .

وهنا تحققت نقطة التقاء بين الملك احمد فؤاد وسعد زغلول . لأنه لايمكن استمرار وامتداد ثورة ١٩١٩ للأبد وانما كان لابد من موقف يلتقى فيه الطرفان ولم يكن ذلك من سعد تنازلا انما هى نقطة وسطية كما بدا من كلام العقاد فى الأخذ بالدستور وتصحيح به من اخطاء من جانب البرلمان وبذلك اتخذت الأطراف جميعها موقفا معتدلا . وخاصة أن هناك طرف مؤثر ويتربص بالبلد وهو الإنجليز ولابد من محاولة او السعى نحو ابعاده او تجسيده عن هذه النقطة .

وبذلك وإن كان سعد زغلول قائد ثورة إلا أنه فى ذات الوقت مشروع رجل سياسى وكذلك العقاد إذا كان مفكرا ثوريا للثورة وللشعب فإنه فى ذات الوقت مشروع مفكر سياسى ومن هنا توافق الإثنين للحصول على اكبر مكاسب سياسية متاحة من القصر الملكى والإنجليز.

وطبقا لذلك الواقع الجديد بات مؤكدا أن الإنتخابات البرلمانية ستجرى وفقا لدستور ١٩٢٣ وبات ايضا ان حزب الوفد ذات الشعبية الكاسحة سيخوض الإنتخابات واعتبر العقاد

هذه المعركة الإنتخابية معركة مصر كلها كما جاء ذلك فيما كتبه فى الصحافة (٢١) . وقد ساند الوفد وسعد زغلول بتفانى واعتبر حينذاك من اكبر الكتاب تأثيرا فى الرأى العام وتلهف الناس على متابعة كتاباته فى كل اتجاه وفى اى صحيفة . وقد نجح فى حشد وتعبئة الجماهير للإلتفاف حول الوفد وسعد زغلول الذى كان يحترمه احتراما كبيرا ويقدره كمفكر وكاتب كبير لأنـه لايتعامل مع كاتب فحسب بل ادراكه لفكره ومنطقه الجبار كما وصفه وثقافته الموسوعية الضخمة وتأثيره الفعلى . واعتبر العقاد فى تلك الفترة قادرا على التأثير فى الحياة السياسية بكل ما يعنيه هذا التأثير .

ولاشك أن الوفد عندما ترأس الحكومة فإنها وضعت امام مسئولياتها السياسية والدستورية وكما جاء على لسان حسين رشدى باشا فى بداية عمل لجنة الثلاثين فإن العبرة فى الدستور ليس بالعبارات ولكن بالممارسة والعمل على تطبيقها . وهذا ما يتابعه بإهتمام شديد عباس محمود العقاد ورصد الممارسة وتشجيع النواب على الدفاع وحماية الدستور وصل فى ذلك الى أنه عندما يمارس رقابته البرلمانية يدقق جيدا فيما يتفق او يخالف الدستور ووصل فى ذلك الى اقصى نقطة يمكن الوصول اليها من مواطن او ناقد او نائب فى البرلمان وهى تهديد أى انسان للإعتداء على الدستور . وهذه النقطة جاءت فى عبارته التاريخية والشهيرة بسحق اكبر رأس فى الدولة تعتدى على الدستور وقصد بها الملك احمد فؤاد فى ذلك الحين . وقد صدر هذا التهديد السياسى عندما كان مجلس النواب فى احدى جلساته يناقش تقارير صحة الطعون فى انتخابات بعض النواب . حيث فاجئ النواب دخول قاعة المجلس رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا والوزراء فوقف جميع حضرات النواب وقابلوهم بتصفيق حاد متواصل كما وصفت ذلك المشهد مضبطة الجلسة (٢٢).

وتحدث مصطفى النحاس باشا والقى بيانا قصيرا مقتضبا قال فيه : عندما تولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدا أن تصون احكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا . وهنا صفق له النواب تصفيقا متواصل .. واستدرك رئيس مجلس الوزراء حديثه قائلا : ولقد اشرت الى ذلك فى الكتاب الذى تشرفت برفعه الى جلالة الملك بقبول اسناد رياسة الوزارة التى كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم . ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم الى البرلمان هذا التشريع الذى



تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها الى السدة الملكية والله نسأل ان يوفقنا جميعا الى مافيه خير البلاد .

وفور الإنتهاء من هذا البيان - كما جاء بالمضبطة - غادر الجلسة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات الوزراء .

وقبل استكمال عرض هذه الجلسة التاريخية التى خرج منها العقاد ولم يعد الى البرلمان مرة أخرى . من الأهمية توضيح ما قصده رئيس مجلس الوزراء فى بيانه حول نص المادة ٦٨ من الدستور والتى لم يمكن من تطبيقها بأى تشريع حماية للدستور والإستمرار فى نموه كما اشار الى ذلك .

وكما سبق فإن رئيس الوزراء اشار الى هذه المادة تحقيقا لما وعد به من قبل فى خطاب العرش بداية الدورة البرلمانية والذى تلاه يوم السبت الموافق الحادى عشرة من يناير عام ١٩٣٠ حيث اعلن قائلا :

" وإن لمن أحب امانينا أن تظل البلاد متمتعة بنعمة الدستور معتزة بما كفله لها من حقوق وحريات وأن يظل الدستور نفسه منيع الجانب مصون الأحكام وأن يحاط بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعات قوانين لتحقيق ذلك الغرض السامى " .. وقد نال الرجل فى هذا المقطع من خطابه تصفيق حاد ثلاث مرات . ويلاحظ بالمقارنة بين هذا وبيانه المقتضب فى البرلمان لتقديم استقالته تكرار نفس العبارات التى جاءت بخطابه حيث جاء بهما : أن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونمو مطردا .

وكان النحاس باشا يقصد بالمادة ٦٨ والتى جاءت ببيان استقالته انها تلك المادة التى تنص على ان يطبق مجلس الأحاكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه وتبين فى قانون خاص احوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات .

وأما هذا المجلس الأحكام المخصوص فهو خاص بمحاكمة الوزراء وهذه ليست المادة الوحيدة فى هذا الصدد بل تسبقها مواد اخرى وكذلك ما بعدها فالدستور نص على ان لمجلس النواب وحده حق إتمام الوزارة فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولايصدر قرار الإتهام الا باغلبية ثلثى الآراء . ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء بما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس النواب من اعضائه من يتولى تأييد الإتهام أمام

ذلك المجلس . ويؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة من المصريين بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك . وتصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتا . والى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء والوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل الى ان يقضى مجلس الإحكام المخصوص فى امره ولا يمنع استعفاءه من اقامة الدعوى عليه او الإستمرار فى محاكمته . ولا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب .

ومما سبق عرضه بالنسبة لهذا الموضوع فإن ذلك يعنى أن وزارة النحاس باشا ارادت تطبيق نصوص الدستور بالنسبة لوضع قانون لمحاكمة الوزراء ورغم أن ذلك يمكن أن يصيبها الا انها ترى ضرورة تحقيق هذا النص الدستورى للكافة سواء كانت هى فى الحكم ام غيرها أنما تريد ضمان تطبيق الشفافية ودرء الفساد فى الحكومة عموما ايا كانت هذه الحكومة وترى أنه يمكنها تحقيق ذلك بسهولة حيث أنها تملك الأغلبية البرلمانية الا أن الملك احمد فؤاد لم يمكنها من ذلك حيث أنه لابد أن يصدر هذا القانون والتى تسنه الحكومة بمرسوم ملكى لعرضه على مجلس النواب وهو لم يصدر هذا المرسوم ومن هنا قدم النحاس استقالته . ويتضح ما عرض سلفا أن هذا الأمر يؤدى الى تقوية البرلمان فى مواجهة ومساءلة الحكومة والوزراء وتدعيما للرقابة البرلمانية وهذا مالم يريده الملك حيث حكومة الأغلبية لن تكون مؤبدة انما يمكن تعاقب حكومات الأقلية او القصر ومن هنا فانه يريد حمايتها من البرلمان وقوته من خلال تطبيق نصوص محاكمة الوزراء وبذلك فإن ذلك الأمر يخص سلطات البرلمان واختصاصاته وكذا الحفاظ وصيانة الدستور .

وبعد ذلك الإيضاح ربما يتعجل البعض فيما طرحه واعلنه العقاد فى هذه الجلسة إلا اننا نفضل عرض الجلسة كاملة حتى يعيش القارئ او المواطن المعاصر مناخ الجلسة نفسيا وتاريخيا وتأثير ذلك على العقاد وطرحه لرأيه وموقفه الحاد .

عقب خروج رئيس مجلس الوزراء من قاعة المجلس بعد القاء بيان الإستقالة .
وقف الدكتور احمد ماهر وقال : حضرات النواب المحترمين سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم وأن تسمع البلاد تأييدكم

لصاحب الدولةالرئيس فى موقفه المشرف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد (تصفيق حاد) . لذا تقدمت لحضراتكم باقتراح اطلب فيه تقرير ثقة المجلس الكاملة بالوزارة وتأييدها كل التأييد فى موقفها الحالى فى دفاعها عن الدستور (تصفيق) كذلك اريد أن يفهم كل من يمكن أن يتقدم لتأليف وزارة بعد قرار الإستقالة هذا أن المجلس يريد ممن يحاول تأليف الوزارة أو يرىأن له الحق لتأليفها ان يعلم أن للمجلس كل الحق فى محاسبته على برنامجه وأن المبادئ الدستورية الصحيحة تقضى بأن كل عمل تقدم عليه وزارة دون أن تتقدم الى المجلس وتحصل على ثقته هو عمل باطل (تصفيق) واتقدم لحضراتكم باقتراح ثان ارجو أن تقروه ايضا وهو أن المجلس يقرر أن كل عمل تقدم به أية وزارة قبل أن تبدأ بالمثول امامه لا يحصل على ثقته باطل لا قيمة له.

وتحدث رئيس مجلس النواب ويصا واصف قائلا : قدم اقتراحان من حضرة النائب المحترم الدكتور احمد ماهر ونص اولهما :" والمجلس بعد سماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فإنه يضع ثقته الكاملة فى الوزارة الحالية ويؤيدها كل التأييد فى موقفها للدفاع عن الدستور "

إلا أن النائب عبد الرحمن عزام افندى وقف قائلا : اعتقد ان المجلس فوجئ بهذه الإستقالة ولم تتح لحضراتكم الفرصة فى أن تفكروا لا فى اسباب الإستقالة ولا لأسباب نجهلها وليست هذه الوزارة محتاجه الى تأييد جديد فهى متمتعة بالثقة الكاملة لافى المجلس وحده بل فى خارج المجلس ايضا . وقد دلت الإنتخابات الأخيرة لمجلس الشيوخ على أن محبة البلاد لها تتزايد وأنها تزايدت فعلا الى حد كبير .

علق عباس محمود العقاد افندى بقوله : هذه فرصة جديدة لإبداء الثقة بالوزارة .

وعاد عبد الرحمن عزام افندى يستدرك فى حديثه قائلا : نحن الآن امام ازمة خطيرة لها اكبر العواقب جسامة فيجب ان يتاح للنواب ان يفكروا ـ ولو ساعات قليلة ـ لأن يبدوا آراء حاسمة يترتب عليها بلاشك ... (ضجة) .

واستدرك حديثه ايضا رغم المقاطعات وقال : لذلك أطلب تأجيل الجلسة ليتاح لحضراتكم أن تتشاوروا مع الحكومة اذا كان هناك طريق لحل هذه الأزمة يحفظ كرامة البلاد ودستورها ووضع الأمور فى نصابها . وإذا لم يكن هناك طريق فإننا مستعدون لخوض اكبر معركة فى سبيل الدستور وسلطة الأمة . وأظن أن حضراتكم لا توافقون على أننا نصدر

قرارا بين ثانية وأخرى عقب مفاجأة كهذه . وانى أؤكد لحضراتكم اننى لم اعلم باستقالة الوزارة وخطورة الحالة الا فى هذاالصباح لذلك اعتبر ان المسئولية الملقاة على عاقتنا تلزمنا بالتفكير ولو ساعات قليلة .

وتحدث عبد العزيز الصوفانى افندى واشار أنه ليس بخاف على أحد أن الوزارة الحالية تحوز ثقة تامة من هذا المجلس ومن مجلس الشيوخ وقد جدت ظروف قد نعلم بعضها ولا نعلم بعضها الآخر واليوم أدلى دولة رئيس مجلس الوزراء ببيان كنا نود أن تبين فيه الأسباب بتفاصيلها إذ من حق هذا المجلس الذى يمثل البلاد وأن يعلم كل شئ لأن ما يدور فى الخفاء قد يمس مصلحة البلاد وحقوقها وحريتها . ولكن رغم أن بيان دولة الرئيس جاء موجزا لم تبين فيه الأسباب بتفاصيلها غير أن دولته نوه فى بيانه بأنه استقال لأجل الدستور وفى سبيل المحافظة عليه ولو أننا لا نعلم التفاصيل إلا أنه ما دام اساس المسألة قد ظهر لنا فواجب علينا ان نقول صراحة اننا نعضد الحكومة كل التعضيد فيما تكون من ورائه المحافظة على الدستور وحقوق البلاد (تصفيق) . واضاف صائحا : إذا كان هناك من تسول لهم نفوسهم العبث بالمصلحة العامة والإعتداء المتكرر على حقوق البلاد ذلك الإعتداء الذى سئمته البلاد ، وجب علينا أن نعلن على الملأ أنه ليس هناك فرد فى الأمة جميعها تحدثه نفسه أن يعضد من يساعد على اغتصاب حقوق تلك البلد (تصفيق حاد متواصل) يجب أن يعلم الجميع اننا متضامنون الى اقصى حد التضامن ومستعدون للتضحية الى اقصى حدود التضحية وفى سبيل المحافظة على حق البلاد الذى انتمنا عليه فلن نفرط فيه ما دام فينا عرق ينبض (تصفيق طويل) وانتهز هذه الفرصة لأعلن الثقة التامة . ليست ثقتنا فقط بل ثقة البلاد جميعها . بهؤلاء الذين يعملون على صيانة الدستور والمحافظة على حقوق البلاد فليعلم الجميع اننا لن نتوانى فى نصرة هؤلاء فى كل امر يتعلق بالدستور وبحق البلاد ونضحى فى نصرتهم بكل شئ (تصفيق متوصل) .

وتحدث محمد توفيق دياب افندى وكان حديثه يحمل شئ من العتاب للنائب عبد الرحمن عزام حيث قال: إن حضرة الزميل المحترم عبد الرحمن عزام افندى يريد أن يمهل حتى يفكر وحتى يخبر وحتى يفهم ما هى الأسباب التى تحمل وزارة الشعب على الإستقالة ؟ وبرلمان الشعب قائم منعقد ولست ادرى ان هناك حاجة الى مزيد من العلم بهذا الأمر لقد قال دولة رئيس الوزراء فى هذه الساعة فى بيانه الموجز العظيم الدلالة أنه وعد البلاد بأن يحيط الدستور بسياج من التشريع يحميه فى مستقبله لعدم وجود مثل هذا التشريع الذى نص عليه الدستور . حقا لقد وعد دولته بذلك فى برنامج الوزارة كما وعد به فى خطاب العرش ولكنه

مع هذا لم يمكن من أن يتقدم بهذا التشريع الى المجلس فهل يراد بعد ذلك بيان اشفى من هذا ؟ وهل اذا طلب حضرة النائب المحترم ماهر بك الثقة بوزارة الشعب لأنها عجزت عن تنفيذ ماورد فى خطاب العرش على لسان صاحب الجلالة فاستقالت لهذا السبب يقال بعد ذلك انه لم يفهم لماذا استقالت ؟؟ ويراد ايضا ان يمهل النواب حتى يعطوها ثقتهم .. اخوانى المحترمين إن الساعة تاريخية فلا نريد أن يعبث بحقنا كل يوم . فأما أن نكون نوابا حريصين على حقوق بلادنا واما ان نعلن افلاس الدستور ونتفرق الى قرانا ونرد الأمانة الى أهلها معلنين عجزنا عن حمل تلك الأمانة .أيليق بنا وببلادنا التى يقال ان بها دستورا أن نلتمس المعاذير كلما قامت فى سبيل هذا الدستور عقبة من العقبات .. حضرات الزملاءالمحترمين . إن كل وزارة تنتخب من غير اعضاء المجلس وتعمل على غير ارادته هى وزارة زائفة . وزارة باطل احلالها محل الثقة . اننا ـ ونحن نواب البلاد ـ يجب أن نعلن كلمتها هنا او خارج المجلس إذا لم نتمكن من اعلانها فى هذا المكان . يجب أن تتجلى الأمور من انتصار الأمة والا فلنعلن افلاسنا (تصفيق حاد متواصل) .

وجاءت كلمة عباس محمود العقاد افندى وقد تدرجت نبرة صوته من الهدوء الى الإنفعال والصياح والحماس حيث بادر قائلا : إن رأى مجلس النواب لا يمكن أن يكون مجهولا لحظة واحدة بعد البيان الذى ادلى به حضرة وصاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لأن الأزمة ليست أزمة الوزارة فحسب بل هى ازمة مجلس النواب نفسه بل ازمة الدستور . واشتد حماسه وعلت نبراته ولوح باحدى يديه منفعلا وصاح متوعدا وقال : إن الأمة على استعداد لأن تسحق اكبر رأس فى البلاد يخون الدستور ولا يصونه .. وفى رواية اخرى قال : الا فليعلم الجميع ان هذا المجلس مستعد أن يسحق اكبر رأس فى سبيل صيانة الدستور وحمايته .. والقول بروايتين لأن رئيس المجلس قاطعه بسرعة وطلب حذف هذه العبارة من مضبطة الجلسة ولم يعارضه النواب فى ذلك لأن الجميع ادركوا أن العقاد يقصد الملك فؤاد . ونشرت هذه العبارة جريدة السياسة المعارضة للعقاد . وقد نشرت الرواية الأولى فى مقال للأستاذ عبد الرحمن صدقى فى مجلة الهلال عدد ابريل عام ١٩٦٧ والرواية الثانية نشرتها كل من جريدة البلاغ فى ١٨ يونيو ١٩٣٠ وفى الأهرام ١٩ يونيو ١٩٣٠ وبالطبع كان هدف النشر هو احراج الوفد رغم طلب رئيس المجلس من الصحفيين عدم نشر هذه العبارة لأنها حذفت من مضبطة الجلسة وتشير الروايات ان العقاد قالها مرة وعندما اشار اليه ويصا واصف رئيس المجلس بالسكوت زادت نبرته صياحا متحديا وكررها مرة اخرى .

ثم استطرد فى حديثه بعد هذا القول واشار الى أن المجلس هو الذى تراد حمايته وقد أرادت الوزارة تقديم مشروع قانون لتحمى المجلس أو البرلمان من اعتداء وزراء لا عقاب عليهم فيما يفعلونه إزاء هذا المجلس فلا يليق بشرفنا أن نقول لها انتظرى حتى نفكر فى استقالتك وهل احسنت بها صنعا ام ؟ ايها السادة ليس من شك فى أن الوزارة احسنت صنعا وهى جديرة بتأييدنا .

واستدرك قائلا : لقد كانت فى مصر وزارة مجرمة طاغية وقد طلبت تلك الوزارة حماية حكمها المجرم فأجيبت الى طلبها . هاهى وزارة الشعب تريد حماية الدستور فتجد أمامها الموانع والعقبات والحشرات التى لا تعيش الا من دماء الأمة فماذا ننتظر بعد هذا ؟ هل هناك شك فى أنه من الواجب أن يصان الدستور ؟ لا إن البلاد جميعها على اتم استعداد لمواجهة جميع الظروف وملاقاة الصعاب ولا نريد أن تعترضنا الألاعيب والصغائر فى كل خطوة من خطواتنا وليس الدستور هو الذى يلعب به لأن الأمة قد جاهدت فى سبيل الحصول عليه ستين عاما . وضحت فى هذا السبيل بالأرواح الغالية والأموال الطائلة فليس من اللائق بنا أن يظل فى كل آن عرضه للكائدين واذا كان هناك دليل على أن الوزارة محقة فى عملها فهو أن تستقيل هذه الوزارة وهى حاصلة على ثقة المجلس الثقة الإجماعية وفى هذا كفاية لتأييدها واعلان الأسف الشديد على الحالة التى دعتها لتقديم هذه الإستقالة (تصفيق).

ويلاحظ عندما انتهى العقاد من كلمته فإنه لم يحصل على تصفيق حاد أو تصفيق طويل ولم تبد أى حرارة مرتفعة فى درجة التسفيق له حيث أن عبارته التى شعر بها النواب قد سقطت على رؤسهم تدوى فى القاعة بازعاج شديد لأنه هدد بسحق اكبر رأس والمقصود بها الملك فؤاد فأصبح الأمر بالنسبة لهم وكأنهم اذا صفقوا بحرارة فإنهم مؤيدين لعبارته او معناها أو مشاركين له فى نواياه نحو الملك وتصفيقهم العادى يعد من باب المجاملة او البروتوكول حيث انهم يصفقون للمتحدثين عامة ولا شك أن العقاد شعر بذلك وجلس فى مقعده يهدئ من نفسه وروعة الموقف ويلتقط أنفاسه والإندفاع الذى وصل منتهاه بهذه العبارة وسيظهر ذلك فيما بعد بأيام .

وان كانت استقالة النحاس باشا اليوم السابع عشرة من يونيو فقد قبلها الملك صباح التاسع عشرة وكلف اسماعيل باشا صدقى بالوزارة الجديدة فى مساء ذات اليوم وبالفعل قدمت الوزارة الجديدة وهى وزارة مستقلة عن الأحزاب ولم تواجه البرلمان فى تقديم برنامجها امامه .

وفى صباح التاسع عشرة من يونيو حيث كان الملك يقبل استقالة النحاس باشا فإن صحيفة كوكب الشرق كانت تنشر مقالا للعقاد يلطف عبارته فى البرلمان بناء على مشورة من بعض كبار القيادات الوفدية وجاء بمقاله : إن البلاد مستعدة لأن تسحق كل رأس يخون الدستور.. وبذلك عدل العقاد فى عبارته بما يتيح له التخلص من تهمة العيب فى الذات الملكية فإذا كانت العبارة الأولى تعنى الملك مباشرة باعتباره اكبر رأس فإن العبارة الثانية يعنى بها أى رأس حيث تتضمن من التفسيرات إبعاده عن العيب الصريح فى الذات الملكية ، بل تحايل العقاد بدهاءه وكبرياءه ايضا فى نفس المقال حيث اكد أن حرصه على الدستور هو من باب حرصه على النظام القائم اعمالا لنص الدستور " أن مصر دولة ملكية دستورية وخيانة الدستور فيها جريمة لا تفتقر وحماية الدستور فريضة لا تنسى وقد اقسم الجميع على يمين الطاعة والولاء .

ولكن استمر العقاد يواصل كتاباته بالجرأة والشجاعة المعهود به فى صحيفة المؤيد الجديد تحت عناوين : رأى فى الأزمة الحاضرة والرجعيون والإنجليز المحليون ورغم أن المقالات لم تشر الى الملك فؤاد صراحة الا أن النيابة رأت أن بها عيبا صريحا فى الذات الملكية وبسببها احيل العقاد ومحمد فهمى الخضرى صاحب جريدة (المؤيد) الى النيابة باعتبار الأول كاتبا للمقالات والثانى صاحب المؤيد . وقد اعتبرت النيابة أن ذلك يمثل جريمة تمت بالإتفاق بينهما حيث قضى باحالتهما الى محكمة الجنايات إعمالا للمادتين ١٤٨ أو ١٥٦ من قانون العقوبات فى اول نوفبمر سنة ١٩٣٠ .

وفى الواحد والثلاثين من ديسمبر ١٩٣٠ صدر الحكم على العقاد وصاحبه محمد فهمى الخضرى صاحب جريدة المؤيد بالحبس تسعة اشهر اى فى ليلة رأس السنة الجديدة.

ويلاحظ أن محاكمة العقاد بدأت بالأحالة للنيابة منذ اول نوفمبربعد استصدار وزارة اسماعيل صدقى امر ملكيا يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ بوضع نظام دستورى جديد للدولة المصرية وهو ماسمى بدستور ١٩٣٠ وكذلك نظام داخلى جديد للبرلمان (لائحة داخلية) . فلم يتخذ أى اجراء جنائى ضده الا بعد هذا الأمر الملكى بدستور ١٩٣٠ ويكون بذلك سقط دستور ١٩٢٣ وكذلك تم حل البرلمان .. وبذلك فإنه احيل للمحاكمة بصفته كاتب يعيب بالذات الملكية وليس بصفته نائبا عاب فى الذات الملكية وكان لذلك اسباب عند الملك أولها أن دعوى الملك تصطدم بالمادة ١٠٢ من دستور ١٩٢٣ فى وجود البرلمان وبصفه العقاد نائبا والتى تنص على أنه لايجوز مؤاخذة اعضاء البرلمان بما يدون من الأفكار والآراء فى المجلسين وسحق

اكبر رأس فى الدولة تدخل فى عداد الأفكار . وثانيهما استحالة تطبيق المادة ١٠٣ من دستور ١٩٢٣ والتى تنص على انه لايجوز اثناء دور انعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا بإذن المجلس التابع هو له وذلك فيما حالة التلبس بالجناية . والعقاد لم يرتكب جناية فليس هناك تلبس . وثالثها تصادم مع المادة (١٠٥) من دستور ١٩٢٣ والتىتنص على انه لا يجوز فصل احد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط باغلبية ثلاثة ارباع جميع الأعضاء ، والواقع أن الوفد كان لديه أغلبيته اكثر من ذلك ومن ثم لن توافق هذه الأغلبية على فصل العقاد باعتبار انتمائه للحزب آنذاك واعتقد أن الملك لم يشأ الصدام مع حزب الوفد ومن ثم البرلمان من أجل العقاد ويتسبب فى تأليب الرأى العام والأحزاب الأخرى ضده لوكان حاول او سعى لإتخاذ اجراء ضد نائب فى البرلمان .. انما لاشك أن الملك وحاشيته واحزاب الأقلية فى معظمها تترصد وتتربص بالعقاد وتسعى لإصطياده انتقاما منه حيث وجه لهم كلمات قاسية فى حملاته الصحفية وكتاباته ضدهم لحساب حزب الوفد مما ساهم الى حد كبير الى توسعة شعبية الحزب وخاصة فى اول انتخابات بعد تطيق دستور ١٩٢٣ . كما أن الملك لا يهمه النيل منه كنائب فى البرلمان لأنه موقع عابر أو مؤقت ربما لا يدوم له انما اراد التنكيل به بصفته كاتبا حرا جريئا شجاعا يقود حملات ضارية ضد القصر من قبل ثورة ١٩١٩ ولذلك احيلت مقالاته للنيابة العامة التى وجهت اليه تهمة العيب فى الذات الملكية رغم عدم صراحتها فإن المحكمة اعتبرت فى حيثيات حكمها ضده أن التلميحات تقصد العيب فى الذات الملكية مباشرة . وهذا يعنى أن الملك اراد الضغط عليه وتحجيمه بصفته كاتبا ومفكرا سياسيا فى هذا الصدد .

وخرج العقاد من السجن فى ٨ يونيو ١٩٣١وذهب الى ضريح سعد زغلول والقى قصيدته الشهيرة التى اكد فيها ثباته على المبدأ وولاءه للثورة الوطنية :

وكنت جنين السجن تسعة أشهر

وهآنذا فى ساحة الخلد اولد

عدائى وصحبى لا اختلاف فيهما

سيعهد فى كل ما كان يعهد

ومن الطبيعي أن يستمر العقاد فى كتاباته السياسية من أجل عودة دستور ١٩٢٣ والذى من اجله دخل السجن وصوب حملات شديدة على اسماعيل باشا صدقى رئيس مجلس الوزراء والذى استصدر الأمر الملكى بسقوط هذا الدستور واستبداله بدستور ١٩٣٠ واقيلت

حكومة صدقى وتولى توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى رئاسة الوزراء الا أن العقاد استمر فى حملاته ضدها ايضا ونجح فى اثارة الرأى العام ضد حكومة نسيم باشا .

الا أن مصطفى باشا النحاس رئيس حزب الوفد ارسل فى طلب لقاء العقاد بالإسكندرية ودار لقاء بينهما روى العقاد تفاصيله ..

النحاس : ماذا تصنع ياسيد عباس ؟ إن الإنجليز يؤيدون الوزارة (توفيق نسيم باشا) وانا زعيم الأمة أؤيدها والأمة معى فماذا تصنع انت بقلمك ياسيد عباس ؟

العقاد : انت زعيم الأمة لأن هؤلاء انتخبوك . ولكننى لست كاتبا بالإنتخاب . قلمى هذا الذى تستضعفه سيسقط لك الوزارة النسيمية قبل ان ينبرى وسترى عما قريب .

وفور انتهاء هذا اللقاء قرر العقاد انتهاء علاقته بحزب الوفد واستمر العقاد فى حملاته وكتاباته القاسية والنارية على حكومة توفيق نسيم باشا الذى تصور النحاس باشا أن هذه الحكومة ستعيد دستور ١٩٢٣ والعقاد لا يؤمن بذلك انما رأى أن هذه الحكومة تقوم بالتسويف وتضييع الوقت وكانت صحيفة روز اليوسف هى المنبر الحر لمقالات وكتابات العقاد فى هذا الإتجاه وانفردت بنشر مقالاته التى اتسمت بقدر كبير من التحليل والرؤية الصحيحة ولذا تركت اثارا كبيرة ايجابية لدى الرأى مما عجل بنهاية وسقوط حكومة توفيق باشا .

وعندما تخلى الإنجليز عن نسيم ازاء هذه الحملات المكثفة والهجوم من جانب العقاد تخلى عنه ايضا حزب الوفد . وفى ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥ صدر الأمر الملكى بعودة دستور ١٩٢٣ بناء على رغبة الأمة وكذلك اعلنت موافقة الحكومة البريطانية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ على الدخول فى مفاوضات لعقد معاهدة مصرية بريطانية استدعى الملك فؤاد نسيم باشا وامرد بتقديم استقالته . وقد كتب العقاد فى جريدة البلاغ يذكر الرأى العام أن حساباته كانت دقيقة وأن رأيه فى حكومة نسيم منذ البداية انها حكومة انجليزية فكيف لها أن تعمل على عودة دستور ١٩٢٣ .

وبالفعل كان العقاد محقا لأن حكومة نسيم باشا عندما تولت الوزارة فور استقالة عبد الخالق ثروت باشا لعدم تنازله عن حقوق الأمة فإن توفيق نسيم باشا عقب توليه قد اندفع للنزول على ارادة الإنجليز . ولذلك فالعقاد كان يدرك حقيقة مهمة هذه الحكومة فى التسويف والمماطلة والبطئ وذرائع لعدم عودة دستور ١٩٢٣ والذى سجن العقاد من أجله . وبالفعل

استمر العقاد فى الهجوم الضارى على هذه الحكومة حتى اصابها فى مقتل حيث اقيلت من الملك .. وعاد دستور ١٩٢٣ وعاد للعقاد التاج الدستورى الذى كافح من أجله .

وكانت الجلسة التى هدد فيها بسحق اكبر رأس فى الدولة هى الجلسة الأخيرة له فى حياته وتاريخه البرلمانى .. نائبا فى البرلمان .

المراجع

(١) مضبطة الجلسة ٣٠ الموافق الخميس ١٧ ابريل ١٩٣٠

(٢) مضبطة الجلسة ٣٦ الإثنين ٢٨ ابريل ١٩٣٠

(٣) مضبطة الجلسة ١٠ الإثنين ١٠ فبراير ١٩٣٠

(٤) مضبطة الجلسة ٢٠ الثلاثاء ٢٥ مارس ١٩٣٠

(٥) مضبطة الجلسة ٢٥ ٩ ابريل ١٩٣٠

(٦) مضبطة الجلسة ٢٨ ١٥ ابريل ١٩٣٠

(٧) مضبطة الجلسة ٢٤ الثلاثاء ٢٧ ابريل ١٩٣٠

(٨) مضبطة الجلسة ٢٨ ٩ ابريل ١٩٣٠

(٩) مضبطة الجلسة ١٧ الإثنين ١٧ مارس ١٩٣٠

(١٠) مضبطة الجلسة ٣٧ الثلاثاء ٢٩ابريل ١٩٣٠

(١١) مضبطة الجلسة ٣٧ الثلاثاء ٢٩ابريل ١٩٣٠

(١٢) مضبطة الجلسة ٢٠ الثلاثاء ٢٥ مارس ١٩٣٠

(١٣) مضبطة الجلسة ٢٨ ١٥ ابريل ١٩٣٠

(١٤) مضبطة الجلسة ٤٠ الثلاثاء ٦ مايو ١٩٣٠

(١٥) مضبطة الجلسة ٤٥ الرابع من يونيو ١٩٣٠

(١٦) مضبطة الجلسة ٤٦ الخامس من يونيو ١٩٣٠

(١٧) المضبطة ٣٩ الإثنين ٥ مايو ١٩٣٠

(١٨) المضبطة ٥٥ الإثنين ١٣ سبتمبر ١٩٢٦

(١٩) جريدة البلاغ ٣٠ يناير ١٩٢٣

(٢٠) جريدة البلاغ ٥ فبراير ١٩٢٣

(٢١) جريدة البلاغ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٣

(٢٢) المضبطة ٤٩ الثلاثاء ١٧ يونية ١٩٣٠

الفهرس

كتب للمؤلف

دراسات برلمانية :

١- برلمان الثورة ، مكتبة مدبولى ، جزءين ، يناير ١٩٨٤ .

٢- يهود فى برلمان مصر ، دار الشعب ، ديسمبر ١٩٨٨ .

٣- الإخوان فى البرلمان ، المكتب المصرى الحديث طبعة أولى ١٩٩٣ .
دار النشر الإسلامية ، طبعة ثانية ١٩٩٣.

٤- برلمان الخمسين فى المائة ، دار الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٥ .

٥- المرأة والبرلمان ، دار الندى ، ٢٠٠٠ .

٦- العقاد نائب فى البرلمان ٢٠٠٧

دراسات سياسية وتاريخية :

٧- لعبة الأمم وعبد الناصر ، المكتب المصرى الحديث ، يناير ١٩٨٧ .

٨- لعبة الأمم والسادات ، دار الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٨ .

٩- كيف يصنع القرار فى مصر ، مدبولى الصغير ، يناير ١٩٩٣ .

١٠- الإرهاب والرئيس ، دار الزهراء ، فبراير ١٩٩٤ .

١١- وزارة ٦ أكتوبر ، دار ثابت ، يناير ١٩٩٠ .

١٢- معركة الحزام الذهبى (معركة البترول) مع حسن التهامى نائب رئيس الوزراء ، نوفمبر ١٩٩٠ .

١٣- دراسة فنية : موسيقار من سنباط ، دار المعارف ، ١٩٨٣ .